المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

دراسة ميدانية | رقم 5

دراسة حالة: ولاية القصرين اللامساواة المكانية وانتهاك الحق في التعليم

المرصد التونسي للاقتصاد

25/02/2025

www.economie-tunisie.org

شكر

نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد هذا البحث وشارك فيه من فريق المرصد التونسي للاقتصاد، وعلى الجهد الكبير الذي بذلوه في مختلف مراحل البحث. كما نقدم شكرا عميقا للفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين، الذي احتضن هذا العمل من خلال الورشات التي أجريت مع المعنيين، علاوة على المعلومات والإضافات القيمة، والوقت الذي خصصوه للمساهمة في إنجاز هذه الدراسة.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى الاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين على توفيره الفضاء الملائم وعلى حسن الاستقبال لفريق العمل، ممّا سهل إجراء البحث. ولا يسعنا إلا أن نعبر عن امتناننا للفرع الجامعي للتعليم الأساسي بتونس، الذي قدم لنا المعطيات اللازمة وساعدنا في إنجاز هذا البحث من خلال توفير البيانات الضرورية. كما نود أن نخُصَّ بالشكر السيدة أمل رضواني، الكاتبة العامة المساعدة للجامعة العامة للتعليم الأساسي التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل على الوقت الذي خصصته لنا خلال مقابلتنا وعلى المعلومات التي شاركتنا بها والتي ساهمت في إثراء هذه الدراسة.

إعداد:

إيمان سعادة
مديرة بحث
iman.saadeh@economie-tunisie.org

محمد علي الكردي
محلل سياسات عموميّة ورئيس مشروع
mohamedali.kardi@economie-tunisie.org

نورة العجيمي
مشرفة على قسم البحث
noura.lajimi@economie-tunisie.org

مراجعة:

زوي فيرنين
zoe.vernin@economie-tunisie.org

ندى طريقي
مديرة برامج
nada.trigui@economie-tunisie.org

تصميم ورسوم:

سيرين زغلامي
مصممة جرافيك
cyrine.zoghlemi@economie-tunisie.org

CC BY NC SA

الفهرس

ملخص تنفيذي.....4

مقدمة.....6

I. سياق اختيار دراسة الحق في التعليم 7

1. مفهوم الحق في التعليم.....7

2. التعاون مع نقابة التعليم الأساسي بالقصرين لإنجاز هذا المشروع.....7

3. أسباب اختيار نقابة التعليم الأساسي بالقصرين لإنجاز هذا المشروع.....7

II. أهداف المشروع 8

III. الأساليب والمناهج.....9

VI. نتائج دراسة الحالة.....10

1. تحليل الأبعاد المختلفة لانتهاك الحق في التعليم في القصرين.....10

أ. الانقطاع المدرسي: أطفال ولاية القصرين هم الأكثر معاناة من الانقطاع المدرسي في تونس 11

ب. مدارس مهترئة تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير القواعد الصحية 15

ت. الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية ونظام الفرق يهدد الحق في التعليم في القصرين 20

ث. تدني أجور المعلمين وهشاشة وضعهم المادي.....25

2. التعليم كحق أساسي: تقييم السياسات والإصلاحات في قطاع التعليم في تونس.....29

أ. الالتزامات القانونية للدولة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنيّة 29

ب. تقييم مدى التزام الدولة بتعهداتها.....32

ت. تقييم جهود السياسات.....45

3. تأثير التمويل وتوزيع الموارد على حق التعليم 46

أ. الالتزامات الحكومية المتعلقة بتمويل الحق في التعليم 46

ب. تطور ميزانية التربية 46

ت. تحديات التمويل وأهمية الشفافية 50

ث. تقييم الموارد.....51

4. تقييم آثار العوامل الاقتصادية وسياسات صندوق النقد الدولي على الحق في التعليم 52

أ. القصرين تتصدر نسب الامية وتشهد تردي مؤشر التنمية الجهوية 52

ب. ضغوطات مسلطة على الدولة التونسية من قبل صندوق النقد الدولي 53

ت. دور الخصخصة وبرامج الإصلاح الهيكلي في تراجع الحق في التعليم.....56

V. التوصيات والسياسات المقترحة 59
1. ضرورة مراجعة الأهداف الإستراتيجية والمؤشرات ومعايير القياس بما يضمن تفعيل الأولويات الوطنية..... 60
2. توصيات لتوفير الحد الأدنى المطلوب للتمتع بالحق في التعليم وضمان عدم التراجع وعدم التمييز..... 61
3 توصيات تعزز قدرة الدولة على تخصيص أقصى الموارد المتاحة لتمويل التعليم العمومي..... 63
4. توصيات لتحسين الحوكمة والشفافية والنفاذ المعلومة..... 65
VI. المراجع..... 63
VII.الملاحق..... 65

الملخّص

تُعدُّ ولاية القصرين من المناطق التي تعاني من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما انعكس على قطاع التعليم فشهدت المنطقة عديد التحركات للمُعلمين احتجاجا على الأوضاع المتدهورة للقطاع. وبالتالي كان من الضروري، أن نتناول واقع الحق في التعليم بالقصرين، من خلال تحليل الاقتصاد القائم على الحق. لذلك اتبعنا منهجية OPERA المعتمدة من قبل مركز الاقتصاد والحقوق الاجتماعية (CESR). تُمكّن هذه المنهجية من الربط بين الاقتصاد وحقوق الإنسان، وهي أداة بيداغوجية تجمع بين التوصيف والتحليل، إذْ تمكن من تقديم تشخيص دقيق للواقع التعليمي في المنطقة بالنسبة لمرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي من التعليم الأساسي وتشرح الأسباب الكامنة وراء انتهاك الحق في التعليم كما تمكننا كذلك من توجيه التوصيات للجهات الفاعلة والسلطات العامة.

في الجزء الأول، نقدم إشكاليات تمس بالحق في التعليم بالقصرين والتي حُدّدت خلال ورشة العمل التطبيقية للمنهجية مع نقابة التعليم الأساسي بالقصرين، ويمكن حصرها ضمن المحاور التالية: الانقطاع الدراسي، والحالة المهترئة للبنية التحتيّة، والاكتظاظ داخل الفصول، وتردي الوضع المادي للمربي. تعتبر القصرين من المناطق التي تعاني من أعلى معدلات الانقطاع المدرسي على مختلف مستويات التعليم، ومن هشاشة البنية التحتيّة وعدم ملاءمتها لاحتياجات التلاميذ والمعلمين خاصة مشاكل تزويد الماء والوحدات الصحية غير اللائقة ونقص الربط بشبكات صرف المياه المتسببة في انتشار الأمراض وتراجع الصحة العامة. كما تعاني كذلك من الاكتظاظ داخل الفصول خاصة في الأوساط الريفية بالإضافة لنظام الفرق، ممّا يؤثر على جودة التعليم المقدم ومستوى التلاميذ. أما بخصوص الحالة المادية للأساتذة فنلاحظ تدني أجور المعلمين الذي يؤدي إلى تراجع المكانة الاجتماعية للعاملين في قطاع التعليم.

يُركّز الجزء الثاني على تحليل المعايير والمواثيق الدولية المتعلقة بالحق في التعليم، مع تقييم مدى التزام الدولة التونسية بتعهداتها القانونية في هذا المجال، ومدى فعالية المبادرات الحكومية في ضمان الوصول إلى الخدمات الجيدة وتلبية احتياجات الفئات المهمشة. بصفة عامة، حاولت الدولة التونسية تدوين التزامات الاتفاقيات الدولية في الدستور والقانون، ولكنها لم تُطبق الالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية على أرض الواقع وبالشكل الذي يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ممّا يحرم الأطفال من بيئة تعليمية آمنة تراعي حقوقهم وتتجنب للانتهاكات. قد أظهر تقييم التزامات الدولة أنّ : المؤسسات التربوية غير كافية فهي تشكو الكثير من النقائص على مستوى البنية التحتية، ومجانية التعليم مهددة، كما أنّ نسبة التلاميذ المتحصلين على المنح الدراسية غير كافية لِتغطية ما تحتاجه ولاية القصرين رغم اعتبارها من الأفقر على مستوى الجمهوريّة، زيادة على التحصيل العلمي الضعيف وغير المتساوي بين الجهات، والمناهج وأساليب التدريس المتقادمة والتي تستحق المراجعة.

نفحص في الجزء الثالث، كيفية تخصيص الميزانية الحكومية لخدمات التعليم والخدمات الأساسية الأخرى وتوزيع الإنفاق على المستفيدين. كما نقف على تطور ميزانية الدولة وكيفية التمويل، إذْ نلاحظ تراجعا تدريجيا لأولوية قطاع التعليم ضمن السياسات العمومية بجهة نسبتها من مجموع نفقات الدولة. تُعتَبَرُ هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالقيم المرجعية التي حدّدتها منظمة اليونسكو. كما نلاحظ هيمنة النفقات الجارية على حساب نفقات الاستثمار؛ يحظى الإنفاق على المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بالنصيب الأكبر في ظلّ تبعية مالية وإدارية للمدرسة الابتدائية.

أخيرًا، تستعرض الدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تقف عائقًا أمام ممارسة الأفراد لحقوقهم. تتصدر ولاية القصرين نسب الأُميّةِ وتشهد ترديًّا في مؤشر التنمية الجهوية وقد أُثبِتت العلاقة الوطيدة بين الفقر ومعدلات انقطاع الأطفال عن الدراسة. ظهرت كذلك تحديات كبيرة في نظام التعليم نتيجة السياسات الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، التي تتطلب تنفيذ سياسات تقشف صارمة تؤدي إلى تدهور الخدمات العمومية بما في ذلك التعليم. في إطار تنفيذ الإجراءات المسبقة لبرنامج تسهيل الصندوق المُمدَّد لسنة 2016، اضطُرّ البنك المركزي التونسي الى تخفيض قيمة الدينار التونسي مقارنة بالدولار واليورو ممّا انجر عنه تفاقم معدّل التضخم. أدى هذا الى تراجع الأجر الحقيقي للمعلّم في ظلّ تضخم الأسعار وتراجع قيمة الدينار التونسي، ما تسبّب في تدهور القدرة الشرائية للمعلم وتراجع الرفاه الاجتماعي لهذه الفئة الاجتماعية الهامة. كما قامت اتفاقية تونس مع صندوق النقد الدولي على المطالبة ب «إصلاح الوظيفة العمومية والتحكم في كتلة الأجور ووقف الانتدابات» الذي ساهم بصفة مباشرة في الاكتظاظ في الفصول الدراسية. كما أثّر التخفيض في عدد المعلمين في جودة التعليم. كما شجعت برامج الإصلاح الهيكلي على الخصخصة وساهمت في ازدهار التعليم الخاص على حساب التعليم العمومي لتصبح الفئات الهشّة غير قادرة على الوصول إلى التعليم الجيد وبذلك سلعنة جودة التعليم.

استطعنا عبر التحليل المدقق المبني على المعلومات الكمية والاحصائيات والحوارات من صياغة بعض التوصيات:

ينبغي أن تتدخّل الحكومة بشكل جاد لمعالجة التحديات التي تواجه التعليم في ولاية القصرين عن طريق إعادة الاعتبار للتعليم لأهميته ومركزيته وزيادة الاستثمارات في القطاع وتوجيهها بصفة عاجلة نحو المدارس ذات الحاجة الْمُلحّة للتدخل (مثل مدرسة «المنار» ومدرسة «02 مارس 1934» بفوسانة)، وإصلاح وتحسين البنية التحتية للمدارس في المناطق الداخلية والريفية بالأخص، وتوفير الموارد المالية والصحية الكافية واللائقة والمراعية لاحتياجات النوع الاجتماعي.

من المهم أيضًا تحسين ظروف عمل المعلمين، وإعادة النظر في سياسات التوظيف وبرامج التكوين والتدريب وتخصيص مزيد من الموارد البشرية المؤهلة وبالأعداد الكافية للقطاع التعليمي، مع التركيز على المناطق الداخلية والريفية، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتعليمية، لضمان تحسين جودة التعليم لجميع الأطفال في تونس.

يجب تحسين جودة الإحصائيات المتعلقة بالتعليم وتدقيقها وتطويرها حرصا على تكريس مبدأ الشفافية وتحسين وسائل المراقبة. ينبغي أيضا تعزيز مبدأ التشاركية من خلال إشراك النقابات وأصحاب الحق في مراحل دورة الميزانية وفي صياغة رؤية واضحة لتطوير قطاع التربية والتعليم حتى تعكس احتياجات القطاع بصورة دقيقة وشمولية ترتقي لتطلعات وآمال التونسيين وتحفظ حق أبنائهم في التعليم.

الكلمات المفتاحية: الحق في التعليم، القصرين، منهجية أوبرا، التوفر، إمكانية الوصول، القبول، الجودة، الموارد، التقييم،الجهود السياسية، الانقطاع المدرسي، التمدرس، الاكتظاظ، البنية التحتية، الوضع المادي للمعلمين، نظام الفرق، الاستثمار ، الفقر، صندوق النقد الدولي.

المقدّمة

ينصّ العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنّ الحق في التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، إضافة إلى كونه من الحقوق التمكينية التي تساهم في كسر حلقة الفقر والتهميش وفي زيادة المشاركة المجتمعية الفاعلة للأفراد. كما له دور في تمكين المرأة وحماية الأطفال من الاستغلال[1].

ينص دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 كذلك على هذا الحق في الفصل 44، حيث يُلزم التعليم إلى سن السادسة عشرة، وإذْ تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحله. كما يُشدّد الدستور على مسؤولية الدولة في توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين. ولكن رغم هذه الضمانات الدستورية، تواجه تونس تحديات في مجال التعليم وجودته. بفعل تزايد الضغوط على المالية العامة وتراجع مختلف القطاعات العامة(الصحة والتعليم والحصول على المياه وغيرها)، فتعاني المناطق المهمشة كجهة القصرين من تفاقم معدلات البطالة والهجرة، بالتوازي مع تعدد الاحتجاجات المطالبة بالتنمية الجهوية والحق في العمل. علاوة على الأثر السلبي لتراجع الدور الاجتماعي للدولة على الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة[2] ممّا دفع لنشوء العديد من الحركات الاجتماعية للدفاع عن الحق في التنمية والمطالبة باستعادة الحقوق المنتهكة خاصّة في المناطق المهمشة. وقد شملت هذه المطالب قطاع التعليم.

شهد قطاع التعليم في تونس احتجاجات مطلبية عديدة قادتها نقابات التعليم في علاقة بتردي وضعية المدرسة العمومية وتراجع الوضع المادي للمعلمين بشكل خاص. في 8 ديسمبر2022، أصدرت الجامعة العامة للتعليم الأساسي بيانا أعلنت فيه قرارها حجب أعداد التلاميذ عن الإدارة وعدم تنزيلها على المنصة الرقمية، احتجاجا على تنكر وزارة التعليم لمحضر اتفاق 1 مارس 2021 و"نسف" اتفاقية 16 نوفمبر 2022[3] وتملص هذه الأخيرة من المفاوضات حول المحاور الأربعة التي أُتْفِقَ عليها: الموارد البشرية، والحماية الاجتماعية، والمنح والمكافآت، والشأن التربوي. سارت النقابة على هذا الخط خلال الثلاثي الأول والثاني ل 2023 وبررت ذلك برفض الوزارة فتح باب التفاوض الجدي.

أعلنت وزارة التربية في بلاغ صادر يوم 10 جويلية 2023 عن عقوبات ضد المعلمين (حجز مرتبات) والمديرين المتمسكين بالحجب (إعفاءات). كما أعلنت جامعة التعليم الأساسي خلال اجتماع الهيئة الإدارية القطاعية يوم 12 جويلية مواصلة حجب الأعداد ومقاضاة الوزارة وتنظيم جملة من التحركات تبدأ بالاعتصامات والمسيرات المحلية والوطنية وتُختتم بيوم غضب وطني أمام مقر وزارة التربية وقصر الحكومة بالقصبة.[4]

1 International standard: Special Rapporteur on the right to education, Universal Declaration of Human Rights,United Nations

2 سحر فضيلة، (18 فيفري 2024)، قانون المالية 2024: بين الخطاب السياسي وواقع السياسات، المرصد التونسي للاقتصاد

3 اتفاقية 16 نوفمبر 2022 بين وزارة التربية والجامعة العامة للتعليم الأساسي تمّ نشر تفاصيل الاتفاق في مقال صحفي لموقع تونس الآن بتاريخ 16 نوفمبر 2022، وثيقة/ « نص الاتفاق بين وزارة التربية وجامعة التعليم الأساسي - تونس الآن

4 محمد رامي عبد المولى، (18 جويلية 2023)، أزمة التعليم الأساسي في تونس: حجب وحجز وحرب، نواة

I. سياق اختيار دراسة الحق في التعليم

أجرى المرصد رصدًا معمقًا للحركات الاجتماعية في تونس والحقوق المنتهكة باستخدام أداة رصد طورها مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقيّة (CeSSRA)[5] ، بالإضافة إلى بحث تكميلي (مراجعة صحفي لعامي 2022 و2023).

CeSSRA, 2019, Mapping of 5 Collective Actions in Tunisia

أظهرت النتائج الأولية تسجيل تونس للعديد من الحركات الاحتجاجية كل عام تختلف أشكالها ومطالبها وطرق التعبير عنها، ولكن من اللافت للانتباه وبعد متابعة الحركات الاحتجاجية في السنتين الأخيرتين، لاحظنا تصاعد وتيرة احتجاجات المعلمين والتي تنظمها مُختلف نقابات التعليم ترتبط هذه الاحتجاجات بتدهور أوضاع المدرسة العمومية وتآكل أجور المعلمين وعدم تعديلها لتتناسب مع الارتفاع في تكلفة المعيشة في ظل التضخم المستمر، عدا عن سياسات إيقاف الانتدابات، المدفوعة بسياسات التوازن المالي، والتي جعلت كثيرا من المعلمين يعملون كنواب متعاقدين مع وزارة التربية. كما شملت الاحتجاجات مطالب متعلقة بتردي حالة البنية التحتية في المدارس بالأخص في المناطق الداخلية زيادة على عدّة عوامل تؤثر على حق التلاميذ في التعليم. استنادا على هذا العمل التمهيدي، اخترنا الحق في التعليم كدراسة حالة ونقابة التعليم الأساسي بالقصرين كمجموعة مستهدفة وشريك في العمل البحثي.

1. مفهوم الحق في التعليم

يعرّف التعليق العام رقم 13 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الهيئة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأطراف، الحق في التعليم على أنه:

«حق من حقوق الإنسان في حد ذاته، وهو في نفس الوقت وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. والتعليم، بوصفه حقًا تمكينيًا، هو الأداة الرئيسية التي يمكن بها للكبار والأطفال المهمَّشين اقتصاديًا واجتماعيًا أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر وأن يحصلوا على وسيلة المشاركة كليًا في مجتمعاتهم».[6]

International standard: Spe- 6 cial Rapporteur on the right to education, Universal Declaration of Human Rights, United Nations

2. التعاون مع نقابة التعليم الأساسي بالقصرين لإنجاز هذا المشروع

الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين

ينضوي الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين ضمن الاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين، ويهدف إلى توحيد وتنظيم جميع العاملين في قطاع التعليم الأساسي. يهدف الفرع إلى الضغط والمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعاملين المنضوين تحته، ويُعنى بتعميق وعيهم والدفاع عن مصالحهم المعنوية والمادية. كما يسعى إلى تحقيق مطالبهم وتلبية احتياجاتهم من خلال النضال النقابي الفعال.

مطالب الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين لسنة 2023[7]

7 صبري الزغيدي،القصرين: إعتصام دفاعا عن إستحقاقات قطاع التعليم الأساسي وتنديدا بسياسة الانتقام والتهديد، الشعب نيوز

- رد الاعتبار لدور المعلم - ماديا ومعنويا
- تحسين ظروف العمل والقطع مع التشغيل الهش
- تجويد البرامج والعمل على ملاءمتها لنسق التغيرات السريعة التي يشهدها العالم
- صيانة المؤسسات التربوية المهترئة والمفتقرة إلى أبسط مقومات العمل والدراسة
- التراجع عن إعفاء المديرين الذين التزموا بمخرجات الهيئات الإدارية القطاعية
- دراسة جملة مطالب المدرسين والعمل على تلبيتها في إطار تشاركي أي بالتفاوض مع الهياكل الممثلة للمدرسين

3. أسباب اختيار نقابة التعليم الأساسي بالقصرين لإنجاز هذا المشروع

استند اختيار العمل مع نقابة التعليم الأساسي في القصرين إلى عدد من الاعتبارات الأساسية:

- **الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية القصرين:** تُعد منطقة القصرين من المناطق التي تعاني من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وذلك استنادا لتقرير الهيئة العليا لحقوق الإنسان والمعهد الوطني للإحصاء والملحق عدد 11 لقانون المالية 2024 وغيرهم من المصادر التي تؤكد ذلك. حيث تحتل القصرين أعلى معدلات الفقر في تونس بنسبة 33.6 % وفقاً لمعهد الإحصاء الوطني لعام 2020 ، كما أنها احتلّت أدنى مرتبة في مؤشر التنمية الجهوية منذ سنة 2012 حتى 2021 .

بالإضافة إلى ذلك، تسجل الولاية نسبة بطالة مرتفعة تصل إلى 23%، مقارنة بحوالي 15% على المستوى الوطني. تبرز هذه المعطيات الحاجة الملحة لدعم وتعاون فعّال مع الجهات المحلية لتسليط الضوء على الانتهاكات الحقوقية التي يتعرضون لها.

ولاية القصرين ك"منطقة ضحية: أودع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يوم 16 جوان 2015 بدعم من منظمة محامون بلا حدود، ملف "المنطقة الضحية" أمام هيئة الحقيقة والكرامة. هدف هذا الإيداع إلى إقرار ولاية القصرين ك"منطقة ضحية. " وبشكل أعم تطرّق الملف إلى مسالة الفوارق الجهوية التي سادت فترة ما قبل الثورة. وهو وضع يشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص، كما دعا إلى إجراء تحقيق دقيق في انتهاك الحقوق[8].

- **العمل النقابي والتنظيمي:** يشهد قطاع التعليم تعبئة قوية من قِبلِ النقابات، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات إصلاحية تهدف إلى تحسين هذا القطاع. من هنا، يُعَد العمل مع نقابة التعليم الأساسي بالقصرين خطوة استراتيجية تتماشى مع جهود المرصد التونسي للاقتصاد في إنتاج معرفة ومواد بحثية تعبر عن احتياجات المجتمعات المحلية وتبين حقوقهم.
- **تنظيم مطالب النقابة وتفاصيلها:** مطالب النقابة مهيكلة وشاملة لجوانب حاسمة مثل تدهور البنية التحتية المدرسية، وجودة التدريس، وظروف عمل المعلمين. تعكِس هذه المطالب بشكل دقيق الانتهاكات التي تواجه الحق في التعليم.
- **اقتراح التوصيات والسياسات الملموسة لتحسين وضعية التعليم:** سيُمكِّن التعاون مع نقابة التعليم الأساسي من فهم المشكلات المحلية بعمق، مما سيسهم في تطوير حلول ملموسة لتحسين الولوج للحق في التعليم. يُمكن لهذا التعاون أن يعزز الجهود المبذولة لمواجهة أوجه عدم المساواة وتقديم الدعم المناسب للتلاميذ والمعلمين في المنطقة.

8 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ملف "المنطقة الضحية " القصرين: "سابقة" في العدالة الانتقالية

II. أهداف وسير المشروع

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع الحق في التعليم في ولاية القصرين، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المجتمعات المحليّة في بلوغ هذا الحق. لهذا الغرض، يسعى المرصد التونسي للاقتصاد إلى:

- إعادة تتبّع، وتقديم احتياجات ومطالب المجتمعات المحلية بشأن حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، وتأطير الانتهاكات التي يتعرضون لها.
- إجراء بحوث ميدانية مبنية على معطيات من المجتمعات المحلية وتعكس احتياجاتهم.
- إثراء، هيكلة، ودعم مطالب المجتمعات من خلال البحث النوعي والكمي: تحديد وجمع وتحليل مؤشرات أوضاع قطاع التعليم في تونس، وتحديدًا في القصرين، مع التركيز على المؤشرات التي تجسّد المشاكل التي يطرحها النقابيون.
- تحديد التزامات الدولة فيما يتعلق بالحق في التعليم
- بحث أداء الدولة فيما يتعلق بالحق في التعليم، ومراجعته على أساس التزاماتها تلك من أجل تحديد الانتهاكات إن وُجدت.
- تقييم دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ودورها في تحقيق التنمية العادلة والمتكافئة، وتقييم مدى كفاءة جهود السياسات المبذولة في تلبية التزامات الدولة القانونية في علاقة بالحق في التعليم.

III. الأساليب والمناهج

يعتمد هذا البحث منهجية Outcome, Policy Effort, Ressources, Assesment (OPERA)[9] المعتمدة من قِبل مركز الاقتصاد والحقوق الاجتماعية (CESR)[10]. هذه المنهجية تتيح الربط بين الاقتصاد وحقوق الإنسان. إذ توفّر إطارا شاملا لجمع البيانات وتحليلها وعرضها بشكل دامج وشمولي يسمح بتسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لإنفاذ الحقوق، الجهود السياسية المبذولة، الواقع الاقتصادي من ناحية الموارد المتوفرة وكيفية استغلالها وعدالة توزيعها، كما تتيح هذه المنهجية تقييم النتائج والتبعات على حقوق الأشخاص والمجموعات.

رسم بياني 1: مراحل البحث

البحث الميداني:

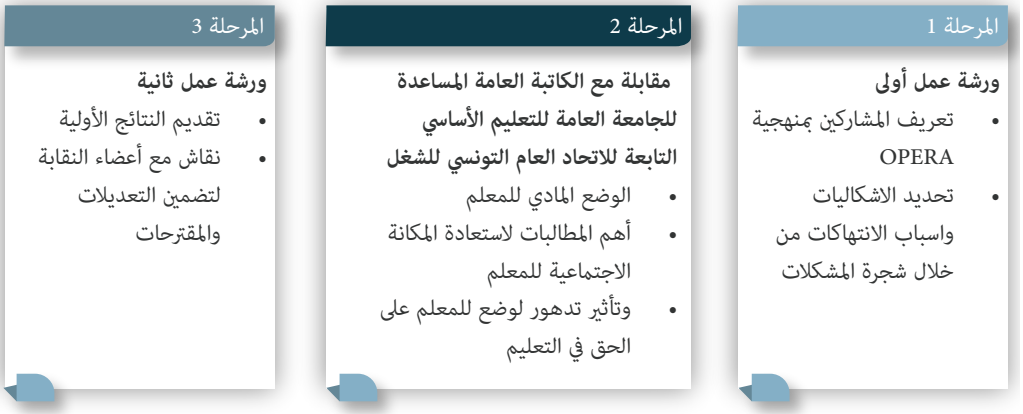

البحث المكتبي:

- **مراجعة الأدبيات المتوفرة حول قطاع التعليم ومؤشراته الرئيسية**
- **معاينة** المواقع الإلكترونية لوزارتي التربية والمالية، وتقارير المنظمات الدولية مثل اليونسكو، اليونسيف،
- وإحصاءات المعهد الوطني للإحصاء (الإحصائيات والمسوحات والتعدادات).
- تقديم مطالب **نفاذ إلى المعلومة**،(وزارة التربية، وزارة المالية، المندوبية الجهوية للتربية، ولاية القصرين ....)

استندت منهجية البحث إلى أسلوبين وعدد من المراحل:

كانت ورشة العمل الأولى حاسمة في تحديد القضايا الرئيسية التي تواجهها نقابة التعليم في المنطقة. مكّنت كذلك من تطبيق منهجية OPERA وساهمت في تحديد مؤشرات البحث في الحق في التعليم خلال البحث المكتبي.

وبشكل عام، قدّم البحث الميداني عناصر نوعية مهمة ساهمت في إثراء التحليل وسهّلت تفسير البيانات وشرح المفاهيم الخاصة بالتعليم في تونس ومهنة التدريس.

9 OPERA هو إطار عمل شامل يمكن للناشطين والباحثين استخدامه للقيام بتحليل منهجي يتيح تقييم ما إذا كانت الحكومات تفي بالتزاماتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل أم لا.

10 Center for Economic and Social Rights, site internet

IV. نتائج دراسة الحالة

1. تحليل الأبعاد المختلفة لانتهاك الحق في التعليم بالقصرين

تُعتَبر ولاية القصرين من أكثر المناطق تهميشًا في الجمهورية التونسية وفق مؤشر التنمية الجهوية منذ عام 2012 حتى عام 2021. كما تحتل القصرين أعلى معدلات الفقر في تونس بنسبة 33.6%[11] وفقاً لمعهد الإحصاء الوطني لعام 2020. تواجه القصرين، مثل العديد من المناطق الداخلية في تونس، تحديات كبيرة تتعلق بالتفاوت الجهوي ونقص التنمية الاقتصادية المحلية فيها. تعاني الجهة من فجوة ملحوظة في التنمية مقارنةً بالمناطق الساحلية الأكثر نموًا مثل تونس العاصمة وسوسة. يعكس هذا التفاوت ضعف الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ممّا يؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة ويحُدُّ من فرص التنمية الاقتصادية. تفتقر القصرين إلى مشاريع استثمارية كبيرة وبنية تحتية حديثة، مما يضعف قدرتها على جذب الاستثمار والموارد الضرورية للنمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، يعتمد اقتصاد القصرين بشكل كبير على القطاع الفلاحي والأنشطة البسيطة والتجارة، ممّا يُقلّل من تنوع فرص العمل المتاحة. النقص في الصناعات الكبيرة والخدمات المتقدمة يعزز من قلة الخيارات الوظيفية للأفراد. سجلت كذلك الولاية نسبة بطالة مرتفعة تصل إلى 23%، مقارنة بمعدل 15 % على الصعيد الوطني لسنة 2020.

11 المعهد الوطني للإحصاء، 13 سبتمبر 2020 ، خريطة الفقر بالبلاد التونسية

بناءً على ورشات العمل التي أقيمت مع الفرع الجامعي للتعليم الأساسي في القصرين، تم تحديد عدة إشكاليات تتعلق بالحق في التعليم، يمكن إجمالها في أربعة محاور رئيسية:

- **الانقطاع الدراسي.**
- **هشاشة البنية التحتية وعدم ملاءمتها لاحتياجات التلاميذ والمعلمين.**
- **الاكتظاظ داخل الفصول والعمل بنظام الفرق.**
- **تردي الوضع المادي للمعلمين.**

تم تحليل هذه الإشكاليات بناءً على المعايير الدولية والالتزامات التي وقعت عليها الدولة التونسية لضمان الحق في التعليم لجميع المواطنين دون تمييز. كما تم تقييم وتيرة التقدم أو التراجع في تحقيق هذه الالتزامات، مع طرح أسئلة أساسية مثل:

- ما هي التحديات التي يواجهها التلاميذ والمعلمون في القصرين؟
- ما مدى انتشار هذه التحديات؟
- هل توجد انتهاكات حقوقية لمجموعات معينة؟
- هل تم تخطي هذه التحديات أم تفاقمت مع مرور الوقت؟
- هل تفي الدولة بالتزاماتها الدنيا في مجال التعليم؟

يخلص البحث إلى تقييم مدى التقدم أو التراجع في إنفاذ الحق في التعليم مقارنة بالتزامات الدولة ومسؤولياتها.

أ. الانقطاع المدرسي: أطفال ولاية القصرين هم الأكثر معاناة من الانقطاع المدرسي في تونس

بلغت نسبة الانقطاع المدرسي على المستوى الوطني في تونس 4 % من التلاميذ المسجلين خلال السنة الدراسية 2022\2021، حيث تم تسجيل 91.222 تلميذًا منقطعا عن الدراسة.

رسم توضيحي 2: نسب الانقطاع المدرسي

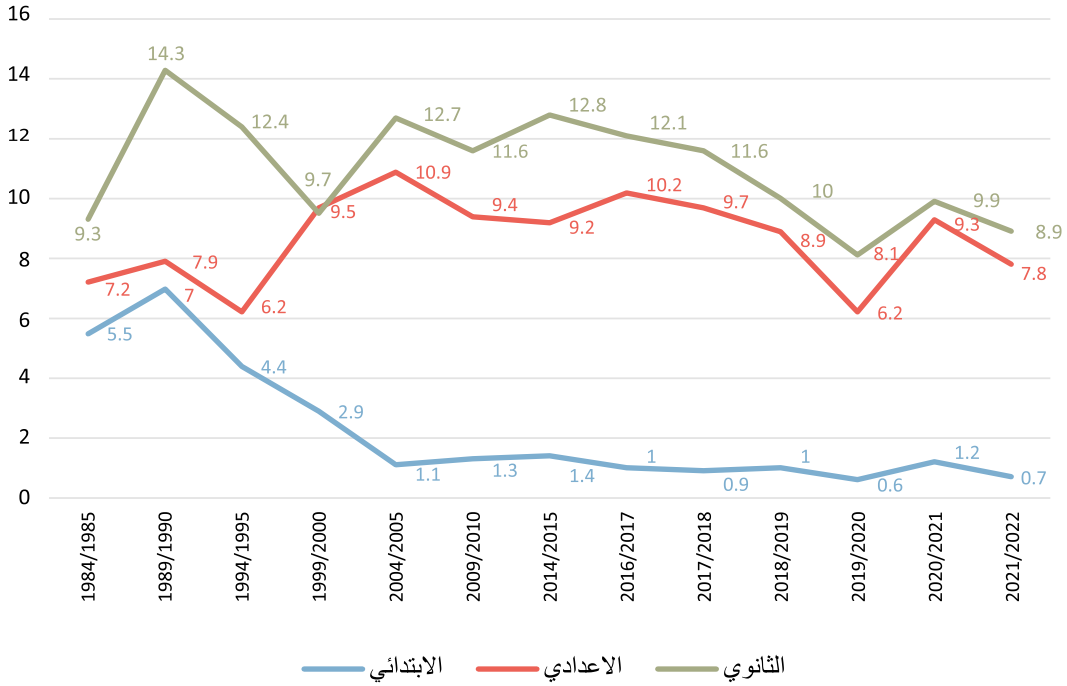

المصدر: وزارة التربية

ورغم أن نسبة الانقطاع المدرسي على المستوى الوطني في المرحلة الابتدائية تُعتبر منخفضة نسبيًا، حيث تصل إلى 0.7 %، إلا أنها ترتفع بشكل ملحوظ في المرحلة الإعدادية إلى 7.8 %. رغم الأرقام المنخفضة، يعتبر الانخفاض في معدل الانقطاع المدرسي في المرحلة الابتدائية منذ 1990 مُصطنَعًا ويعود الى سياسة الانتقال إلى التعليم الإجباري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 16 سنة. في عام 1978، لم تستكمل الغالبية العظمى من الأطفال (84 %) حتى تعليمهم الابتدائي. اتبّعت الدولة لمواجهة هذه الظاهرة سياسة الانتقال بشكل منهجي إلى السنة السابعة من التعليم الأساسي بين 1990 و2001، وقامت بإلغاء الامتحان الوطني الإجباري السادسة ابتدائي. بالمقابل، تضاعفت نسب الانقطاع المدرسي في المرحلة الإعدادية.

في تقرير[12] قدّمته الدولة التونسية إلى الأمم المتحدة، عملا بقراريْ مجلس حقوق الانسان 5/1 و16/21، تعترف أنه «رغم الجهود فقد بقيت النسبة الجملية للانقطاع مرتفعة ... وفقا لاحصائيات السنة الدراسية2020 - 2021 » يمثّل هذا اعترافا واضحا بفشل جهود السلطات وعدم نجاعة الحلول المُقدَّمَة لمعالجة هذه المشكلة.

12 الدولة التونسية، نوفمبر 2022، الأمم المتحدة : تقرير وطني مقدم عملا بقراري مجلس حقوق الانسان 5/1 و16/21، فقرة 242

تتفاقم هذه الظاهرة بشكل خاص في ولاية القصرين، حيث تم تحديدها في عام 2015 من المناطق التي تعاني من أعلى معدلات الانقطاع المدرسي على مختلف مستويات التعليم. فقد سجلت الولاية أعلى نسبة انقطاع في المرحلة الابتدائية، بلغت 2.6 % حينها، وهي أعلى من المعدل الوطني الذي يُقدّر بـ1%(الرسم البياني 3). كذلك، شهدت ولاية القصرين نسبة انقطاع مدرسي في المرحلة الإعدادية أعلى من المعدل الوطني (الرسم البياني 4). إذ أن معدل الانقطاع المدرسي في ولاية القصرين في العام 2015 قد فاق المستوى الوطني لهذه النسبة في نفس العام، حيث بلغ حينها نسبة 10.5 % مقارنة بـ 9.3 % للمستوى الوطني[13]. تنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في السنوات الأولى من المرحلة الإعدادية، ممّا يُبرز مشكلة حقيقية في الانتقال والاندماج في النظام التعليمي.

13 اللجنة القطاعية لإعداد المخطط الاستراتيجي التربوي 2016، المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2016-2020، موقع وزارة التربية

رسم توضيحي 3 : نسب الانقطاع المدرسي المرحلة الابتدائية 2015 (%)

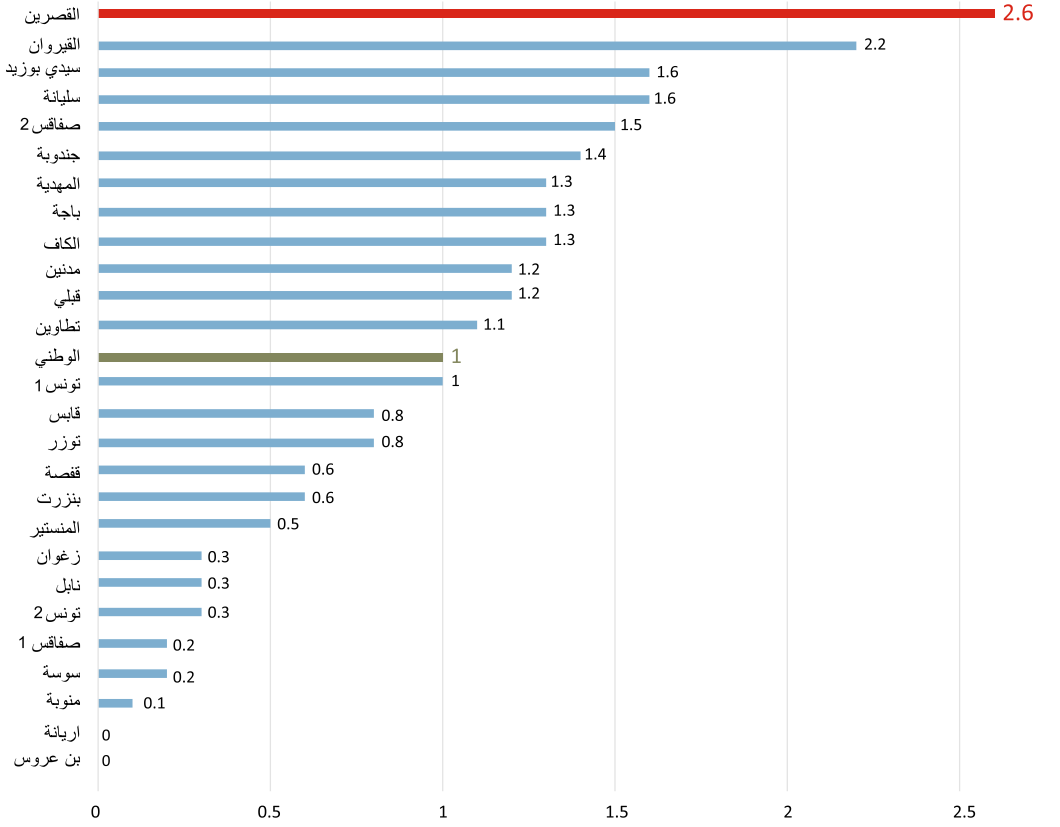

المصدر: وزارة التربية

رسم توضيحي 4: نسب الانقطاع المدرسي في المرحلة الاعدادية 2015 (%)

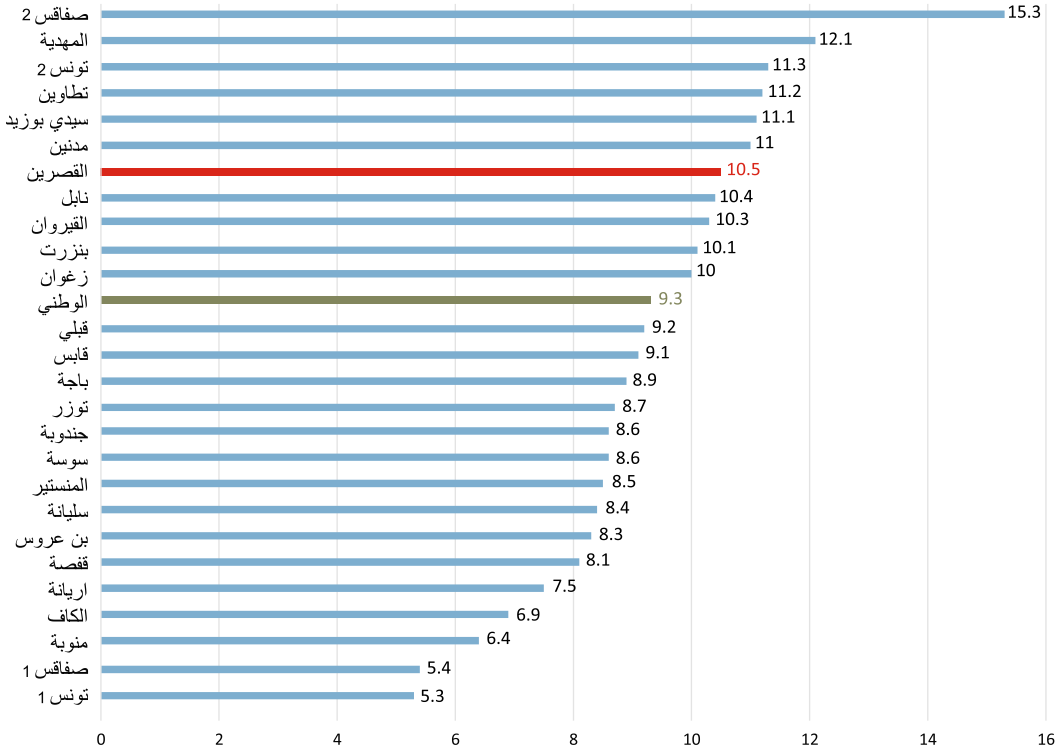

المصدر: وزارة التربية

تؤكد هذه النسب المرتفعة للانقطاع المدرسي في ولاية القصرين على وضعية اللامساواة التي تعاني منها المنطقة، وتسلّط الضوء على الحاجة الملحّة لمعالجة مشكلة الانقطاع المدرسي وتحسين الظروف التعليمية لضمان استمرار جميع التلاميذ في الدراسة.

نسب تمدرس أقل من المستوى الوطني في ولاية القصرين خصوصًا بالنسبة للفتيات

عـدا عـن مشـكلة الانقطـاع، نلاحـظ انخفاضًـا في نسـبة الالتحـاق بالمدرسـة، خاصـة في المرحلـتين الابتدائيـة والإعداديـة. على المسـتوى الوطنـي، بلغـت نسـبة التحـاق الأطفـال البالغـة أعمارهـم 6 سـنوات بالمدرسـة 99.6 % خلال سـنة 2023/2024، دون فـارق كـبير بين الإنـاث 99.7 % والذكـور. 99.6 % وتحافـظ نسـبة تمـدرس الفئـة العمريـة مـن 06 إلى 11 سـنة على ارتفاعهـا لتناهـز 99.2 % [14]، إذ ظلـت تتجـاوز 99 % لـكُلٍ مـن الفتيـات والفتيـان منـذ2011.

14 وزارة التربيـة، التربيـة في أرقـام 2023-2024

مـا تـزال ظاهـرة انقطـاع الذكـور عـن الدراسـة مرتفعـا مقارنـة بالإنـاث وذلـك خاصـة في المسـتوى الاعـدادي حيـث تشـهد مرحلـة التعليـم الابتـدائي على المسـتوى الوطنـي نسـبة انقطـاع مـدرسي بالنسـبة للذكـور ب 1.2% مقارنـة بالإنـاث 0.7% سـنة[15] 2022/ 2023. أمـا بالنسـبة للتعليـم الاعـدادي فالنسـبة ترتفـع أكثر بالنسـبة للذكـور لتصـل 11.6% وللإنـاث 4.4 %[16] .

15 وزارة التربيـة، التربيـة في أرقـام 2023-2024

Ibid 16

أمـا الفئـة العمريـة مـن 06 الي 16 سـنة والتـي تتوافـق مـع التعليـم الابتـدائي والاعـدادي بلغـت نسـبة الالتحـاق للتلاميـذ على المسـتوى الوطنـي 95.4 % بفـارق ملحـوظ بين الانـاث ب 97.1 % والذكـور 93.9 %. تـشير المعطيات المتعلقـة بنسـب التمـدرس للمسـتوى الأسـاسي في ولايـة القصريـن إلى وجـود تباينـات ملحوظـة، حيـث تُعـتبر هـذه النسـب مـن الأدنى في تونـس، خصوصًـا بالنسـبة للفتيـات. بلا شـك تتراجـع نسـب التمـدرس في المناطـق الريفيـة مـن الولايـة. ففـي معتمديـات العيـون، سـبيبة، حـاسي الفريـد، القصريـن الجنوبيـة، وفريانـة، بلغـت نسـبة تمـدرس الفتيـات أقـل مـن 85 بالمئـة، حسـب التعـداد العـام للسـكان والسـكنى لسـنة 2014.

رسم بياني 5: نسبة تمدرس الفئة العمرية من(06 الي 14 سنة) الذكور والفتيات - 2014

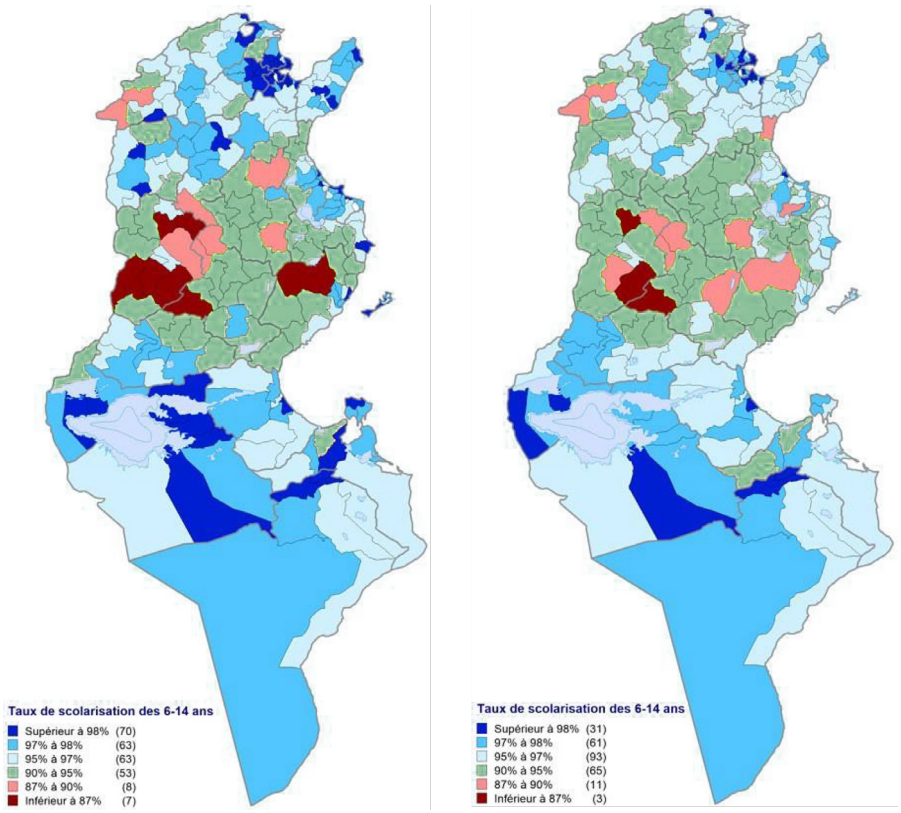

المصدر: وزارة التربية واليونسيف

بعد 68 سنة من الاستقلال تبقى نسب الأمية مرتفعة في القصرين

تراجعـت نسـبة الأميـة منـذ الاسـتقلال لتصـل إلى 19%، مـا يعـادل 1755 ألـف مواطـن في 2014 و17.7% في 2019[17]. عـاد معـدل الانخفـاض في نسـبة الأميـة إلى التباطـؤ، بين عامـي 2004 و2014، مـا يـشير إلى تحديـات مسـتمرة في هـذا المجـال. تُعَـدُّ الإنـاث الأكثر تأثـراً بمشـكلة الأمّيـة، حيـث تمثـل نسـبتها بينهـن ضعـف نسـبة الذكـور، إذ تصـل إلى 25 %. كما أن عـدد الأميين في المناطـق غير البلديـة أكبر بمقـدار 2.5 مـرة مقارنـة بالمناطـق البلديـة، مما يعكـس تفضيـل النظـام التعليمـي وبرامـج محـو الأميـة لسـكان الوسـط البلـدي على حسـاب

Business News, 17 (09/09/2024), Tunisie - Le taux d›analphabétisme avoisinerait les 13%

المناطق غير البلدية، من خلال توفير بنية تحتية مدرسية أفضل. وتبلغ معدلات أمية الإناث في المناطق غير البلدية 41.7 %، بينما تصل نسبة الأمية بين الذكور في المناطق غير البلدية إلى 22,8 %.

رسم بياني 6: تطور نسبة الأميّة حسب الجنس (%) 2014

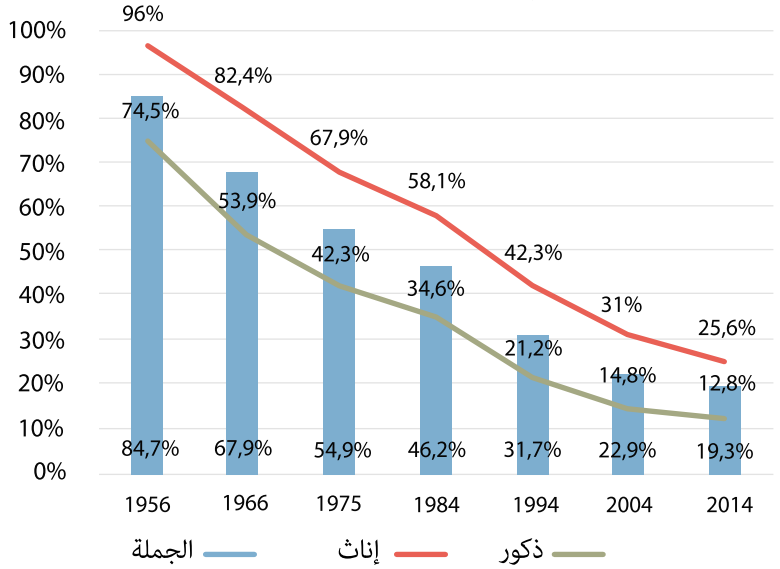

تبقى القصرين من أكثر الولايات التي تشهد نسبة أمية مرتفعة (28.4% معدّل نسب الأمية المسجلة قبل 1994 في تونس) وتمثل النسبة الأعلى مقارنة بالولايات الأخرى، حيث تصل نسبة الأمية في صفوف الإناث إلى 38.9 %، بينما تبلغ 17.3 % بالنسبة للذكور[18]. قد يعود ذلك إلى واقع التهميش الاقتصادي والتنموي الذي تعيشه الولاية.

18 المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكني، 2014.

رسم بياني 7: نسب الأمية حسب كل ولاية سنة 2014

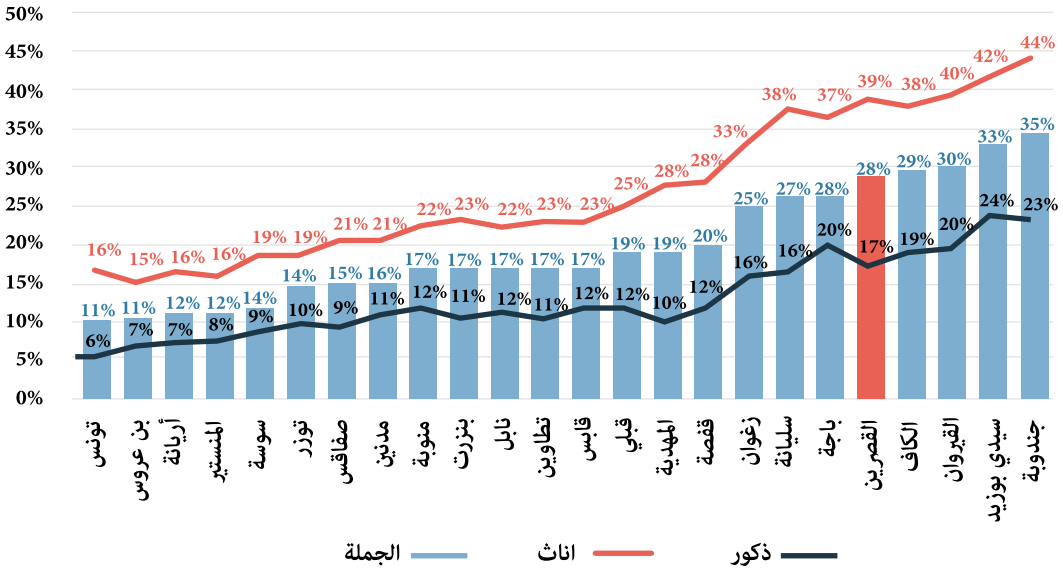

المصدر: التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 المعهد الوطني للإحصاء

ب. مدارس مهترئة تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير القواعد الصحية

في تونس، يزاول حوالي 1,204,640 تلميذًا تعليمهم في المدارس الابتدائية العمومية، التي يبلغ عددها 4,577 مدرسة، وذلك حسب الإحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2023\2024، المنشور على موقع وزارة التربية[19]. توجد أكثر المدارس بالوسط الغربي بكل من ولاية سيدي بوزيد بـ 323 مدرسة ابتدائية، تليها ولاية القيروان بـ 311 مدرسة ابتدائية وولاية القصرين بـ309 مدرسة ابتدائية. ويبلغ عدد المدارس الابتدائية في المناطق الريفية حوالي 2711 مدرسة، أي بنسبة 59 %، وتوجد أكبر نسبة من المدارس الريفية في الجهات الداخلية. تتسم هذه المدارس بحجمها الصغير وبطاقة استيعاب أقل من 50 تلميذا. وهو ما مثل مشكلة بسبب التأثير البالغ لهذا الوضع على التوزيع الناجع للموارد البشرية.

تعاني مجمل المدارس في هذه المناطق من بنية تحتية مهترئة ونقص في المرافق الصحية وساحات اللعب والفضاءات الخاصة بالأنشطة المختلفة. وبحسب ما جاء على لسان أعضاء فرع الجامعة في القصرين، تُعدُّ البنية التحتية المهترئة أحد العوامل الأساسية في انتهاك الحق في التعليم في الجهة[20]. نلقي هنا الضوء على أوضاع البنية التحتية للمدارس في القصرين.

مشاكل في التزوّد بالماء الصالح للشراب: حالة مقلقة وخطيرة

تتعمق الفوارق بين المدارس الابتدائية العمومية لجهة غياب البنية التحتية. حيث تنعدم فيها أبسط الحقوق كالحق في الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، اللذان يتسبب فقدهما في خطر كبير جراء انتشار الأمراض المعدية مثل أمراض التهاب الكبد الفيروسي.

بالنسبة للماء الصالح للشرب، يوجد في تونس 3223 مدرسة مرتبطة بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، أي بنسبة 70 %، و 813 مدرسة مرتبطة بالجمعيات المائية، والتي يشكو معظمها من عدة إشكاليات مادية وهيكلية، مما يتسبب في انقطاع أو غياب الماء الصالح للشرب. يصل عدد المدارس الابتدائيّة غير المرتبطة تماما بشبكة المياه إلى 541 مدرسة ابتدائية، أي بنسبة 12 % من المدارس. حيث تتزود هذه المدارس عن طريق الصهاريج أو الخزانات من مصادر مجهولة لا يتم ذكرها لا على المواقع الرسمية لوزارة التربية ولا على مستوى هياكلها الجهوية. هذا أمر جسيم لتعريضه حياة العديد من التلاميذ للخطر وفي تعارض واضح مع الفصل 48 من الدستور التونسي الذي ينص أنّه "على الدّولة توفير الماء الصالح للشّراب للجميع على قدم المساواة، وعليها المحافظة على الثّروة المائية للأجيال القادمة."[21]

رسم بياني 8: التغطية بالماء الصالح للشراب من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حسب الولاية (2023/2024)

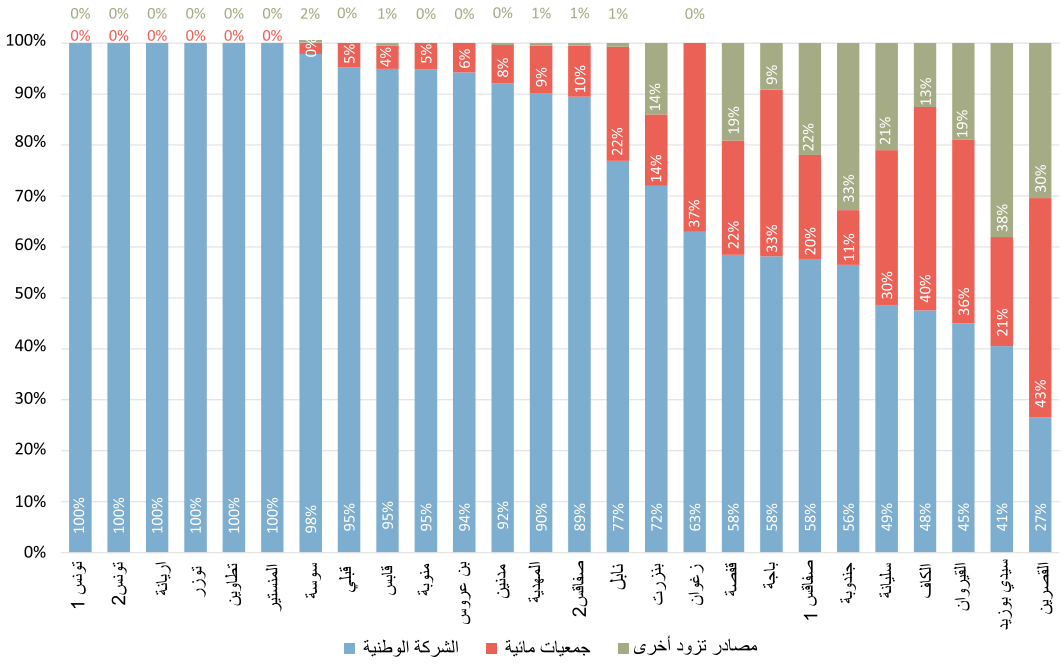

المصدر: وزارة التربية

19 وزارة التربية، الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2023/2024

20 «لا توجد وسائل اتصال في بعض المناطق مثل معتمدية لعيون، فهذه المعتمدية تعزل عن بقية المعتمديات في الأمطار، بالإضافة الي أنها شهدت الكثير من حالات الالتهاب الكبدي خلال 2017/ 2018، بسبب عدم توفر البنية التحتية الصحية للمدارس» من خلال شهادة النقابيين أثناء ورشة العمل الثانية مع الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين

بتاريخ: 06 نوفمبر 2024، بمقر الاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين

21 الفصل 48 من الدستور التونسي 25 جويلية 2022

أما ولاية القصرين، فهي تقع أسفل الترتيب لجهة المدارس المرتبطة بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه. إذ ترتبط 82 مدرسة فقط بالشبكة من جملة 309 مدرسة، أي بنسبة 26 %، لتبقى هذه النسبة في تراجع من سنة 2021 الي 2023، و133 مدرسة مرتبطة بالجمعيات المائيّة بنسبة 43 %، فيما هناك 94 مدرسة ابتدائية غير مرتبطة تماما بشبكة المياه وتحصل على المياه مجهولة المصدر، أي بنسبة 30,8 % حسب الرسم البياني رقم. 8 بقيت هذه النسبة هي ذاتها تقريبا ولم يطرأ عليها أي تحسن يذكر منذ العام. 2011 شهدت الولايات التي تعرف أسوأ المؤشرات، خاصة منها نسب الفقر والبطالة، بنية تحتية مهترئة في مدارسها الابتدائية.

وحسب تقرير لوزارة الصحة، بالنسبة لتوزيع الماء عبر الشبكات، تسجل 43% منها معدل عدم المطابقة المتعلقة بجودة المياه المخصصة للاستهلاك الآدمي على المستوى الوطني. ترتفع هذه النسبة في القصرين للضعف، فقد بلغت 86 % [22] في 2010، أي نفس العام. هذا يمكن أن يزيد من خطر التلوث الميكروبيولوجي لمياه الشرب، وبالتالي خطر انتقال الأمراض المنقولة بالمياه بين أطفال المدارس. يهدد عدم وجود ماء صالح للشرب صحة البالغين والأطفال على حد السواء وترتفع مخاطر غياب الماء الصالح للشرب في أوساط التلاميذ كونها المصدر الوحيد المتوفر للشرب خلال فترة وجودهم في المدرسة.

22 وزارة الصحة، تقييم حالة الصحة والبيئة في المدارس الابتدائيّة في تونس، ص9، نوفمبر 2015

رسم بياني 9: نسبة عدم المطابقة لبقايا الكلور الحر* بالماء الصالح للشراب حسب الولاية (2015)

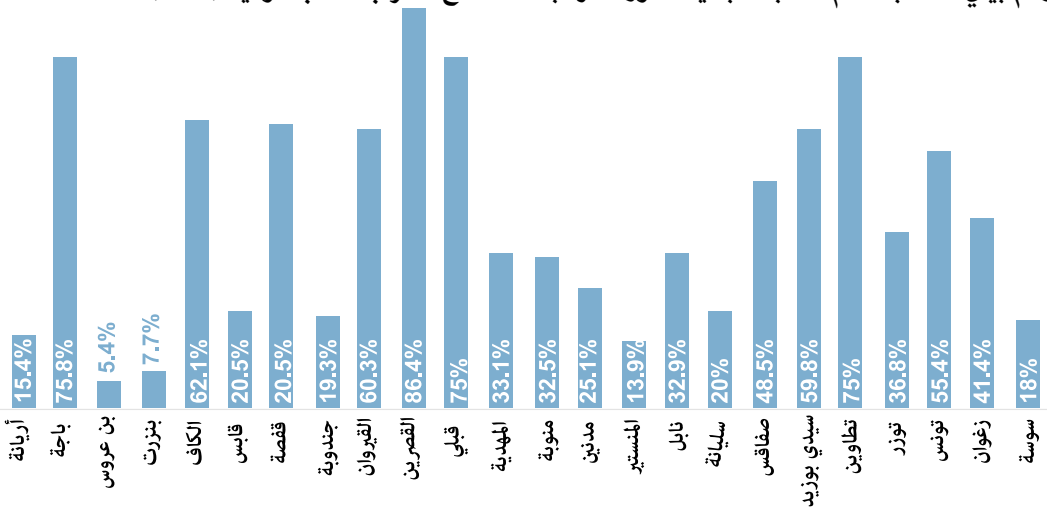

* يمكن أن يؤدي غياب أو نقص بقايا الكلور الحر إلى زيادة خطر التلوث الميكروبيولوجي لمياه الشرب وبالتالي خطر انتقال الأمراض المنقولة بالمياه إلى التلاميذ.

الوحدات الصحية في المدارس العمومية غير لائقة ولا تحترم قواعد الصحة العامة واحتياجات النوع الاجتماعي

يُقدّرُ عدد المدارس الابتدائية المفتقرة إلى وحدات صحية للسنة الدراسية 2024 - 2023 ب 128 مدرسة على مستوى الوطني، منها 74 مدرسة بولايات الوسط الغربي (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد) أي أن58 % من المدارس التي تفتقر إلى وحدات صحية موجودة في هذه الولايات. أضف إلى ذلك غياب وحدات صحية للمعلمين في 955 مدرسة جلها في المناطق الريفية، منها 221 مدرسة ابتدائية بنفس ولايات الوسط الغربي. هذا بالإضافة إلى تقادم وعدم نظافة هذه الوحدات إن وُجدت. يُظهر الرسم البياني 10 التطور في نسبة توفر الوحدات الصحية في المدارس للمعلمين والتلاميذ بالقصرين. يظهر أن هنالك تطور كبير في نسبة المدارس التي تحتوي وحدات صحية خاصة للمعلمين حيث ارتفعت النسبة من50 % إلى 90 %، بينما بقيت نسبة تغطية المجموعات الصحية الخاصة بالتلاميذ منذ العام الدراسي 2011 /2012 إلى 2022/ 2023 في حدود 96 %.

رسم بياني 10: مجموعات صحية للمعلمين وللتلاميذ في القصرين

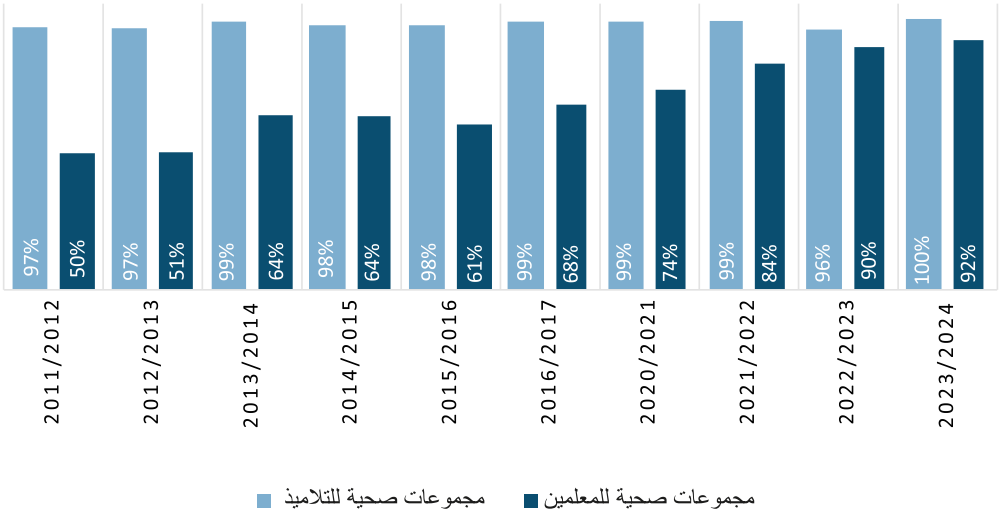

المصدر: وزارة التربية

حسب تقرير وزارة الصحة (2015) في ثلاثة أرباع المدارس الابتدائية لا تتوفر مغاسل قريبة من دورات المياه، مع ارتفاع هذه النسبة في مناطق مثل سيدي بوزيد (64.4 %) ومدنين (54.4 %) والقصرين (47.6 %).[23] يُعدُّ عدم توفر مغاسل قريبة من الوحدات الصحية مسألة خطيرة تتسبب في انتشار العديد من الأمراض المرتبطة بغياب النظافة العامة. علاوة على ذلك، تشير البيانات إلى أن 37 % من المدارس لا تضمن الفصل بين الذكور والإناث في دورات المياه، مما يمثل قلقًا كبيرًا بشأن الخصوصية وسلامة الأطفال، وهذه النسبة ترتفع إلى 62 % في القصرين. يضاف إلى ذلك زيادة مخاطر ظهور الأمراض مثل التهابات المسالك البولية أو الإمساك أو حالات التبول[24]. وقد أشار تقرير اليونيسف حول وضع الطفولة في تونس لسنة 2020[25] الى نفس مشكل عدم توفر دورات مياه تحترم الفصل بين الذكور والإناث الذي ينتج عنه امتناع الفتيات عن الذهاب اليها، بما يتسبب لهنّ في إصابات ومشاكل صحيّة مختلفة.

تُظهر المعطيات والأرقام الفوارق واللامساواة في وضعية المدارس العمومية، خاصة في ولايات الوسط الغربي، أين تعاني أغلب المدارس من غياب الماء الصالح للشرب والوحدات الصحية. وهو ما من شأنه أن يؤثر على التحصيل العلمي للطفل وعلى صحته النفسية والجسدية وعلى حقه في الحياة والعيش الكريم، مما قد يتسبب بغياب التلاميذ عن الدراسة نتيجة لانتشار الأمراض وتراجع الصحة العامة، ويساهم في انتهاك الحق في التعليم في هذه المدارس.

نسبة ربط المدارس بشبكة التطهير متدنية وتخلق خطرًا على صحة التلاميذ والبيئة

أما نسبة الربط بشبكة تصريف المياه المستعملة، فهي لا تتجاوز على المستوى الوطني 30 %، في حين لا تتجاوز هذه النسبة في القصرين 11.7 %، وهي من أدنى النسب. وبالتالي، تلجأ العديد من المدارس إلى حلول ذاتية لتصريف المياه المستعملة، مثل استخدام الخزانات وآبار الصرف الصحي[26]، أو عبر طرق لا تراعي قواعد الصحة العامة، وهي تمثل 15 % من المدارس حسب البيانات[27]. تمثّل هذه الأساليب، التي يتم اللجوء إليها اضطراراً في ظل غياب التدخلات الحكومية اللازمة، خطرا بالغا على صحة التلاميذ والبيئة المدرسية عدا عن الصحة العامة في المجتمع ككل.

23 وزارة الصحة، تقييم حالة الصحة والبيئة في المدارس الابتدائيّة في تونس، ص9، نوفمبر 2015

24 وزارة الصحة، تقييم حالة الصحة والبيئة في المدارس الابتدائية في تونس، نوفمبر 2015

25 اليونسيف، ماي 2020 ، تقرير حول وضعية الطفولة في تونس

26 مرصد الاعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل ، التقرير الوطني حول وضع لطفولة-في تونس 2020-2021، وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السّن

27 اليونسيف، تقرير حول وضعية الطفولة في تونس ماي 2020

رسم بياني 11: نسبة الربط بالشبكة التطهير للمدارس حسب الولاية (2015)

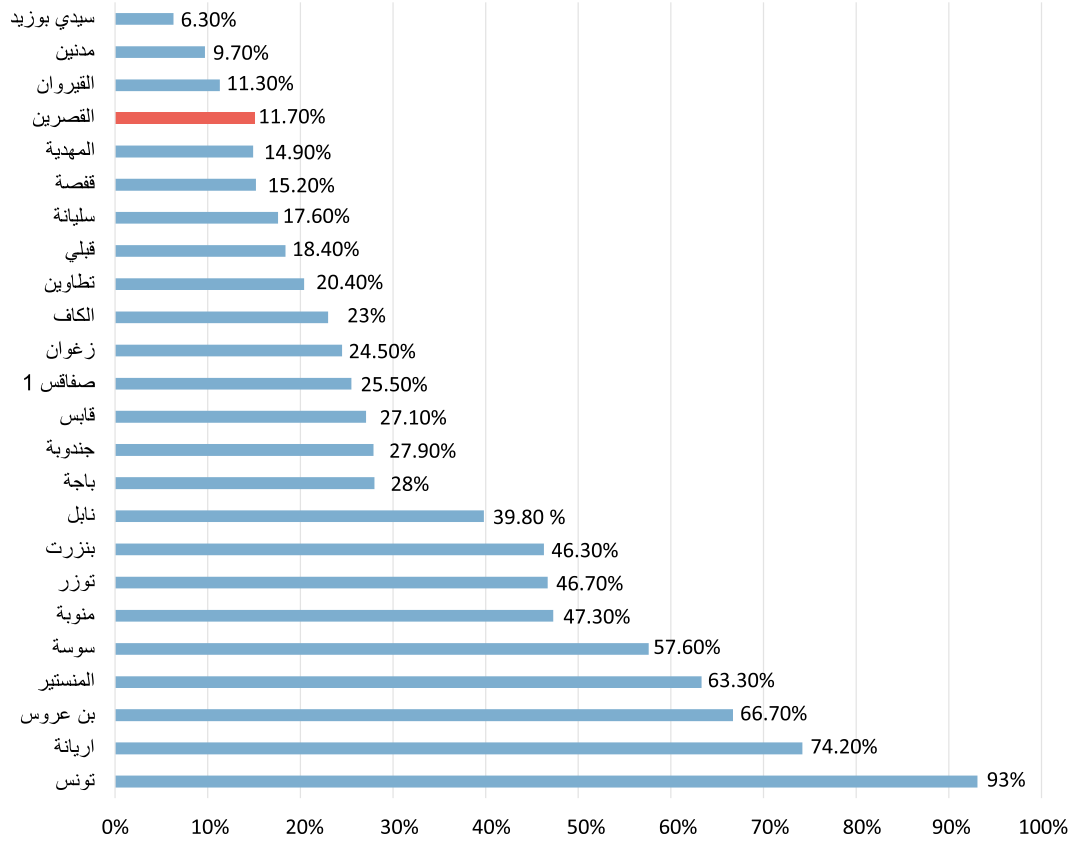

المصدر: وزارة الصحة

كثرت في تونس حالات الاصابة بمرض الالتهاب الكبدي الفيروسي صنف "أ"، خاصة في المدارس الريفية. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية[28]، فإن السبب الرئيسي لانتشار التهاب الكبد الوبائي" أ"هو نقص النظافة، ويعود ذلك جزئيًا إلى غياب المياه. هذا بالأساس ما تشهده المدارس الريفية في القصرين من غياب المياه الصالحة للشرب ووضعية الوحدات الصحية في المؤسسات التربوية وعدم تطبيق قواعد حفظ الصحة وانتشار التلوث بمياه الصرف الصحي.

سجلت ولاية القصرين 370 حالة من الالتهاب الكبد الفيروسي «أ» في العام 2017 [29]، وتم اكتشاف أغلب هذه الحالات في صفوف تلاميذ المدارس الابتدائية الريفية التي تفتقر إلى الماء الصالح للشرب وتشكو من تقادم وعدم صلاحية مجموعاتها الصحية ومن غياب الشروط الضرورية للنظافة. وخلال شهادة النقابيين خلال ورشة العمل الثانية، تمّت الإشارة إلى غياب تام للمغاسل بجانب الوحدات الصحية في بعض المدارس في المناطق الريفية، وهي مسألة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصحة العامة وقد تساهم في انتشار العديد من الأمراض. ووفقًا لتقرير صحفي[30]حول معتمدية القصرين، فإن«سكان فج النعام منعوا أبناءهم من الالتحاق بالمدرسة ... بعد اكتشاف إصابة بعض التلاميذ بالتهاب الكبد الوبائي (أ). وبالإضافة إلى انقطاع المياه عن المنطقة بأكملها منذ أسبوع، يشكو السكان من الحالة غير الصحية لدورات المياه في المدارس، ونقص مياه الشرب». وهذا مثال ملموس وخطير على انتهاك الحق في التعليم الذي تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عنه.

تكشف الانتهاكات في توفر وجودة البنية التحتية (منها الماء والصرف الصحي للمدارس)، التي يعيشها التلاميذ في القصرين بالخصوص، عن تمييز جهوي على أساس مكان السكن. وهو ما يجعل أبناء التونسيين في الولايات الداخلية، ونخص بالذكر هنا القصرين، يشهدون ظروف تعليم متدهورة تهدد صحتهم وتنتهك حقهم الأساسي في التعليم.

غياب أو ندرة توفر بيوت التمريض في المدارس

تعاني المدارس في المناطق الحضرية المهمشة والأرياف من تفشي الأمراض وسرعة انتقال العدوى بين الأطفال حتى أصبحت مكانا غير آمن للتلاميذ، إلّا أنّ هياكل الدولة تغاضت عن نقائص هذه المدارس ولم توفر سوى 238 بيت تمريض فقط لـ 4577 مدرسة، معظمها في المناطق الحضرية بكل من ولاية تونس وسوسة. بينما لا يوجد في ولاية القصرين الا 2 بيوت تمريض فقط من جملة 309 مدرسة، رغم أنها من الولايات

28 منظمة الصحة العالمية، 20 جويلية 2023 ، التهاب الكبد أ

29 جوهرة فم،28 سبتمبر2017، القصرين : تسجيل 370 حالة إصابة بالـ'بوصفير' في 2017

30 Chennaoui, H,, 17 Mars 2023,"Hépatite A dans les écoles: Kasserine est la plus touchée par l'épidémie", Naawa

التـي تشـهد انتشـارا للأمـراض في الوسـط المـدرسي، وخاصـة الالتهـاب الكبـدي الـفيروسي أ. يظهـر الشـكل أدنـاه عـدد المرافـق الصحيـة المتوفـرة في المـدارس حسـب الولايـات.

رسم بياني 12: عدد المرافق الصحية: بيت تمريض حسب الولاية (2023 - 2024)

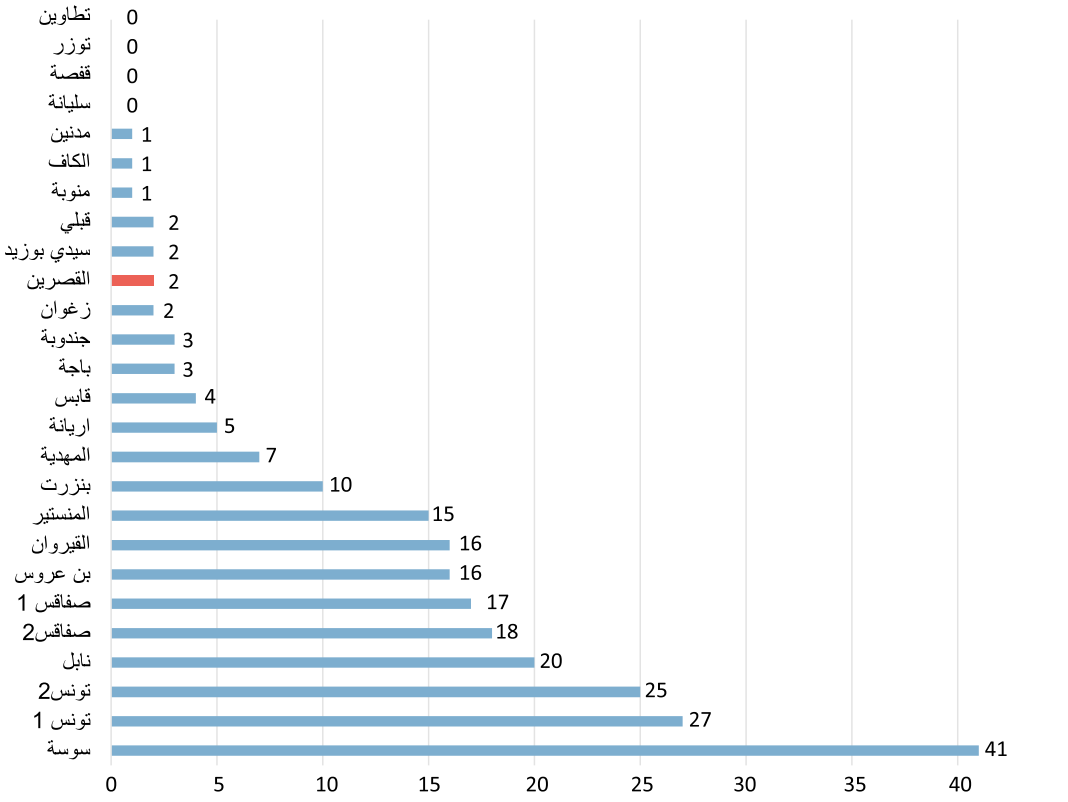

المصدر: وزارة التربية

تدابير غير كافية لضمان سلامة المدارس للتلاميذ والمدرسين

في السـنة الدراسـية 2023 / 2024، بلغـت المـدارس في ولايـة القصريـن التـي لهـا سـياج كامـل 242 مدرسـة، و 40 مدرسـة لهـا سـياج جـزئي: في حين تبقـى 27 مدرسـة بـدون سـياج. تحسـن وضـع تسـييج المـدارس خلال السـنوات الأخيرة، حيـث بلغـت نسـبة المـدارس التـي لا يوجـد بهـا سـياج 8 %. ورغـم مـن وجـود سـياج في 242 مدرسـة، إلا أنـه لا يوفـر حمايـة كافيـة للتلاميـذ مـن المخاطـر المحتملـة التـي قـد تـأتي مـن الخـارج نظـرا لموقـع الولايـة قـرب الحـدود وتضاريـس المنطقـة (القـرب مـن الجبـل).

رسم بياني 13: تطور عدد المدارس التي تملك سياجا في القصرين

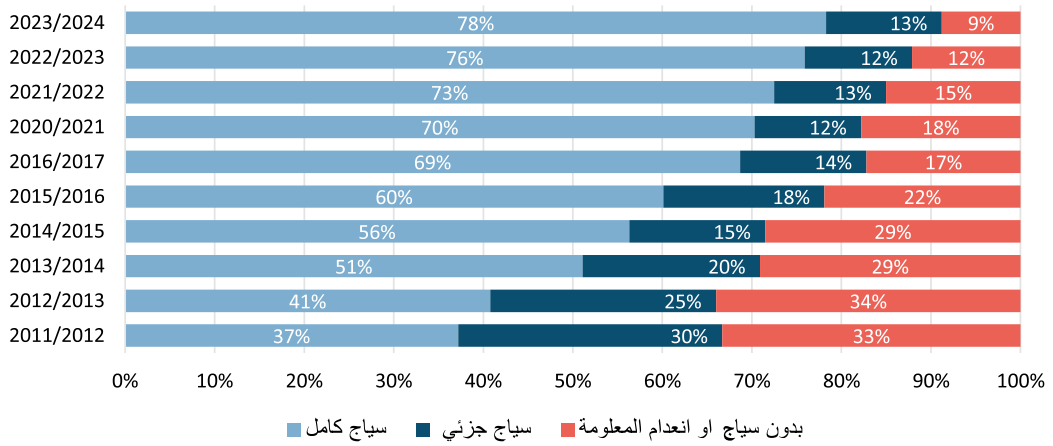

المصدر: وزارة التربية

اعتبارات أخرى

هذا بالإضافة إلـى مجموعـة مـن النقائـص فـي مسـتوى ظـروف الدراسـة المادية والبيداغوجية والشروط الحافة بهـا، والتـي قـد تختلـف مـن مدرسـة إلى أخـرى. إذ تفتقـر بعـض المـدارس الـى الحـد الأدنى مـن التجهيـزات الضروريـة ولوسـائل العمـل الأساسية، إلى جانـب غيـاب عمليـات الصيانـة المستوجبة للقاعـات.

ت. الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية ونظام الفرق يهدد الحق في التعليم في القصرين

تعتبر مشكلة الاكتظاظ داخل الفصول من التحديات الكبيرة التي تهدد جودة نظام التعليم في تونس. يتسبب هذا الاكتظاظ في تأثيرات بيداغوجية سلبية على كل من التلميذ والمعلم، مما ينعكس سلباً على نتائج التحصيل العلمي بشكل عام. تتجلى كلفة التحصيل العلمي الضعيف، خاصة في المدارس الابتدائية التي تعتمد نظام الفِرَق، في عواقب سلبية على العائلات، خصوصًا عندما يصل التلميذ إلى المرحلة الإعدادية والثانوية. وهو ما يدفع الأولياء للبحث عن حلول بديلة لتدارك النواقص التعليمية، ويتطلب موارد مالية معتبرة.

يقترب معدل كثافة الفصل في تونس من المعدل المعمول به في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) . فقد سجلت تونس في السنة الدراسية 2023 - 2024 متوسط كثافة قدره 24.4 تلميذًا لكل فصل. بالمقارنة، كان متوسط الكثافة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 21 تلميذًا لكل فصل في عام 2013[31]. تشير هذه الفجوة إلى تحديات إضافية تواجه نظام التعليم في تونس، حيث قد تؤثر الكثافة العالية على جودة التعليم وتجربة التعلم بشكل عام.

OECD, Class size & student-teacher ratio, Education GPS : The world of education at your fingertips

في القصرين، تعتبر كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية 22,4 مقبولة بالنظر إلى أنها أقل من المعدل الوطني، ولكن يمكن تحسينها، وبالخصوص في معتمديتي القصرين الشمالية (27.6) والزهور. (27.8) وذلك عبر ترفيع عدد المدارس أو توفير قاعات ومدرسين اضافيين.

رسم بياني 14: متوسط كثافة الفصل حسب الولاية (2023 / 2024)

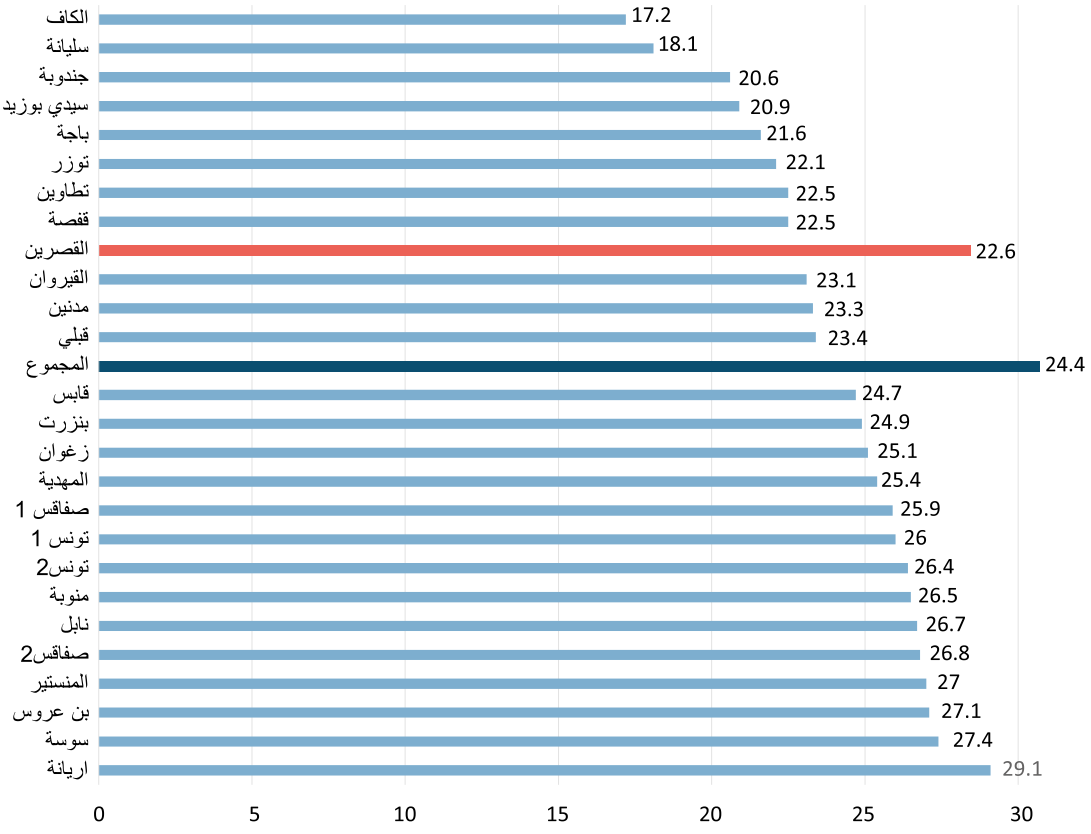

المصدر: وزارة التربية

رسم بياني 15: كثافة الفصل حسب المعتمدية في القصرين (2023/ 2022)

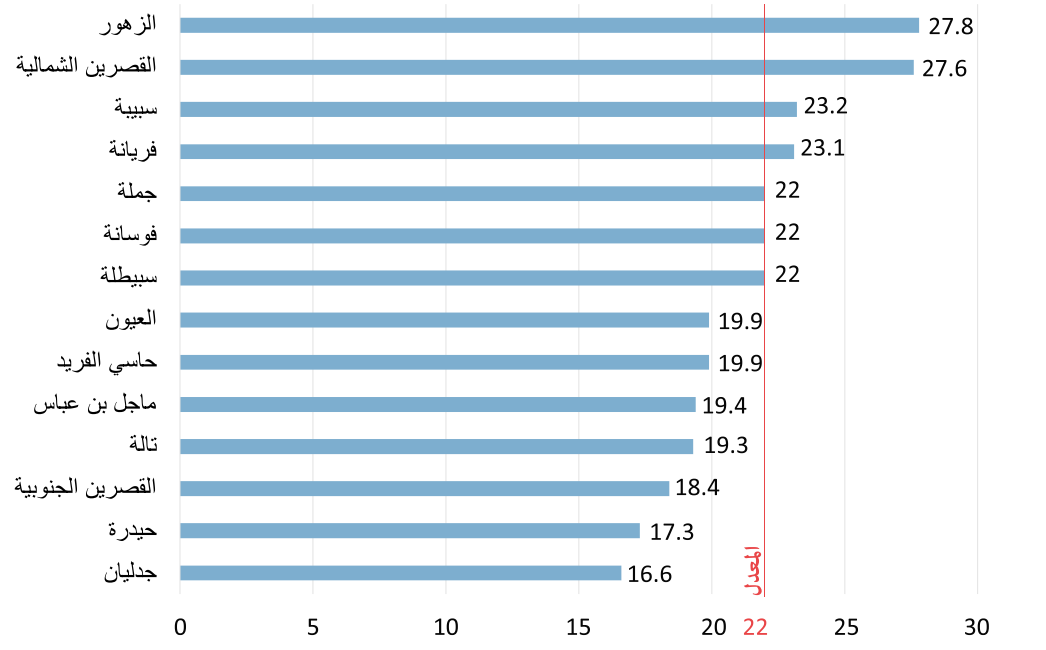

المصدر: وزارة التربية

أظهر تقرير الإحصاء التربوي لعام 2023 / 2024 أن ولاية القصرين تضم عددًا مرتفعًا من المدارس الصغيرة مقارنة بولايات أخرى، حيث تحتوي على 146 مدرسة تتكون من 6 فصول. في المقابل، تضم ولاية سيدي بوزيد 180 مدرسة من نفس النوع. وتتركز معظم هذه المدارس في المناطق الريفية، حيث توجد 142 مدرسة في الوسط الريفي مقابل 4 مدارس فقط في الوسط الحضري (رسم بياني 16 و17).

رسم بياني 16: معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد حسب الولاية 2023/2024

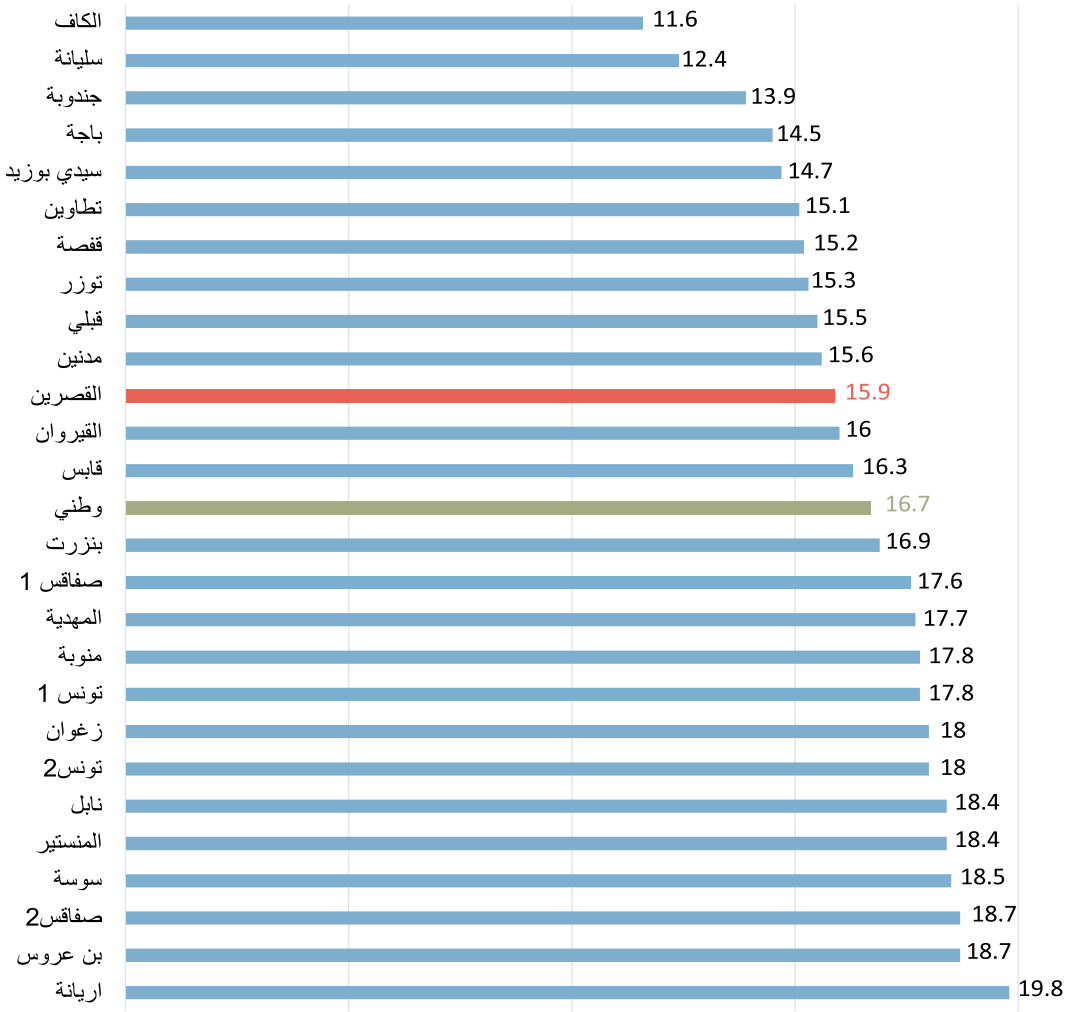

المصدر: وزارة التربية

رسم بياني 17: توزيع المدارس الابتدائية حسب الحجم وطاقة الاستيعاب

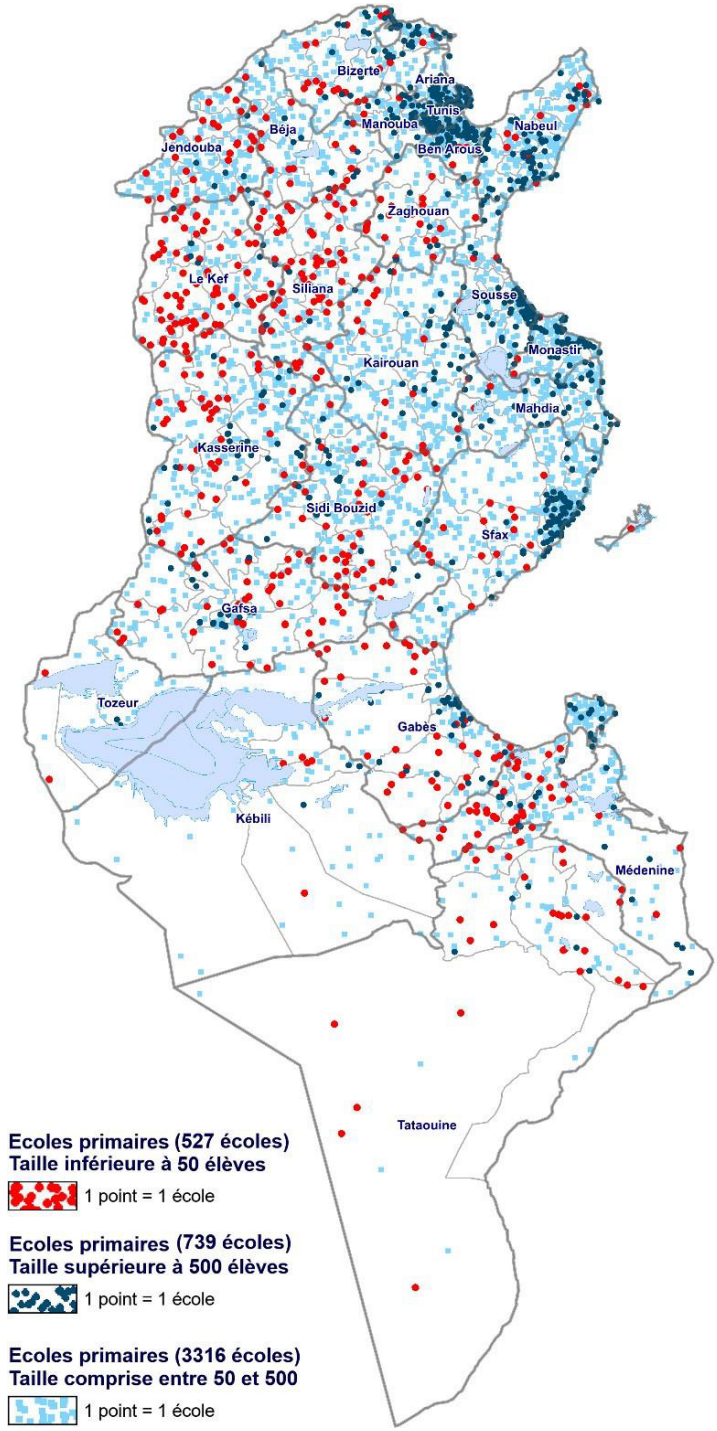

المصدر: وزارة التربية

من خلال شهادات النقابيين حول الاكتظاظ في الفصول في ولاية القصرين، تبيّن أنّ «المدارس الحضريّة في القصرين شهدت نسبة اكتظاظ أعلى من المدارس الريفيّة. على سبيل المثال، في مدرسة «المنار» بلغ عدد التلاميذ ما يعادل عدد التلاميذ في 15 مدرسة ريفيّة، حسب تعبيرهم. كما هو نفس الحال في مدرسة 02 مارس 1934 بفوسانة التي تشهد اكتظاظا كبيرا. كما بيّن النقابيون أنّ هنالك تفاوتًا بين الأرقام الرسمية التي تقدمها وزارة التربية والأعداد الفعليّة للتلاميذ، مما يضلل الواقع بشأن الاكتظاظ داخل الفصول»[32]. خلال ورشة العمل الثانية، أين تم استعراض النتائج الأولية للدراسة ومناقشة التعديلات الأساسية المقترحة من قبل النقابة[33]، تم تسليط الضوء على التفاوت الكبير بين الأرقام التي تقدمها وزارة التربية والأوضاع الفعلية في الفصول الدراسية. حيث تبيّن أن الإحصائيات التي توفرها الوزارة بشأن الاكتظاظ داخل الفصول تجمع عدد التلاميذ في الأوساط الريفية والحضرية. وهو ما ينتج عند قسمته معدّلًا منخفضًا للاكتظاظ داخل الفصول نتيجة انخفاض عدد التلاميذ في الفصل في المدارس التي تقع في وسط ريفي. عدا عن أن اعتماد

32 ورشة العمل الثانية مع الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين بتاريخ: 06 نوفمبر 2024، بمقر الاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين

33 ورشة عمل ثانية مع الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين في 06 نوفمبر 2024

نظام الفرق يخفي في الإحصاءات الرسمية الجمع داخل نفس الفصل عدة مستويات من التلاميذ

نظام الفرق: تهديد لجودة التعليم

وفقًا لتقرير وزارة التربية للسنة الدراسية 2023/2024، هناك 444 مدرسة (9,7%) في تونس تعتمد نظام الفرق من إجمالي 4577 مدرسة ابتدائية. في جهة القصرين، يبلغ عدد المدارس التي تتبع هذا النظام 50 مدرسة (49 مدرسة توجد في المناطق غير البلدية)، مما يمثل 16% من إجمالي المدارس الابتدائية في الولاية. يُعتبر هذا الرقم مرتفعًا، مما يفرض عبئًا كبيرًا على المعلمين والتلاميذ[34].

34 وزارة التربية، الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2023/ 2024

من جهة أخري أكد ربيع صالحي، عضو الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين، في تصريح لموزاييك في 18 سبتمبر 2024، وجود 48 مدرسة ابتدائية في ولاية القصرين تعتمد نظام الفِرَق[35]. يعتمد هذا النظام على جمع تلاميذ من مستويين مختلفين في قسم واحد، مع وجود معلم واحد فقط. بالإضافة إلى ذلك، يشير صالحي إلى وجود أكثر من 50 مدرسة موزعة على كافة معتمديات الجهة تحتوي على فصول ذات كثافة عالية، حيث يتجاوز عدد التلاميذ 34 تلميذًا في القسم الواحد، مع بعض الفصول التي تضم ما بين 40 و42 تلميذًا.

35 موزاييك فم،18 سبتمبر 2024 ، «يجمع مستويات مختلفة في فصل واحد: نظام الفِرَق في 48 مدرسة بالقصرين »

رسم بياني 18: نسبة المدارس التي تدرس بنظام الفرق حسب الولاية (2023 / 2024)

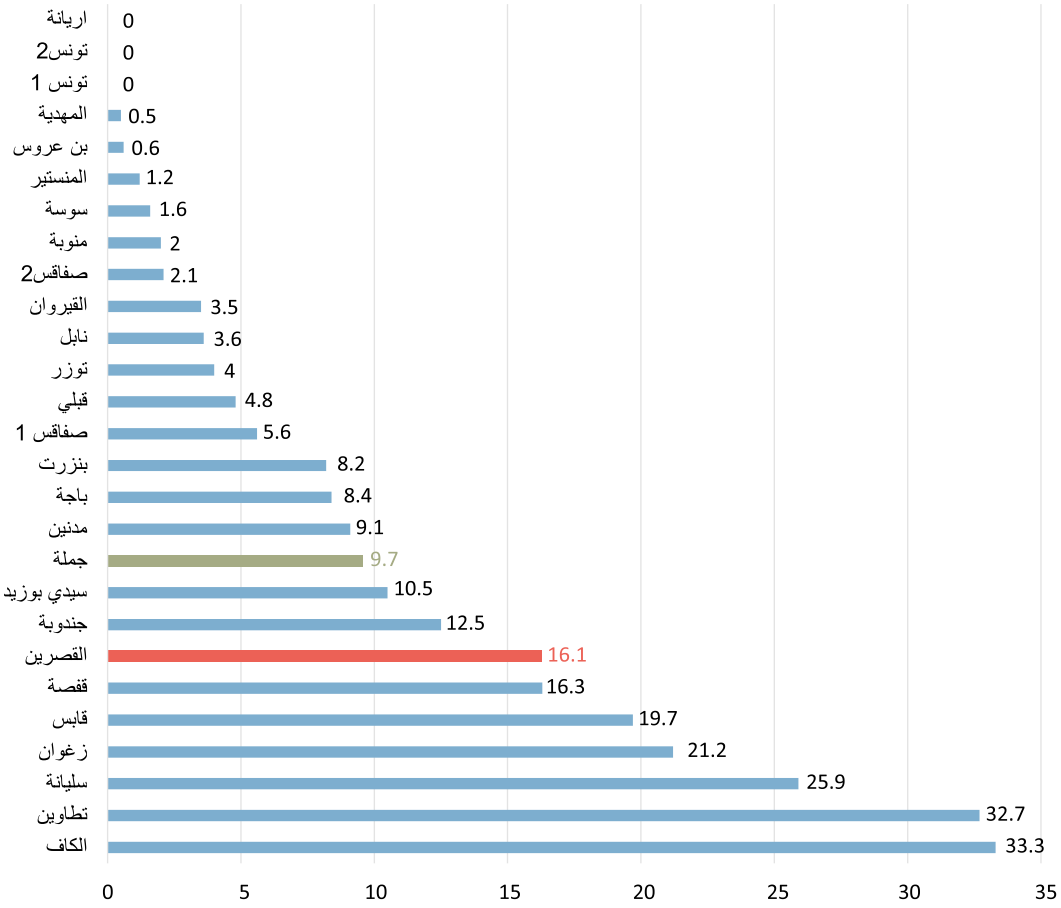

المصدر: وزارة التربية

36 وزارة التربية، الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2023 / 2024

هذا مع الإشارة إلى أن 95.5 % من مجموع المدارس الحاضنة لأقسام ذات الفرق توجد في وسط ريفي. وتتركز المدارس الحاضنة لأقسام ذات الفرق أساسا في الجهات الداخلية، ذات الطابع الريفي التي تتميز بتشتتها السكاني، بعيدًا عن مراكز العمران والتجمعات السكانية فيها[36].

من بين المشكلات التي تم تسليط الضوء عليها، هي تجاوز العدد المتفق عليه في نظام الفرق بين المعلمين ووزارة التربية، وهو أن يكون عدد التلاميذ في الفصل كأقصى حد 12 تلميذ. حيث يصل عدد التلاميذ في بعض الأحيان إلى 18 تلميذًا في الصف الواحد، وهو ما يتجاوز المعدلات المقررة في نظام الفرق. هذا الاكتظاظ الكبير في الفصول يضع ضغطًا شديدًا على المعلمين ويقلل من فرص التفاعل المباشر مع التلاميذ، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم المقدم وعلى حصة التلميذ من وقت التمدرس.

يضاف إلى جملة الانتهاكات الناتجة عن عدم مراعاة احتياجات المجتمعات المحلية، مسألة تخصيص موارد بشرية لتدريس التلاميذ اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والإنجليزية. إذ لا تدرس هذه المواد في ظل نظام الفرق، بل يفرد لكل فصل حصة كاملة لتدريس هذه المواد دون غيرها[37]. وهو ما يعني أن التلميذ يحرم من الدراسة بلغته الأصلية، ويتم تفضيل دراسته بلغات أجنبية وتخصص لها موارد أكبر على حساب المواد الأساسية التي تُدرّس باللغة العربية. وهذه ليست بالضرورة سياسة سليمة من ناحية بيداغوجية.

37 وفق ما تم الإشارة له من قبل المعلمين والمديرين في ورشة العمل الثانية.

تتشابك هذه المشاكل المتعددة لتؤثر سلبًا على جودة التعليم بشكل عام. بناءً على ذلك، يجب أن تمثّل إعادة النظر في السياسات المعتمدة بخصوص الاكتظاظ ونظام الفرق أولوية. إذ ينبغي مراعاة الفروق بين المناطق الحضرية والريفية والقيام بمراجعة دقيقة للإحصائيات لضمان أن تعكس الوضع الحقيقي.

ث. تدني أجور المعلمين وهشاشة وضعهم المادي

شهد الشارع التونسي تحركات احتجاجية ومطلبية عديدة قادها المدرسون العاملون في المدرسة العمومية في مختلف الولايات.

يُعدّ مطلب تحسين الوضع المادي للمعلمين على رأس مطالب نقابة التعليم الأساسي في القصرين، وقد تم التأكيد عليه والإشارة له عديد المرات خلال الاحتجاجات في جويلية 2023 وخلال ورشة العمل التي عقدها المرصد مع أعضاء النقابة. بناء على ذلك، يقدم هذا الجزء مقارنة لوضع المعلم من ناحية الأجر مع أجور العاملين في القطاعات الحكومية الأخرى مثل الصحة والأمن والعاملين في القطاع الخاص.

أجور العاملين في قطاع التعليم هي الأدنى في القطاع العام ومن بين القطاعات الاقتصادية الأخرى

يتناول هذا الجزء الوضعية المادية للمعلم التونسي مقارنة مع الموظفين في الوظيفة العمومية. من خلال مقارنة الأجر الخام للعاملين في مختلف الوزارات، مما يسمح بتصور عن عدالة الأجور بين مختلف العاملين ضمن القطاع الحكومي. إضافة إلى مقارنة الأجر الذي يتقاضاه المعلم مقارنة مع الأجور في مختلف القطاعات الأخرى، سواء العاملين في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص، مما يعطي صورة أدق عن الوضع المادي للمعلم مقارنة مع أقرانه في نفس القطاع وفي القطاعات الأخرى.

INS. Enquête Emploi et Sa- 38 laires auprès des Entreprises en 2022 Résultats. Edition 2024

جدول 1 : متوسط الأجر الشهري الخام باحتساب المساهمات في سنة 2022[38]

الوزارة	الأجر الخام للموظف (دينار)
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	3.761.7
رئاسة الحكومة	3.318.6
وزارة العدل	3.226.7
وزارة الصّحة العمومية	2.812.6
وزارة المالية	2.722.7
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري	2.675.2
وزارة الداخلية	2.629.6
وزارة الشباب والرياضة	2.539.1
هياكل أخرى	2.522.0
وزارة التربية	2.519.0
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2.440.5
وزارة الشؤون الاجتماعية	2.331.2
وزارة الدفاع الوطني	2.296.4
الجماعات المحلية	2.134.4
المعدل	2.709.2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

يبلغ معدل الأجر الشهري الخام للموظفين في وزارة التربية 2519 دينار شهريا، بحسب بيانات العام 2022. لا يشمل هذا أجر العمال، لكنه يشمل الإطارات والمعلمين وغيرهم من الموظفين داخل وزارة التربية. وهو مقياس تقريبي لعدم توفر معطيات حول الأجر الخام أو الصافي للمعلم وحده. وإذا ما حاولنا المقارنة سنجد أن أجور الموظفين في وزارة التربية، بمن فيهم المعلمين، من بين الأقل أجرا بين الوزارات الأخرى، ونلاحظ تفاوتًا. حيث تبلغ الأجور الخام للموظفين في وزارة التعليم العالي 3761 دينار شهريا

وهـي تزيـد بنسـبة 49 % تقريبـا عـن الأجـور الخـام للموظـفين في وزارة التربيـة بمـن فيهـم المعلـمين. كذلـك، تزيـد أجـور العامـلين في وزارات الصحـة، والداخليـة، والفلاحـة، والعـدل بنسـب 11.7 %، و4.4 %، و6.2 %، و28.1 % على التـوالي عـن الأجـر الخـام لموظـف وزارة التربيـة. مما يـدل على وجـود تفـاوت بين أجـور العامـلين في القطـاع الحكومـي حسـب الـوزارات، والتـي قـد لا ترتبـط بحيويـة ودور الـوزارات مثـل وزارة التربيـة. أي أنّ أجـور المعلـمين قـد تكـون أقـل بنسـبة 5.7 % عـن أجـور الموظـفين بشـكل عـام في الـوزارات الأخـرى. مـا تـزال هـذه الأرقـام تقديريـة لعـدم توفـر معطيـات تخـص أجـور المعلـمين بمعـزل عـن أجـور موظفـي وزارة التربيـة المختلـفين، ولكـن مـن الممكـن مقارنـة الرواتـب وإجـراء تقديـرات تقريبيـة باعتبـار الأجـر بـوزارة التربيـة مقتربـا نسـبياً مـن أجـور المعلـمين، وذلـك بنـاءً على تحليـل وزن أعـوان الوظيفـة العموميـة وفقًـا للسـلك في وزارة التعليـم[39]. ففـي عـام 2019 (أحـدث الأرقـام المتوفـرة)، مثـل سـلك التعليـم الابتـدائي 38 % مـن إجمالي عـدد موظفـي وزارة التربيـة (65337)، وسـلك التعليـم الثانـوي بنسـبة 4 % (7432)، وسـلك القيمـيين بنسـبة 7 % (1241). ومـن المهـم الإشـارة إلى أن تـوفير هـذه المعطيـات مـن قبـل المسـؤولين مـن شـأنه تـوفير شـفافية أكبر، وبالتـالي قـدرة أكبر على الخـروج بتقديـرات أكثر دقـة.

39 خصائـص أعـوان الوظيفـة العموميـة وأجورهـم لسـنوات 2010-2021، المعهـد التـونسي للإحصـاء

أمـا عنـد مقارنـة أجـور العامـلين في قطـاع التعليـم، سـواء العـام أو الخـاص، مـع أجـور العامـلين في القطاعـات الاقتصاديـة الأخـرى، فنجـد أن أجـور العامـلين في قطـاع التعليـم هـي الأدنى مـن بين القطاعـات الاقتصاديـة الأخـرى. وهـو مـا توضحـه بيانـات معهـد الإحصـاء للعـام2022.[40] إذ بلـغ معـدل أجـور العامـلين في قطـاع التعليـم، على اخـتلاف فئاتهـم، 792 دينـار في العـام2022. يوضـح الشـكل أدنـاه التبايـن بين متوسـط الأجـور الأساسـية المدفوعـة للموظـفين الـدائمين حسـب بعـض أقسـام الأنشـطة.

40 INS. Enquête Emploi et Salaires auprès des Entreprises en 2022 Résultats. Edition 2024.

رسـم بيـاني 19: متوسـط الأجـور الأساسـية المدفوعـة للموظفـين الدائمـين حسـب أنشـطة مختـارة (بالدينـار التونسـي)

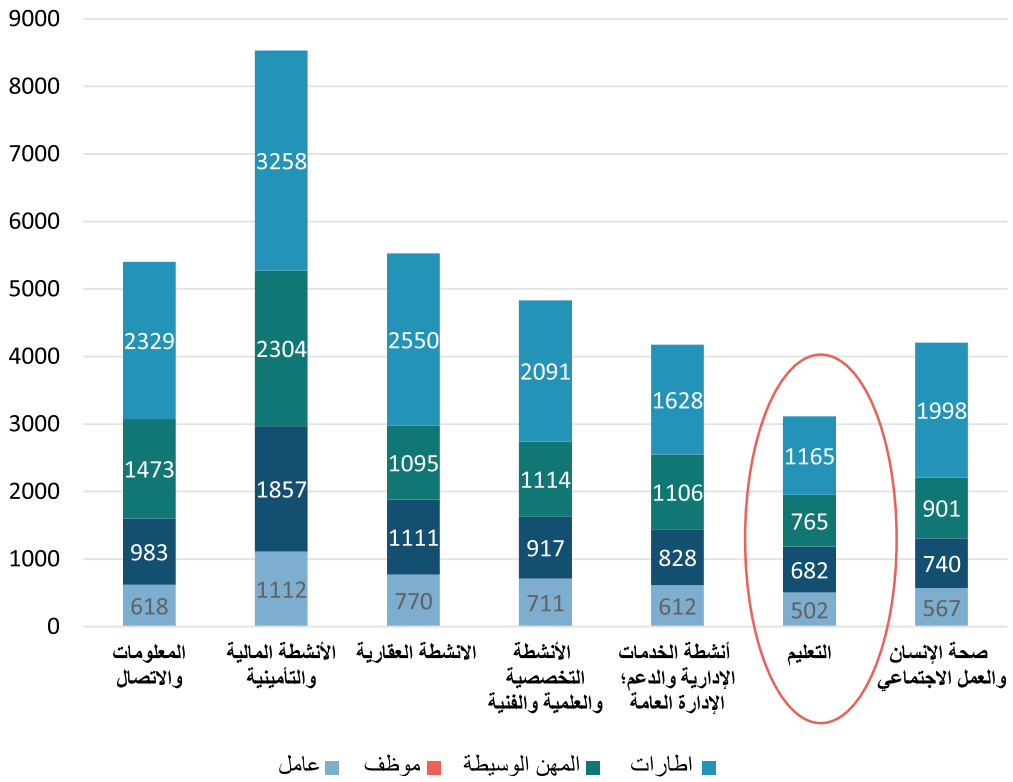

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

يُعدّ أجر الموظف في قطاع التعليم الأدنى من بين هذه العينة المختارة من الأنشطة في كل الفئات الوظيفية. إذ بلغ متوسط أجر الموظف في التعليم 682 دينار شهريا، في حين قد بلغ في قطاع الأنشطة المالية والتأمينية 1857 دينار(يزيد ب 172 %) وتتضاعف أجور الفئات الوظيفية الأخرى تقريبا عند الحديث عن قطاع الأنشطة المالية والتأمينية، والذي يعتبر القطاع الأعلى أجورا من بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة الأخرى.

أما عند مقارنة معدل الأجور في قطاع التعليم، والبالغ 792 دينار، مع الحد الأدنى للأجور في تونس، والمعروف بـ (SMIG)، نجد أنها تزيد عنه بأقل من الضعف. (172 %) وهي ذاتها النسبة لقطاع الصناعات التحويلية، تليها أجور العاملين في قطاع الإقامة وتقديم الطعام. وتشكل الأجور في هذه القطاعات الثلاثة الأقل عند مقارنتها مع الحد الأدنى للأجور[41]. إلا أن ما يمكن ملاحظته هو أن غالبية العمالة التي يتطلبها العمل في قطاعي الصناعات التحويلية والإقامة وتقديم الطعام هي من العمال غير المهرة أو من ذوي التدريب المهني، وليس بالضرورة الحاصلين على شهادات جامعية. وذلك على عكس العاملين في قطاع التعليم بالأخص الموظفين، والذين لا تتجاوز أجورهم مرة ونصف الحد الأدنى للأجور البالغ 460 دينارا[42]. هذه جميعها دلالات واضحة على تدني أجور المعلمين والحاجة إلى تدخلات حكومية جادة لمعالجة هذا الخلل الهيكلي الذي يؤدي إلى تراجع المكانة الاجتماعية للعاملين في قطاع التعليم، وعلى رأسهم المعلّم، ويخلق حالة من اللامساواة الاجتماعية يقع ضحيتها المعلم والتلميذ، مما يضر بقطاع التعليم ككل ويهدد الحق في التعليم. حيث تنعكس الوضعية المادية الهشة للمعلم على قدرته وحافزيته للعمل.

41 INS. Enquête Emploi et Sa- laires auprès des Entreprises en 2022 Résultats. Edition 2024.

42 وفقا لبيانات معهد الإحصاءات تم احتساب الحد الأدنى للأجور بقيمة 460 دينار تونسي

وقد يضطر المعلم نظرا لتدني أجره الشهري إلى عمل آخر لتأمين احتياجات عائلته مما يقلل من انتاجيته وقدرته على منح تعليم جيد للتلاميذ في المدرسة. كذلك تشير عضو الجامعة العامة للتعليم الأساسي، في مقابلة شخصية خاصة لأغراض هذا البحث، أن سلم التأجير للمعلم ضعيف عند مقارنته بنفس سلم التأجير لتونسي آخر لديه نفس الشهادة العلمية. إذ يمكن أن تصل الأجرة الشهرية لموظف القطاع العام الضعفين أو الثلاثة لأجرة المعلم.

وعلى سبيل المثال، العاملون في قطاع الصحة، على الرغم من أنّ لديهم نفس شبكة التأجير مع المعلم، إلا أن هنالك امتيازات خاصة يتمتع بها العاملون في قطاع الصحة تغطي على الفرق في الأجر بينهم وبين القطاع العام. منها الوصول المجاني للعلاج، وبعض المنح المرتبطة بالأعياد وغيرها. بينما يعتمد المعلم على الأجر الشهري وحده، والذي تتراجع قيمته بسبب ارتفاع الأسعار الناتجة عن تدهور قيمة الدينار والتغيرات الكبيرة في أسعار الصرف وآثار التضخم التي خلقت تقلبات بالأسعار وارتفاعات لا يمكن مجاراتها بالأجر المحدود[43].

43 رضواني أمل الكاتبة العامة المساعدة للجامعة العامة للتعليم الأساسي التابعة للإتحاد العام التونسي للشغل. مقابلة شخصية. تونس 10. سبتمبر2024

يعكس الأجر المتدني للمعلم نوعا من التمييز. وعلى الرغم من التعليم الجامعي والوضع الاقتصادي الجيد الذي كان يؤهل المعلم للانتماء إلى الطبقة الوسطى، إلا أن عوامل متعددة أدت إلى تدهور الوضع المادي للمعلم عدا عن التدهور في وضع المدرسة والتعليم. وهو ما تسبب في تراجع المكانة الاجتماعية الطبقية للمعلم. حيث أن الأجر الأول للمعلم لا يتجاوز 1200 دينار، وفق ما أشارت له عضو الجامعة العامة للتعليم الأساسي في مقابلتنا معها، ويرتفع بعد أول ترقية والترسيم وإتمام أول مناظرة. علمًا وأن الترقية الأولى ممكن أن تكون بعد 6 - 7 سنوات، أو في حال تم تحصيل زيادات في الوظيفة العمومية ككل بعد مفاوضات مع الاتحاد العام التونسي للشغل[44].

Ibid 44

يمكن الوقوف على تطور الراتب في وزارة التربية بين عامي 2020 و2022، إذ نلاحظ أن الراتب في وزارة التربية والتعليم شهد ركوداً (0.4+ %) ومثّل تطوره أحد أقل الزيادات مقارنة بالوزارات الأخرى: حيث مثّل 11.7 %+ لوزارة العدل، و8.2 %+ لرئاسة الحكومة و7 %+ لوزارة التعليم العالي (الرسم البياني 20). كما نشهد تقلصًا في الأجور باحتساب التضخم بين عامي 2020 و2022 بنسبة 12.3 %- لموظفي وزارة التربية، وهو أعلى تقلص بعد وزارة المالية (13%-).

رسم بياني 20: تطور الأجر الخام للموظفين حسب الوزارة بين سنة 2020 و2022

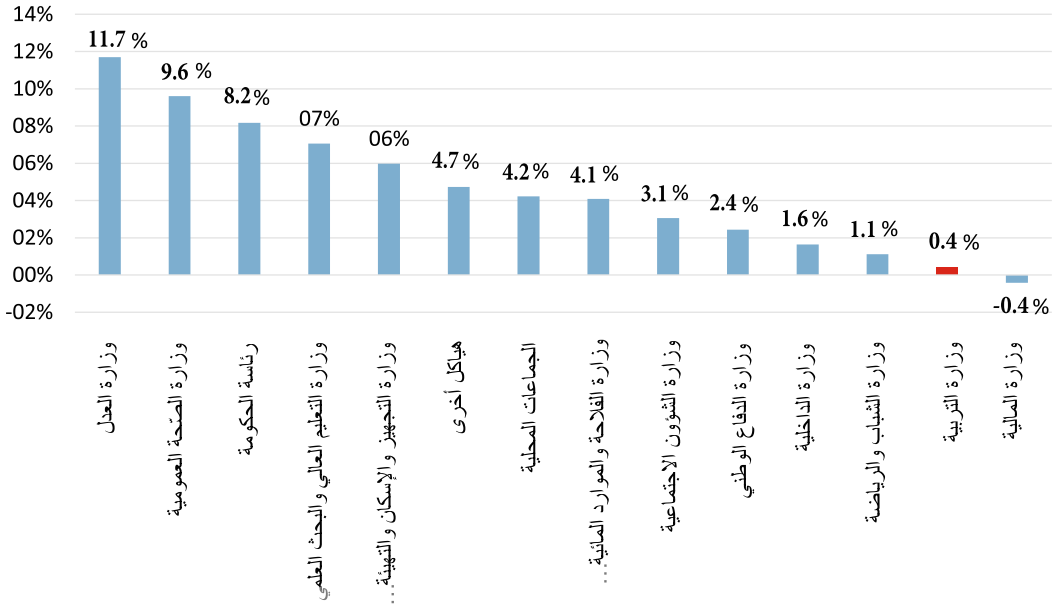

المصدر: انتاج الكاتب حسب المعهد الوطني للإحصاء

يبقى التساؤل حول الزيادة في أجور المعلمين بشكل خاص وهل تمتعوا بنفس هذه الوتيرة من الزيادات في الأجر وهو ما يحتاج لتوفير البيانات اللازمة من الجهات المعنية لفحصه.

نضالات نقابية لتحقيق مكاسب عمالية في ظل عدم التزام وزارة التربية بالاتفاقيات المبرمة

شهد الشارع التونسي تحركات احتجاجية ومطلبية عديدة قادها المدرسون العاملون في المدرسة العمومية في مختلف الولايات. على رأس مطالب الحركة النقابية والاحتجاجات التي قادتها: المطالبة بتحسين الوضعية المادية للمدرسين والعاملين في سلك التعليم. تتمثل مطالبات الاتحاد التونسي للشغل، بالأخص فرع الجامعة العامة للتعليم الأساسي، في تفعيل اتفاق 16 نوفمبر، و1 مارس 2022 واتفاق 3 ماي، واللائحة المهنية 2022.

تنص أهم بنود هذه الاتفاقيات على إعادة التصنيف للأعوان المصنفين أ3 إلى الصنف أ2، وترسيم الأعوان الوقتيين، وتسوية وضعية المعلمين النواب، كما تتضمن الاتفاقيات مفاوضات قطاعية حول الموارد البشرية، الشأن التربوي، المنح والمكافآت، والحماية الاجتماعية. كذلك، يضاف لهذه البنود، في اتفاق 3 ماي 2024، رفع الحجز عن أجور المدرسين المباشرين والمتقاعدين، ويعاد فيها التأكيد على المطالبة بتسوية وضعيات الأعوان الوقتيين، وإعادة تصنيف الأعوان من صنف أ3، والعمل على ترقية من تتوفر فيهم شروط الترقية، ويعاد التأكيد على الحق النقابي.

نشير هنا إلى أن الاتحاد التونسي للشغل قد تمكن عبر مفاوضاته مع وزارة التربية والتعليم من فرض ترفيع في الأجور ثلاث مرات: منها 60 - 90 دينار في مرة وخاضعة للأداء، في المفاوضات الأخيرة للاتحاد التونسي للشغل (أكتوبر 2022)، كما هنالك زيادة بقيمة 90 - 100 دينار، صرف منها دفعتين والدفعة الأخيرة في جانفي 2026[45].

من خلال الاطلاع على أهم بنود هذه الاتفاقات، يتضح أن جلها يصب في تحسين الوضع المادي للمعلم الآخذ بالتراجع على مدى السنوات، بفعل انخفاض قيمة الدينار التونسي، والتضخم في الأسعار مما أدى إلى تدهور مستوى معيشة المعلم التونسي حتى مقارنة بأقرانه في القطاع العام من الحاصلين على نفس الشهادات الجامعية. ترتبط هذه المطالب مباشرة بانتهاك الحق في التعليم. إذ تعود هذه الوضعية المادية المتردية بمردود سلبي على سير العملية التعليمية نتيجة التمييز الذي يعيشه المعلم ويعود بأثر سلبي على وضعه المادي والمعنوي بما يؤثر على انتاجيته.

45 أمال رضواني الكاتبة العامة المساعدة للجامعة العامة للتعليم الأساسي التابعة للإتحاد العام التونسي للشغل، مقابلة شخصية. تونس. 10. سبتمبر2024

2. التعليم كحق أساسي: تقييم السياسات والإصلاحات في قطاع التعليم في تونس

بناء على التحليل السابق للمؤشرات الأساسية لانتهاك الحق في التعليم وهي الجوانب التي حددها المستجيبون في نقابة التعليم الأساسي في القصرين والتي تم الوقوف على أهم نتائجها على الحق في التعليم. يتولى هذا الفصل تحليل السياسات التي اتخذتها الدولة والجهود الرسمية المبذولة في سبيل تحقيق وتعزيز الحق في التعليم للجميع. تأتي دراسة هذه الجهود اعتماداً على منهجية «OPERA» والتي تتطرق إلى أربعة مؤشرات رئيسية وهي، Availability, Accessibility, Acceptability, and Quality التي تعرف اختصاراً ب AAAQ أي التوفر، وإمكانية الوصول، والقبول، والجودة. من خلال هذه المؤشرات يمكن تقييم الجهود المبذولة والتدابير المتخذة من قبل الدولة فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية وقوانينها الوطنية المتعلقة بالحق في التعليم والانتهاكات المحددة من قبل النقابة، والفجوات التي لا تزال تعتري جهود السياسات والتدخلات المطلوبة لمعالجة الانتهاكات.

أ. الالتزامات القانونية للدولة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنيّة

الالتزامات القانونية أو السياسية التي اتخذتها الدولة التونسية تجاه الحق في التعليم

يقدم الجدول أسفل الاتفاقات الدولية التي تعنى بحق التعليم وبالتوقيع أو المصادقة عليها، تكون تونس قد تعهدت بإدراجها في تشريعاتها الوطني وباحترامها.

تتشارك جميع هذه الاتفاقيات والمبادئ في التأكيد على توفير التعليم المجاني والإلزامي، وحرية اختيار المؤسسات التعليمية، والتمتع بالحق الكامل في التعليم مع مراعاة المعايير الدولية. كما تسلط الضوء على أهمية جودة التعليم للجميع ومبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعليم، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويضمن تحقيق التنمية المستدامة.

اذ يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضرورة « إنشاء نظام مناسب للمنح وتحسين الظروف المادية للمدرسين».

46 رئاسة الحكومة التونسية، اللجنة الوطنية للتنسيق واعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الانسان، قائمة المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية

جدول 2 : قائمة الاتفاقيات المتعلقة بالحق في التعليم[46]

الاتفاقيات الدولية	الالتزام للدولة التونسية	المبادئ الرئيسية في علاقة بحق التعليم
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	صادقت عليها في 18 مارس 1969	تشجيع التعليم الأساسي أو تكثيفه للأشخاص الذين لم يتلقوا التعليم الابتدائي. يجب أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا للجميع مجانا. يجب تعميم التعليم الثانوي، وإتاحته للجميع بجميع الوسائل الممكنة بما في ذلك توفيره مجانا بشكل تدريجي. إنشاء نظام مناسب للمنح وتحسين الظروف المادية للمدرسين.
الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 [47]	تحرص تونس على الامتثال للإعلان الصادر عن الأمم المتحدة بصفتها عضو	المادة (26): لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل في مرحلته الابتدائيّة والأساسية التعليم الأساسي الزاميّا التعليم الفني والمهني متاحا للجميع للأباء الأولويّة في اختيار نوع التعليم الذي يقدم لأولادهم، وذلك باعتبار أن حرية التعليم حق لكل انسان يعيش في الدولة.
اتفاقية حقوق الطفل	المصادقة عليها في 30 جانفي 1992	تنص المادة السادسة على حق الطفل في الحياة والنمو، بينما تنص المادة 24 على حق الأطفال في الحصول على أفضل رعاية صحية ممكنة، بما في ذلك مياه شرب نظيفة، وطعام صحي، وبيئة آمنة. كما يجب توفير المعلومات اللازمة لجميع الأطفال والبالغين لضمان سلامتهم وصحتهم. وفيما يتعلق بعلاقة الطفل بالبيئة، تشير المادة 29 إلى أهمية توجيه تعليم الطفل نحو «تنمية احترام البيئة الطبيعية».

الاتفاقيات الدولية	الالتزام للدولة التونسية	المبادئ الرئيسية في علاقة بحق التعليم
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	صادقت عليها في 18 مارس 1969	تشجيع التعليم الأساسي أو تكثيفه للأشخاص الذين لم يتلقوا التعليم الابتدائي. يجب أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا للجميع مجانا. يجب تعميم التعليم الثانوي، وإتاحته للجميع بجميع الوسائل الممكنة بما في ذلك توفيره مجانا بشكل تدريجي. إنشاء نظام مناسب للمنح وتحسين الظروف المادية للمدرسين.
الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 [47]	تحرص تونس على الامتثال للإعلان الصادر عن الأمم المتحدة بصفتها عضو	المادة (26): لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل في مرحلته الابتدائيّة والأساسية التعليم الأساسي الزاميّا التعليم الفني والمهني متاحا للجميع للأباء الأولويّة في اختيار نوع التعليم الذي يقدم لأولادهم، وذلك باعتبار أن حرية التعليم حق لكل انسان يعيش في الدولة.
اتفاقية حقوق الطفل	المصادقة عليها في 30 جانفي 1992	تنص المادة السادسة على حق الطفل في الحياة والنمو، بينما تنص المادة 24 على حق الأطفال في الحصول على أفضل رعاية صحية ممكنة، بما في ذلك مياه شرب نظيفة، وطعام صحي، وبيئة آمنة. كما يجب توفير المعلومات اللازمة لجميع الأطفال والبالغين لضمان سلامتهم وصحتهم. وفيما يتعلق بعلاقة الطفل بالبيئة، تشير المادة 29 إلى أهمية توجيه تعليم الطفل نحو «تنمية احترام البيئة الطبيعية».
اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم	صادقت عليها بموجب قانون عدد 40 لسنة 1969 مؤرخ في 26 جويلية 1969	القضاء على كافة أشكال التمييز في التعليم ومنعها. احترام حرية الوالدين في اختيار المؤسسات التي تلتزم بالحد الأدنى من المعايير المعتمدة من الجهات المختصة وضمان التربية الدينية والأخلاقية للأبناء بما يتوافق مع قناعاتهم. صياغة وتطوير وتنفيذ سياسة وطنية تهدف إلى تعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة في التعليم. ضمان تلقي الأطفال تعليما دينيا وأخلاقيا وفقا لقناعاتهم. القضاء على جميع أشكال التمييز في التعليم ومنعها
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة [48]	صادقت عليها في 20 سبتمبر 1985	تنص المادة (10) على تكافؤ الفرص في الحصول على التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، والقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، والتساوي في فرص الحصول على المنح والاعانات الدراسيّة الأخرى

47 الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1998: العيد الخمسون للاعلان العالمي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونيسكو، ع158، القاهرة

48 أنظر المادة 10 من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

49 برنامج الأمم المتحدة الانمائي 2015، تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية في كل عمل، لمحة عامة، نيويورك

50 اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، انظر المادة 24

51 الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري، المادة رقم 5

التشريعات والسياسات الوطنيّة الخاصة بحماية الحق في التعليم[52]

تـم تكريـس الحـق في التعليـم لأول مـرة في دسـتور27 جانفـي 2014، حيـث لم يتـم النـص عليـه في دسـتور 1956 . ليـس بسـبب عـدم وجـود إرادة أو سـهو، بـل لأنّ دسترة هـذا الحـق لم تكـن هـي القاعـدة في دسـاتير تلـك الـفترة وبـدأت في الانتشـار في التسـعينيات[53]. وفقـا لدسـتور 2022، فـإن التعليـم يُعـدُّ إلزاميـا حتـى سـن السادسـة عشرة، وتلتـزم الدولـة بتـوفير التعليـم العمومـي المجـاني بكامـل مراحلـه. كما تسـعى الدولـة إلى تـوفير الإمكانيـات الضروريـة لتحقيـق جـودة التربيـة والتعليـم والتكويـن، وتعزيـز ثقافـة حقـوق الإنسـان.

ظلّـت هـذه المبـادئ مسـتقرّة في القـوانين التونسـية المتعلقـة بالتعليـم، سـواءٌ مـا عُـدّلَ منهـا أو مـا كان سـاري المفعـول إلى اليـوم.

حيـث يعـتبَر قانـون 118 لسـنة 1958 المتعلـق بالتعليـم أحـد المكاسـب الأساسـية في مجـال التعليـم. إذ أقـرّ إجباريـة التعليـم مـن سـنّ السادسـة إلى الثانيـة عشرة. كما نـصّ الفصـل الثالـث مـن هـذا القانـون على مجانيـة التعليـم في جميـع مراحلـه، ممّا يضمـن تكافـؤ الفـرص بين جميـع الأطفـال. وقـد رافـق هـذا الإقـرار اسـتثمار كـبير في البنيـة التحتيـة التربويـة، حيـث كانـت المـدارس القائمـة آنـذاك غير قـادرة على اسـتيعاب العـدد المتزايـد مـن الأطفـال في سـن التمـدرس. وقـد اسـتحوذ التعليـم على مـا بين خُمـس وثلـث الميزانيـة السـنوية، ممّا أدى إلى زيـادة كـبيرة في عـدد المـدارس، ليرتفـع العـدد مـن 889 مدرسـة في عـام 1958 إلى 2423 مدرسـة في عـام 1978. كما زاد عـدد قاعـات التدريـس بشـكل ملحـوظ مـن 4495 إلى 114441، ممّا يعنـي إنشـاء قاعـة درس جديـدة كل 17 سـاعة.

في عـام 1989، بـدأ تطبيـق الإصلاح التربـوي الـذي تضمـن حـذف التعليـم المهنـي وإقـرار الجـذع المـشترك والمدرسـة الأساسـية، ممّا سـاهم في تغـيير هيكلـة التعليـم بشـكل جـذري. وفي عـام 1991، تمّـت صياغـة إطـار قانـوني جديـد تحـت القانـون الأسـاسي عـدد 65، الـذي حـلّ محـل قانـون 1958. وقـد حـدّد الفصـل الأول مـن هـذا القانـون ثلاث عشرة غايـة للنظـام التربـوي، كما كـرس مفهـوم التعليـم الأسـاسي الـذي يتضمـن التعليـم الابتـدائي لمـدة سـت سـنوات وثلاث سـنوات في المـدارس الإعداديـة، ممّا يسـهل الانتقـال إلى المرحلـة الثانويـة. وتـم النـص على إجباريـة التعليـم الأسـاسي بين سـن السادسـة والسادسـة عشرة، حيـث يتـم تدريـس جميـع المـواد الإنسـانية والعلميـة والتقنيـة في المـدارس الابتدائيـة والإعداديـة باللغـة العربيـة. وقـد تـم حـذف مناظـرة ختـم التعليـم الابتـدائي، ممّا سـاهم في تحسـين معـدلات الانقطـاع التـي تراجعـت مـن 17 % في السـنة الدراسـية 1991 - 1992 إلى 15.7 % في السـنة الدراسـية 1994 - 1995.

ثـم جـاء القانـون التوجيهـي عـدد 80 لسـنة 2002 لمواكبـة التطـورات والمعـايير الدوليـة في مجـال التربيـة والتعليـم، حيـث اعتمـد على «مقاربـة الكفايـات» وركّـز على التقييـم الـدوري والمنتظـم لكافـة مكونـات التعليـم المـدرسي.

حق الطفل في التعليم: تحليل مدى تناسق التشريعات الوطنية والدولية

خصـص دسـتور 2022 فصـولًا تتعلّـق بحقـوق الطفـل وحمايتـه، مثـل الفصـل 52 الـذي ينـص على أن الدولـة تحمـي حقـوق الطفـل وتتكفـل بالأطفـال المتَخلَّى عنهـم أو مجهـولي النسـب. ويجـب على الدولـة ضمان كرامـة الطفـل وصحتـه ورعايتـه وتعليمـه، وتـوفير أنـواع الحمايـة المناسـبة لـه دون تمييـز. أمـا الفصـل 44، فيؤكـد على إلزاميـة التعليـم حتـى سـن السادسـة عشرة، ومجانيـة التعليـم العمومـي في جميـع مراحلـه، مـع السـعي لتـوفير الإمكانيـات اللازمـة لتحقيـق جـودة التعليـم والتكويـن.

علاوة على ذلـك، صادقـت الحكومـة بموجـب القانـون عـدد 92 المـؤرخ في 29 نوفـمبر 1991 على اتفاقيـة حقـوق الطفـل. وحرصـا على احترام مبـادئ هـذه الاتفاقيـة، أصـدرت مجلـة حقـوق الطفـل بموجـب القانـون عـدد 92 لسـنة 1995 المـؤرخ في 9 نوفـمبر 1995. تهـدف هـذه المجلـة إلى إعـداد الطفـل لحيـاة حـرة ومسـؤولة في مجتمـع مـدني متضامـن، مـع الالتـزام بحقوقـه وواجباتـه، وتعزيـز قيـم المسـاواة والتسـامح والاعتـدال. كما تتضمـن المجلة تـدابير لحمايـة الطفـل مـن جميـع أشـكال العنـف والإسـاءة البدنيـة والمعنويـة، بمـا في ذلـك الإهمال والاسـتغلال.

بصفـة عامـة، حاولـت الدولـة التونسـية تدويـن التزامـات الاتفاقيـات الدوليـة في الدسـتور والقانـون. ومـع ذلـك، فـإن السـؤال الـذي يطـرح نفسـه هـو: هـل تُطبَّـق هـذه القـوانين فعليـا؟

52 مهـدي العـش، 30 جـوان 2020، الإصلاحـات التعليميـة في تونـس: تاريـخ سـياسي بامتيـاز، المفكـرة القانونيـة

53 مهـدي العـش،2 جويليـة 2020، «دسترة الحـق في التعليـم كسـاحة لحـروب الهويـة: حكايـة فصـل يـكاد يلخـص مسـار كتابـة الدسـتور»، المفكـرة القانونيـة

ب. تقييم مدى التزام الدولة بتعهداتها

سنتناول هنا تقييم مدى الالتزام الحكومي في تطبيق المعاهدات الدولية والنصوص التشريعية التونسية فيما يخص تعهداتها تجاه الحق في التعليم في ولاية القصرين بالأخص. سنستخدم هنا منهجية OPERA (رسم بياني رقم 21) والتي تعتمد على أربعة معايير لتحليل مدى التزام الدولة بدورها وتعهداتها الكفيلة بالحفاظ على الحقوق للفئات الاجتماعية المختلفة، وأوجه النجاح أو الخلل التي اعترت سياساتها وإلى أي مدى تتحمل سياسات الدولة مسؤولية النتائج التي وصل لها الحق في التعليم.

رسم توضيحي 21 : منهجية OPERA

معيار التوفر (Availability)

يعد معيار التوفر أولى المعايير المستخدمة في منهجية OPERA لتحليل مدى نجاعة السياسات الحكومية في الوصول إلى أصحاب الحقوق. لتحليل هذا المعيار من الضروري النظر في المؤشرات التالية:

رسم توضيحي 22 : مكونات معيار التوفر

مؤسسات تربوية غير كافية، عامل من عوامل الاكتظاظ

يشير معيار التوفر إلى مبدأ أساسي يتعلق بتوفير الدولة التونسية المؤسسات التربوية بشكلٍ كافٍ.

تُعتبر المؤسسات التربوية في تونس غالبًا مؤسسات عمومية، حيث تمثّل المدارس الابتدائية 92% والمدارس الإعدادية 94% من مجموع المدارس المتوفرة في تونس. يبلغ عدد المؤسسات التربوية الأساسية حوالي 4577، مع زيادة معتدلة في عدد المدارس الإعدادية ليصل إلى 886 مؤسسة في عام 2022. ومع ذلك، تواجه العديد من هذه المدارس تحديات، خاصة في المناطق الريفية بوسط وغرب وجنوب البلاد. ومن الخصائص الرئيسية للمدارس في القصرين تعدّد المدارس الصغيرة التي لا يتجاوز عدد تلاميذها 50 تلميذًا. لهذا الوضع تأثير كبير على التوزيع الناجع للموارد البشرية. إذ تعاني المدارس الصغيرة من نقص في الموارد البشرية، ممّا يؤثر على كفاءة التعليم وتوزيع الموارد وحق التلاميذ في الحصول على التعليم بشكل عادل ومتساوٍ مع التلاميذ في المناطق الحضرية.

هذا بالإضافة إلى مشكلة اكتظاظ الفصول، لا سيما في القصرين، التي تعزز فكرة عدم وجود عدد مدارس كافية وبالحجم المناسب لتلبية احتياجات وضمان عدد مقبول للتلاميذ في الفصول.

من ناحية أخرى، شهد التعليم الخاص تطورًا ملحوظًا منذ عام 2010، حيث تضاعف عدد المؤسسات الخاصة ست مرات.

نقص الإطار التربوي ينعكس سلبا على جودة التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص

شهد العدد الجملي للمعلمين في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني تراجعًا بين عامي 2016 (1300- معلم) و2019 (414- معلم)، كما كان الحال كذلك بولاية القصرين (125- معلم في 2016 و63- في 2018). ارتفع عدد المعلمين بين عامي 2021 -2022 ثم شهد استقرارًا حتى حدود عام 2023.

تتمثل الحلول المتبعة لعلاج النقص في الموارد البشرية بالمرحلة الابتدائية في ضمّ الأقسام، ما سبّب حالة من الاكتظاظ أو التجاء سلطة الإشراف إلى نظام الفِرَق الذي يتسبّب في تشتّت المعلومة ونقص الزمن المدرسي. وقد شدّد إقبال العزّابي، الكاتب العام المساعد للجامعة العامة للتعليم الأساسي، على أن هذه الحلول تقضي على مبدأ العدالة في التحصيل العلمي وتكافؤ الفرص[54].

أدّى تجميد الانتدابات في السنوات الأخيرة إلى نقص حاد في عدد المعلمين، ممّا يجعل من الصعب تطبيق نظام الفرَق بشكل فعال. إذ أدّى عدم توفر عدد كاف من المعلمين إلى عدم التزام الحكومة باتفاقها مع المعلمين على أن لا يتجاوز عدد التلاميذ في نظام الفرق 12 تلميذ في الفصل، ليصل الى 17 و18 تلميذ[55]. كذلك، مازال الاتحاد العام للشغل والجامعة العامة للتعليم يطالبان بتوظيف المعلمين النواب.

كذلك، يُعَدُّ نقص الإطار التربوي من أبرز العوامل التي تُسهم في تفاقم مشكلة الاكتظاظ. هذا النقص في الموارد البشرية يفاقم الوضع ويزيد من الضغط على المعلمين القلائل المتاحين لتغطية أكبر عدد من التلاميذ في الصفوف.

54 ريم حسناوي،21 أكتوبر 2024 ، كيف ضغطت وزارة التربية على الشغورات من المعلمين ؟ ، راديو اكسبراس فم

55 ورشة العمل الثانية مع الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين، تصريح النقابيين بتاريخ 06 نوفمبر 2024

رسم توضيحي 23 : عدد المعلمين والتلاميذ في التعليم الابتدائي العمومي من 2011 الي 2023 (آلاف)

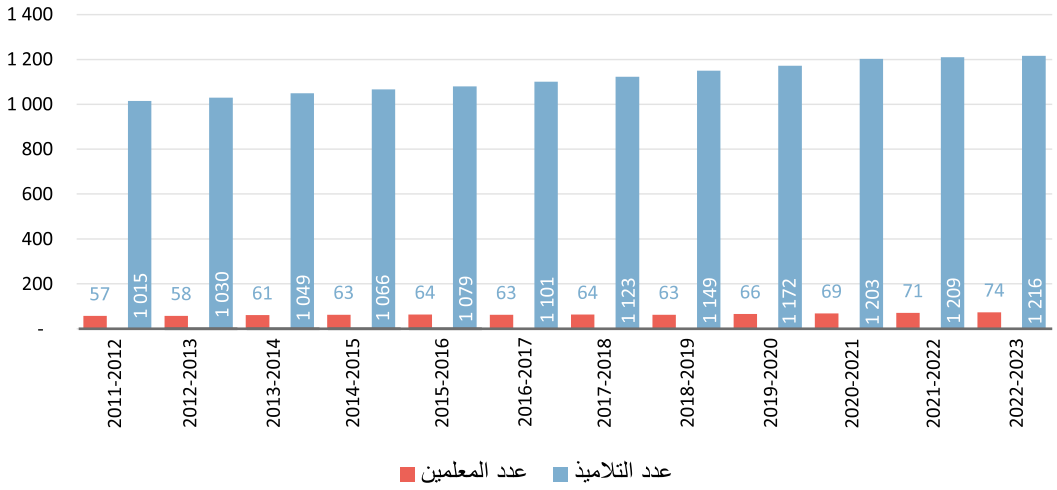

المصدر: وزارة التربية

رسم توضيحي 24 : تطور عدد المعلمين والتلاميذ في التعليم الابتدائي العمومي من 2011 الي 2023

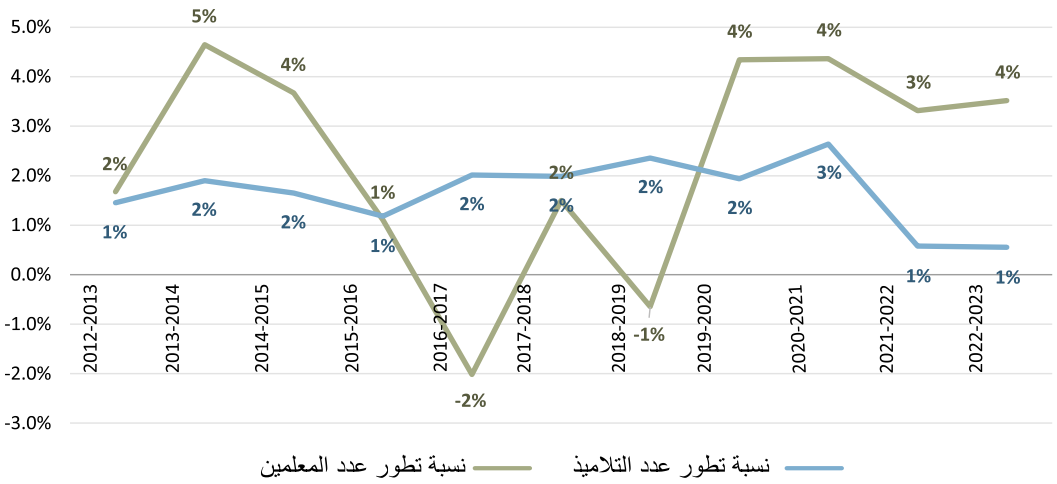

المصدر: وزارة التربية

المؤسسات التربوية تشكو الكثير من النقائص على مستوى البنية التحتية وخاصة توفر الماء

تعاني المؤسسات التربوية في المرحلة الابتدائية في ولاية القصرين من نقص كبير في البنية التحتية. تشمل المشكلات تقادم المرافق والتجهيزات، بالإضافة إلى غياب الماء الصالح للشراب. إذ أن 10 % من المدارس الابتدائية لا تملك هذه التغطية على المستوى الوطني، وتُعتبر القصرين أيضًا في آخر مرتبة لجهة نسبة التغطية بالماء الصالح للشرب من شركة توزيع المياه التونسية، حيث انخفضت هذه النسبة من 30 % الى 26 % بين عامي 2020 و2023 [56]. علاوةً على النقص في المجموعات الصحية مقارنة بالمستوى الوطني، ونسبة الربط الوطني بشبكة تصريف الذي لا يتجاوز 30 % ويبلغ في القصرين 11.7 % إحدى أضعف النسب في تونس. وهو ما من شأنه مخالفة قواعد حفظ الصحة للأطفال وينجرّ عنه ظهور الأمراض (راجع الفقرة 1.2).

56 وزارة التربية الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2022 - 2023

المرافق التعليمية والاتصال

لا تزال هناك مشاكل قائمة في مبيتات الجهة، جودة البنية التحتية وانخفاض مستوى الصيانة والنظافة.

حسب مقال صحفي نشرته «تونس الرقمية»[57] في سبتمبر 2023، تعاني المدرسة الابتدائية ببئر سفيان، التابعة لعمادة فج تربح في معتمدية جدليان بولاية القصرين، من العديد من النقائص (غياب مختلف المرافق الضرورية كمطعم مدرسي وقاعة للمطالعة والنوادي والتزويد بالماء الصالح للشراب والتغطية بشبكة الأنترنت) التي تعيق سير العملية التعليمية. لا تقتصر هذه الوضعية على هذه المؤسسة التربوية فقط، بل تشمل عددا من المدارس الأخرى في المناطق الريفية، ممّا يؤدي إلى انقطاعات مبكرة في الدراسة.

57 دنيا الزغيدي، 14 سبتمبر 2023 ، « القصرين: نقائص عديدة بالمؤسسات التربوية تتسبب في الانقطاع عن الدراسة» ، تونس الرقمية

من أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات التعليمية: غياب شبكات الاتصالات والانترنت، خاصة في المناطق الحدودية بولاية القصرين. وقد تطور عدد المدارس المرتبطة بشبكة الإنترنت في القصرين بين 2011 و2023، حيث تقدّر هذه النسبة بـ 77 %، ولكن تبقى ضعيفة مقارنة بالولايات الأخرى[58]. يشكّل هذا العائق حاجزا أمام التلاميذ والمعلمين للوصول إلى المعلومات وإجراء البحوث الدراسية، خصوصا في ظل التطور التكنولوجي الذي أصبح جزء أساسيا في بعض المواد الدراسية والتسجيل عن بعد في بداية السنة الدراسية. إن توفير خدمات الانترنت في هذه المناطق يعد أمرا ضروريا لتمكين التلاميذ من الانخراط في عالم الرقمنة، وتطوير مهاراتهم التعليمية، وتعزيز قدرتهم على الدراسة في بيئة تعليمية تفتقر للمرافق الأساسية.

58 وزارة التربية، الاحصاء المدرسي من 2011 الى 2024

يُعَتَبر غياب خدمات شبكات الاتصالات والإنترنت التونسية في المناطق الحدودية، خصوصًا في ولاية القصرين، من العوامل التي تُعيق سير عملية التعليم بشكل فعّال[59].

59 شهادة نقابي خلال ورشة العمل الثانية ليوم 06 نوفمبر 2 024، غياب شبكات الاتصالات والأ نترنات في المناطق الحدودية حتى في بعض الأحيان يتم التحصل على شبكة الاتصالات من دولة مجاورة

رسم توضيحي 25: تطور عدد المدارس التي تتمتع بالربط بشبكة الأنترنات في القصرين

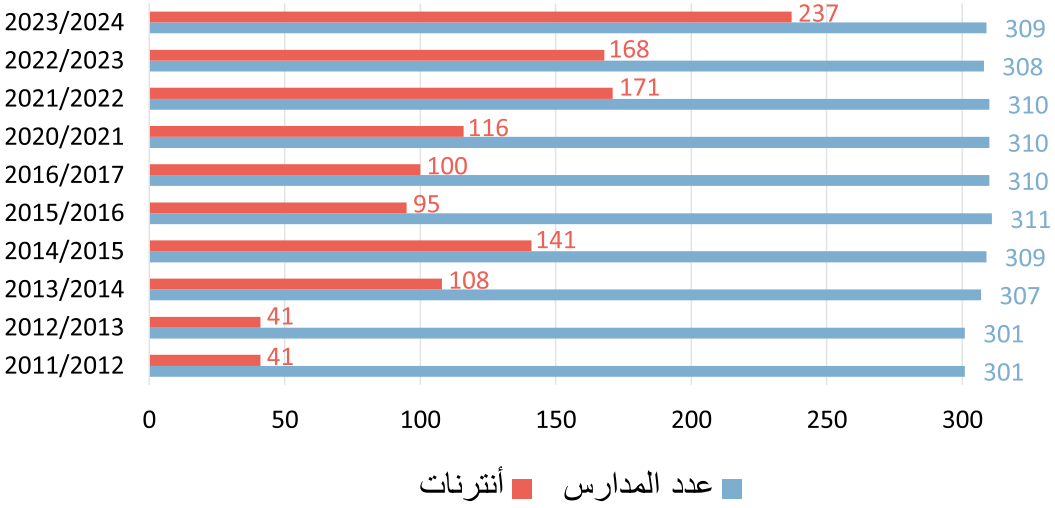

المصدر: وزارة التربية

معيار اتاحة الوصول للجميع (Accessibility)

كذلك في إطار السياسات الرامية لزيادة نسب التعليم وإحقاق الحق في التعليم للجميع، لا بدّ من فحص المعيار الثاني لتقييم جهود السياسات، ألا وهو إمكانية الوصول المادي. وهنا يمكن الحديث عن سهولة وصول التلاميذ إلى المدارس من ناحية قرب أو بعد المدرسة عن مكان السكن وتوفر وسائل النقل المناسبة، الوصول الاقتصادي عبر تمكين الأسر الفقيرة من مساعدات لتعليم أبنائها، والوصول البيروقراطي/الإداري.

رسم توضيحي 26 : مكونات معيار الوصول

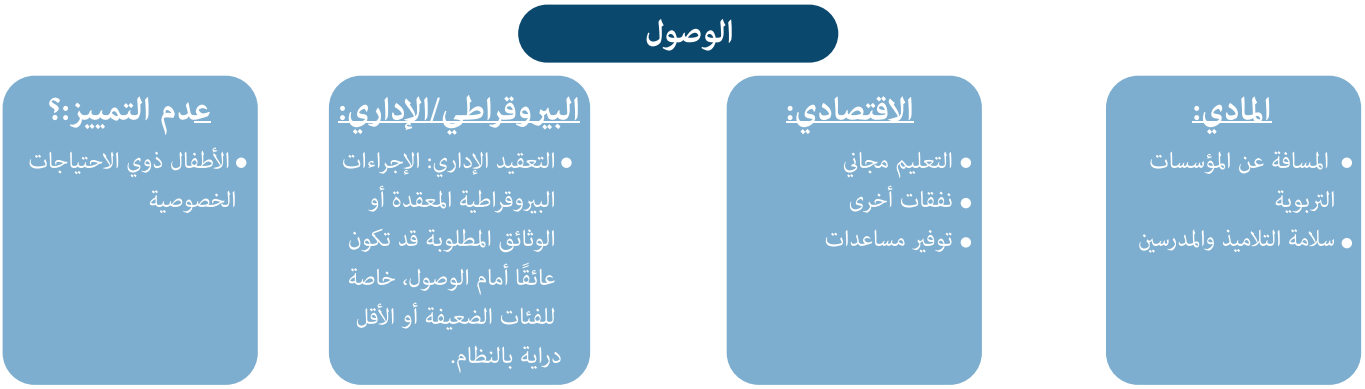

صعوبات ومخاطر في التنقل يعقّد عملية الوصول الى التعليم

بالنسبة لوصول التلاميذ إلى المدارس، تشير نتائج استبيان أجراه المعهد الوطني للإحصاء في عام 2021 إلى أن 46.7 % [60] من أسباب الانقطاع المدرسي في الوسط الغربي تتعلق بابتعاد المدرسة عن مكان الاقامة وغياب وسائل النقل المناسبة، فضلا عن التكلفة المرتفعة للمعدات المدرسية. يظهر الرسم البياني أدناه تأثير الأسباب المختلفة على عدم المزاولة.

رسم توضيحي 27: التوزيع النسبي للأسباب عدم المزاولة حسب الجهة الجغرافية الكبرى (%) (2022)

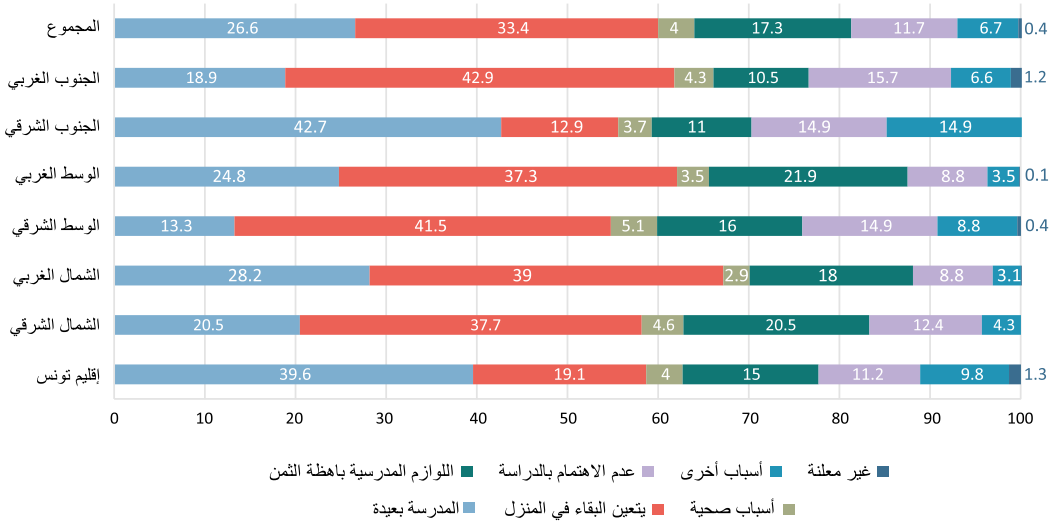

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

عدا عن بُعد المدرسة عن أماكن السكن يشهد التلاميذ والمعلّمون صعوبات ومخاطر في التنقل. تواجه المناطق تحدّيات كبيرة تتعلق بصعوبات التنقل ومخاطر الطرق، حيث توجد مدارس غير مرتبطة بشبكة طرق معبّدة، وعددها يصل إلى 533 مدرسة على مستوى الجمهورية. تتركز أغلب هذه المدارس في ولايات سيدي بوزيد والقصرين والقيروان، ممّا يزيد من تعقيد ظروف الوصول إلى التعليم[61]. كذلك، تُعَدُّ نسبة الطرق المعبدة المؤدية إلى المدارس في جهة القصرين منخفضة مقارنة ببقية الولايات، حيث تصل إلى 78 % فقط. يساهم هذا الوضع في صعوبة الوصول إلى المدارس ويشكل خطرا على كل من الهيئة التربوية والتلاميذ.

60 المعهد الوطني للإحصاء، 2021 ،المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر 2021: توزع أسباب مغادرة المؤسسة التربوية حسب الجهة الجغرافية الكبرى (%)

61 وزارة التربية، الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2023/ 2024

مع بدء كلّ عام دراسي، تبرز تحديات النقل المدرسي كأحد أبرز المشاكل التي تواجه الوصول إلى التعليم في ولاية القصرين. تزداد هذه الإشكالية تعقيدًا مع تزايد أعداد التلاميذ عامًا بعد عام، في ظل تضاريس الولاية الوعرة وظروفها الجغرافية الصعبة وغياب وسائل نقل مناسبة ومنتظمة. يؤدي غياب توفر وسائل نقل عامة إلى اضطرار التلاميذ إلى قطع مسافات طويلة مشيًا للوصول إلى مدارسهم أو التغيب وأخيرا الى الانقطاع المدرسي. لم تتمكن اعتمادات الدولة[62] واقتناء الحافلات للنقل الريفي المدرسي من مقاومة الانقطاع الذي واصل في الارتفاع.

62 الدولة التونسية، نوفمبر 2022، الأمم المتحدة : تقرير وطني مقدم عملا بقراري مجلس حقوق الانسان 5/1 و16/21، فقرة 240و241

حماية غير كافية للتلاميذ من الأخطار الآتية من الخارج

بلغت نسبة سياج المدارس في 2022 في القصرين لجهة سياج كامل وجزئي 76 % (أكثر من المعدل الوطني)[63] ولكن غير كاف ومقلق نظرا لموقع الولاية قرب الحدود وتضاريس المنطقة (جبل) ممّا يتجسّد في حماية غير كافية للتلاميذ من الأخطار التي يمكن أن تأتي من الخارج . في مقابلة مع أعضاء الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين بتاريخ 15 نوفمبر 2023، أوضح متحدث أنّ العديد من المدارس الابتدائية الواقعة بالقرب من الجبال تفتقر إلى أيّ شكل من أشكال الحماية، مثل السياج، خاصة في المناطق ذات التضاريس الجبلية الوعرة المعروفة بوجود خلايا إرهابية فيها، ممّا يشكل تهديدًا على حياة التلاميذ والمعلّمين على حد سواء.

63 وزارة التربية، الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2023/ 2024

رسم توضيحي 28 : حماية المدارس عبر السياج في 2022 حسب الولاية

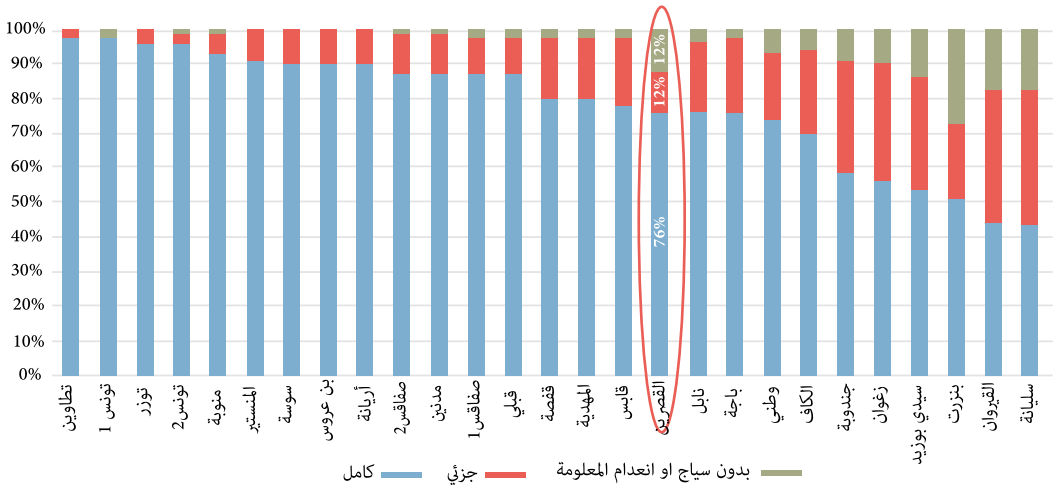

المصدر: وزارة التربية

غلاء وتدهور المنظومة التعليمية يهدّدان مجانية التعليم

التعليم مجاني حسب الدستور، لكن نجد أنّ هناك نفقات أخرى تتكبّدها الأسر التونسية نظرا لارتفاع تكلفة النقل والمعدات المدرسية والدروس الخصوصية، بما قد يحول دون قدرة أبناء هذه الأسر على الوصول إلى التعليم. تنفّذ الدولة التونسية في هذا الإطار برنامج مساعدات العودة المدرسية والجامعية لصالح أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل. كذلك، توفر وجبات مدرسية مجانية للتلاميذ بحسب وضعهم الاجتماعي، وهو ما سنتناوله في هذا الجزء لتقييم مدى نجاعة سياسات الدولة لتعزيز وصول التلاميذ إلى الحق في التعليم في ولاية القصرين.

برنامج مساعدات العودة المدرسية والجامعية من أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل[64]

تقدّم وزارة الشؤون الاجتماعية سنويًا مساعدات مالية وعينيّة للطلبة والتلاميذ في إطار برنامج العودة المدرسية والجامعية. ينتفع بهذه المساعدات 418593 تلميذا ينتمون الى 231312 عائلة بقيمة جملية تقدّر بـ 42.3 مليون دينار. يُفترض أن يُسهم هذا البرنامج في دعم الفئات المحتاجة، ولكن هناك عدة نقاط يجب تسليط الضوء عليها.

64 ندوة صحفية للإعلان عن برنامج المساعدات الاجتماعية لفائدة التلاميذ والطلبة أبناء العائلات المسجلة ببرنامج الأمان الاجتماعي وحزمة الإجراءات المعتمدة بمناسبة العودة المدرسية والجامعية2024/2023

بالنظر إلى توزيع المساعدات المالية، يستفيد 520 ألف تلميذ بمبلغ 100 دينار لكل واحد منهم (هذا وقد تمّ الترفيع في المنحة خلال السنة الدراسية 2024-2023 من 50 إلى 100 دينار)، بينما يُمنح 25 ألف طالب مبلغ 120 دينار. بالإضافة إلى ذلك، يُعطى 30 ألف تلميذ مسجّل في التحضيري مبلغًا إضافيًا.

يعيش 26 % من إجمالي 3.4 مليون طفل - عمرهم أقل من 18 سنة- في تونس تحت خط الفقر (حوالي 826 ألف طفل)، حسب دراسة أعدّتها منظمة "اليونيسف" بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (CRES) ووزارة الشؤون الاجتماعية[65].

وأظهرت الدراسة التي نشرتها منظمة "اليونيسف"، وجود تفاوت كبير في معدّل فقر الأطفال بين المناطق. إذ يبلغ معدل فقر الأطفال في المناطق الريفية 36 % مقابل 20 % في المناطق الحضرية، وأشارت إلى أنّ 50 % من الأطفال في منطقة الوسط الغربي يعيشون في أسر فقيرة، مقارنة بـ 8 % فقط من الأطفال في تونس الكبرى[66]. بالنظر إلى توزيع المساعدات المالية، يستفيد منها 520 ألف تلميذ بينما يبلغ عدد اجمالي الأطفال الذي يعيشون تحت خط الفقر بـ 826 ألف، حسب «اليونيسيف» . وبالتالي، يمثّل عدد التلاميذ المنتفعين بالمساعدات المالية 62,9 % من التلاميذ الذي يعيشون تحت خط الفقر، حيث لا توفر الدولة المساعدات المالية لجميع التلاميذ.

أما بالنسبة للمساعدات العينية، فإن توزيع حقائب مدرسية على 100 ألف تلميذ قد يبدو خطوة إيجابية، لكنه يبقى محدودًا بالنظر إلى العدد الإجمالي للتلاميذ في البلاد. من الضروري إذن التفكير في كيفية توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل المزيد من التلاميذ، وذلك لضمان تخفيف العبء على الأولياء بشكل فعّال.

نسبة التلاميذ المتحصلين على المنح الدراسية غير كافية في ولاية القصرين رغم أنها من الأفقر

يقع اتّباع سياسة «التمييز الايجابي» لصالح المناطق المحرومة، حيث يتم تسليم أكبر نسب للمنح. ولكن من جهة أخرى يجدر الذكر أن نسبة التلاميذ الداخليّين ونصف المقيمين في هذه الولايات تبلغ 18 % مقابل 4 % في الولايات الأخرى.

برغم معدّل الفقر المرتفع جدا في ولاية القصرين، إلّا أنّ نسبة التلاميذ المتمتعين بالمنح منخفض مقارنة بولايات الكاف وسليانة وسيدي بوزيد. كما أنّ منحة العودة المدرسة زهيدة ولم تتغير منذ سنين مقارنة بارتفاع تكلفة الأدوات المدرسية.

كما ان عدد المنح السنوية انخفضت بانخفاض عدد المنتفعين بالسكن المدرسي (56 % - بين 2015 و2021).

رسم توضيحي 29 : معدل الفقر ونسبة التلاميذ المتحصلين على المنح الدراسية

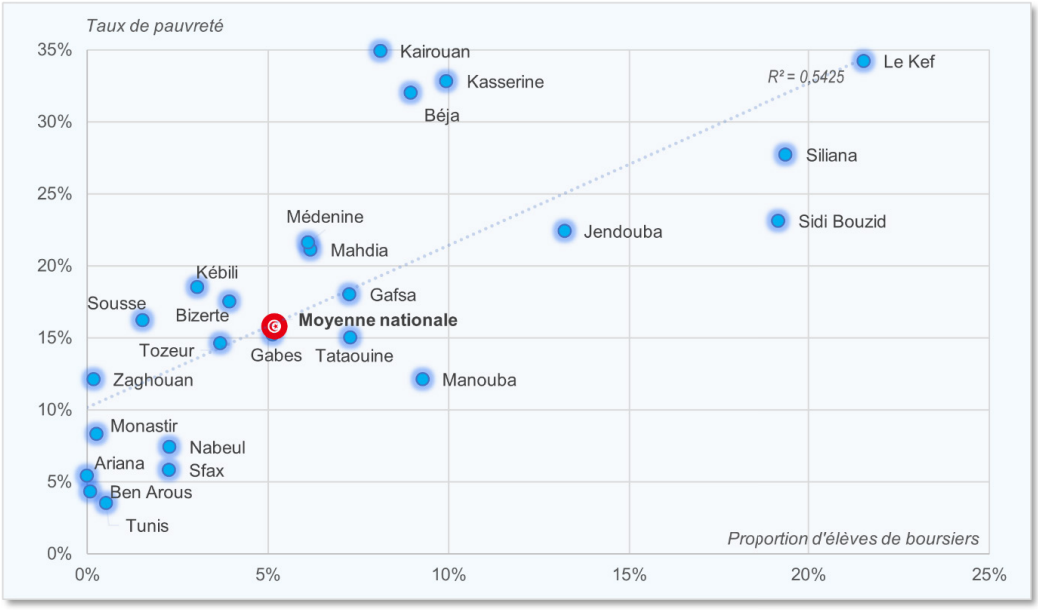

المصدر: وزارة التربية والمعهد الوطني للإحصاء (استطلاع رأي حول الاستهلاك)، تحليل اليونيسيف[67]

65 Unicef, CRES, Mai 2024 « Ministère des affaires sociales, Profil et déterminants de la pauvreté en Tunisie en 2022 » P37.

66 الإذاعة الوطنية، 13 ديسمبر 2024، اليونيسيف: 26 % من إجمالي 3.4 مليون طفل في تونس تحت خط الفقر.

67 اليونيسيف، تقرير حول وضعية الطفولة في تونس ماي 2020

الوجبات الغذائية المدرسية تشكو من مشاكل في التمويل والتزويد

يظهر الشكل أدناه أنّ نسبة الطلبة المنتفعين من المطاعم المدرسية في القصرين مرتفعة (وصلت إلى 49.5 %) مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 23.7 %. يمكن تفسير ارتفاع هذه النسبة في القصرين بالعودة إلى عدة عوامل، على رأسها ارتفاع نسب الفقر. بالتالي تزيد نسب التلاميذ المنتفعين من برنامج المطاعم المدرسية. من ناحية أخرى، بُعد المسافة بين مكان السكن والمدرسة وصعوبة التنقل قد تفسّر كذلك ارتفاع هذه النسبة في القصرين.

إلا أن هذه الإحصائيات لا تعكس مشاكل عديدة تعتري عملية تقديم الوجبات الغذائية المدرسية للتلاميذ، سواءٌ من ناحية توفرها، وصول التلاميذ المستحقين لها، أو من ناحية النوعية والجودة.

فبمقتضى أمر حكومي، تم في 2016 إحداث ديوان الخدمات المدرسية، الذي من مسؤولياته توفير الوجبات الغذائية في المدارس. يعتمد الديوان على التمويل الحكومي من خلال موازنة وزارة التربية، ومساهمات التلاميذ، إضافة إلى تمويل المنظمات الوطنية والدولية[68].تخضع عملية الاستفادة من الوجبة المدرسية الى دراسة صارمة للوضع الاجتماعي للتلميذ لفحص استحقاقه لهذه الوجبة. على الرغم من السياسة التي تهدف إلى تقليص عدد التلاميذ المستفيدين، فإن الميزانية المخصّصة للوجبات تظل غير كافية ولا تتماشى مع الارتفاع المستمر في أسعار الخبز والمواد الغذائية الأخرى.. إذ ينعكس ذلك في تدنّي تنوّع وجودة الوجبة المدرسية بحسب ما أشار اليه مديرو بعض المدارس الابتدائية في ولاية القصرين[69].

تسبّبت مشاكل في التمويل والتزويد من قِبل ديوان الخدمات المدرسية في انقطاع توفير الوجبات للتلاميذ، وهو ما أثر على الخدمة التي كانت تُقدّم بشكل منتظم. وبالتالي، يعتبر هذا التراجع في عملية التزويد بالوجبات المدرسية أو انخفاض جودتها وعدم وصولها للتلاميذ، تراجعًا عن أحد التزامات الدولة التونسية.

بالاستناد الى ورشة العمل الثانية مع أعضاء الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين بتاريخ 06 نوفمبر 2024، تؤكّد بعض التجارب السابقة أنّ العديد من المديرين تعرّضوا لمشاكل متعلقة بتمويل الوجبة المدرسية، ممّا يبرز القصور في نظام الدعم الحكومي، ويعكس الحاجة الماسة إلى تحسين آليات التمويل والتوزيع لضمان حصول جميع التلاميذ على وجبة مدرسية لائقة دون تمييز.

يُعتَبَرُ تقديم الوجبة المدرسية عاملًا هامًا في تعزيز وصول التلاميذ إلى التعليم ويساهم في ضمان صحتهم. لذا مطلوبٌ مراجعة السياسات الحكومية فيما يتعلق بهذه الخدمة.

رسم توضيحي 30 : نسبة التلاميذ المنتفعين بالمطاعم المدرسيّة 2015

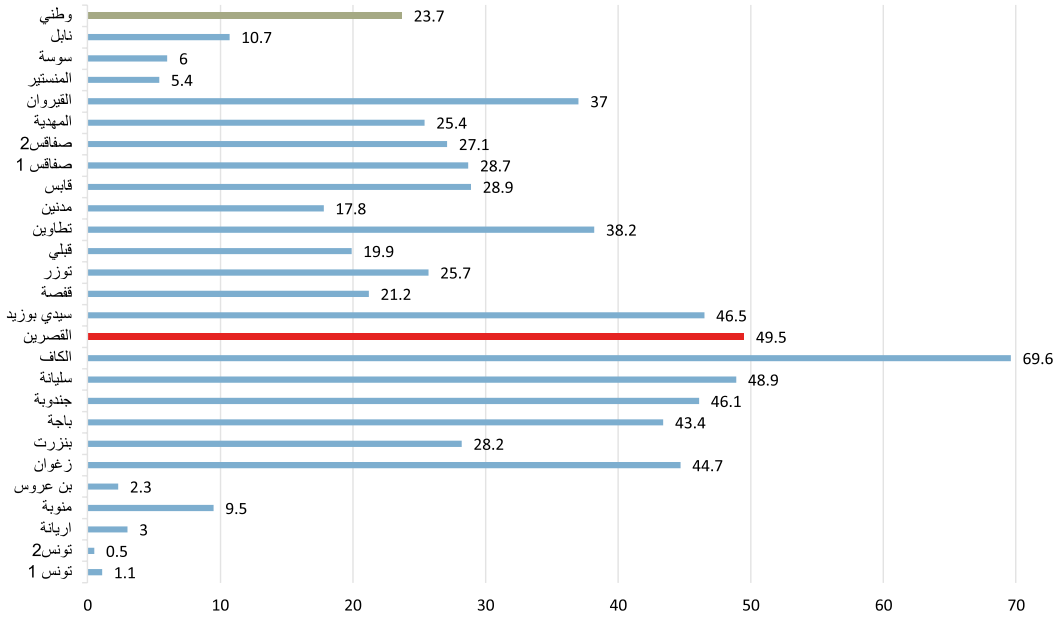

المصدر: وزارة التربية

68 تونيسكوب، 10 جوان 2016، كامل التفاصيل عن الديوان الجديد للخدمات المدرسية

69 ورشة العمل الثانية مع أعضاء نقابة التعليم الأساسي في القصرين بتاريخ 6/11/2024

الوصول البيروقراطي/الإداري

من خلال الورشات التي أقيمت مع الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بالقصرين والمعطيات التي تمّ الولوج إليها، لم يتسنّ لنا الاطلاع على معطيات تؤكّد لنا صحّة انتهاك الوصول البيروقراطي/الإداري أو تضمينها من ضمن المسبّبات الرئيسية التي تعيق الوصول الى الحق في التعليم.

حق الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية في الوصول إلى تعليم دامج

من ناحية إمكانية الوصول من قبل مختلف الفئات للحق في التعليم، نعرّج هنا على نسب وصول الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية إلى التعليم في ولاية القصرين. حسب الاحصاء المدرسي بالنسبة للسنة الدراسية 2023 - 2024 التي تنشره وزارة التربية، توجد في تونس 1149 مدرسة تستقبل تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخصوصية، من جملة 4577 مدرسة ابتدائية موزعة على كافة جهات الجمهورية، أي بنسبة 25.1 %. أما بخصوص التلاميذ، فإنّ العدد الجملي للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية 7679 تلميذ، أي بنسبة 0.6 % من جملة التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي. أما في جهة القصرين، فعدد المدارس التي تضم تلاميذ ذوي احتياجات خصوصية هو 39 مدرسة من جملة 309 مدرسة موزعة على معتمديات الجهة، أي بنسبة 12.62 %، كما أنّ نسبة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية يمثّل 0.17 % من جملة التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية في جهة القصرين.

توجد حدودٌ في دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية[70] بسبب النقص في توفير الخدمات التي تراعي حاجياتهم وتكرس حقهم في التعليم الجيد والملائم. أي أنّ نسبة الإدماج محدودة جدا، ولا تمثّل الفتيات سوى الثلث في المرحلة الابتدائية، وذلك لأسباب ثقافية واجتماعية ممّا يعمّق من حرمانهنّ من حق التعليم.

70 فريدة شهيد، 17 ماي 2023 ، A/HRC/53/27: ضمان الحق في التعليم: أوجه التقدم والتحديات الحرجة - تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، الفقرة 90

رسم توضيحي 31: عدد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية في المرحلة الأولي للتعليم الأساسي (2023 / 2024)

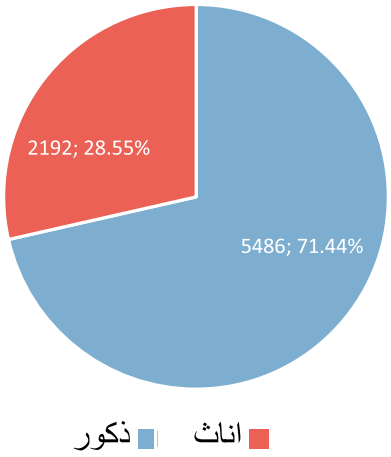

المصدر: وزارة التربية

يعود تراجع وصول ذوي الاحتياجات الخصوصية إلى الحق في التعليم لعدد من العوامل:

عدم توفر مدارس دامجة: تعاني العديد من المناطق من نقص المدارس التي توفر بيئة ملائمة لدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية، ممّا يحدّ من فرصهم في الحصول على التعليم.

عدم تحقيق الظروف المناسبة: تفتقر المدارس إلى التهيئة اللازمة لمراعاة أنواع الإعاقة المختلفة، سواء كانت جسدية أو سمعية أو تعليمية، ممّا يجعل من الصعب على هؤلاء الأطفال التكيّف والمشاركة بشكل فعّال.

البُعد عن المدارس المختصة: يجد العديد من الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية صعوبة في الوصول إلى المدارس المختصة، مثل مدارس الكفيف، بسبب المسافات الطويلة ونقص وسائل النقل، ممّا يعرقل حصولهم على التعليم الملائم.

تمّ التطرق خلال ورشة العمل إلى مشكلة إدماج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية مع باقي التلاميذ، وهي قضية أثارت قلقًا كبيرًا بين المشاركين. وفي هذا السياق، عرض مشرف بيداغوجي ونقابي حالة تلميذ من ذوي الاحتياجات الخصوصية يعاني من قصورٍ حركي شامل في جسده تقريبًا. ورغم هذه الصعوبة

الجسـدية، يتـم دمـج هـذا التلميـذ مـع التلاميـذ في نفـس الفصـول الدراسـية دون مراعـاة خصوصياتـه وحاجاتـه. بالإضافـة إلى ذلـك، يتـم الإشراف عليـه مـن قِبـل معلّـم نائـب، ا لم يُوفَّـر لـه التكويـن البيداغوجـي الـلازم للتعامل مـع مثـل هـذه الحـالات.

كما أضـاف النقابيـون أنّ معظـم المـدارس أصبحـت دامجـة رسـميًا، لكـن الواقـع يكشـف عن غيـاب الاختصاصات اللازمـة للتعامـل مـع التلاميـذ ذوي الاحتياجـات الخصوصيـة، فـضلا عـن نقـص البنيـة التحتيـة الملائمـة لهـذه الحـالات. تـثير هـذه الممارسـات تسـاؤلات جدّيـة حـول مـدى جاهزيـة المـدارس لتـوفير بيئـة تعليميـة شـاملة وآمنـة تلبّـي احتياجـات جميـع التلاميـذ، بمـا في ذلـك ذوي الاحتياجـات الخاصـة، وتضمـن لهـم فـرص تعليـم متكافئـة.

معيار القبول (Acceptability)

يتطلب معيار القبول في التعليم، حسب الأمم المتحدة، أن يكون محتوى التعليم (المناهج الدراسية وأساليب التدريس) وثيق الصلة بالموضوع، وغير تمييزي، ومناسب ثقافيًا، وذو جودة عالية، وأن يكون المحيط المدرسي سليمًا وآمنًا وأن يتحلى المعلّمون بالمهنيّة. [71]

المناهج الدراسية وأساليب التدريس

حسب تقرير الأمم المتحدة [72]، الذي أعدّته المقرّرة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، قامت وزارة التربية والتعليم وجميع الأطراف المعنية في هذا القطاع بتنقيح الكتب المدرسية في المدارس الابتدائية من أجل القضاء على القوالب النمطية للنوع الاجتماعي.

لم نتطرق في هذا البحث لأساليب التدريس.

بنية تحتية مهترئة تمثّل خطرًا على صحة التلاميذ

تمّ التطرّق في الفقرات السابقة لهذه المشكلة، التي مثّلت المحور الأكثر تداولًا من طرف النقابيين والأكثر اهتماما نظرا للحالة المقلقة التي تعيشها مدارس التعليم الأساسي في القصرين. ففي الفقرة 1.2 (مدارس مهترئة تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير القواعد الصحية) ، تم ابراز المشاكل العديدة التي تمسّ البنية التحتية كعدم توفر الماء الصالح للشرب، نقص المجموعات الصحية للمدرسين والتلاميذ بالإضافة الى تقادمها وعدم نظافتها إن وجدت، عدم توفير المغاسل بجانب المجموعات الصحية، أعداد غير كافية من قاعات التمريض، النسب الضعيفة جدا من الربط بشبكة تصريف المياه المستعملة (لا تتجاوز هذه النسبة في القصرين 11.7 % وهي من أقل النسب وطنيا)، الافتقار الى الحد الأدنى من التجهيزات الضرورية ولوسائل العمل الأساسية، الحاجة الماسة إلى ترميم المباني والقاعات. هذه المناطق، وخاصة الريفية منها، تفتقر إلى الخدمات الأساسية، ممّا يعرض التلاميذ لمخاطر الأمراض المعدية، ويؤثر سلبًا على صحتهم وسلامتهم.

كذلك، تُعَدّ عدم التمييز والمساواة والانصاف والادماج شروطا أساسيّة لضمان الحق في التعليم للجميع. ويعني الانصاف ضمان حصول الأفراد المتعلمين، ولا سيما من لديهم احتياجات تعليمية محدّدة، على الدعم الذي يحتاجونه للنجاح، وفقا لظروف كل منهم. ويجب معالجة الاستبعاد من خلال التعليم الجامع، الذي هو أفضل ضمان للإنصاف، ممّا يمكن جميع المتعلمين بغض النظر عن خلفيتهم أو قدراتهم البدنية والعقلية، أو أي سمات أخرى، من التعلّم في بيئة داعمة ومكيّفة بما يناسبهم[73].

إضافة الى ذلك، نذكر أنّ عددًا من المدارس يفتقد للحماية عبر سياج كامل، ممّا يمنع من توفير بيئة مدرسية محميّة وتتسم بالأمان، بالأخص في المناطق الجبلية بولاية القصرين.

التكوين الأساسي للمدرّسين يعرف مراحل تغيير متعددة

مرّ تكوين المعلّمين بعديد المراحل والمحطات التي كانت لها أثر كبير على جودة المدرّسين، وبذلك على جودة التعليم ومستوى التلاميذ. اعتمدت الخطّة، بالنّسبة إلى تكوين المعلّمين، على مدارس ترشيح المعلمين والمعلّمات المتواجدة منذ الفترة الاستعماريّة. تم توسيع شبكتها ولا مرْكزيتها بين 1971 و1989. ثمّ عُوِّضت مدارس الترشيح، منذ أكتوبر 1989، بمؤسّسات جامعيّة «المعاهد العليا لتكوين المعلّمين»، تنتدب الحاصلين على شهادة البكالوريا عبر التوجيه الجامعيّ واختبار نفسيّ تقنيّ، ولكن ظلّ محتوى التكوين دون المرجوّ. أخيرًا، غابت المؤسسات المتخصصة في تكوين المدرسين ابتداءً من 2007[74]. ففي هذا التاريخ، تقرّر التخلّي عن المعاهد العليا لتكوين المعلمين كلّيا، دون سابق دراسة وتقييم. عادت الدولة الى الانتداب المباشر للمعلّمين دون تكوين أساسيّ، أي من بين حاملي شهادة البكالوريا أو شهادات تفوق شهادة البكالوريا. جاء ذلك، في بعض الأحيان، على حساب قائمة الانتظار الخاصّة بخرّيجي المعاهد العليا لتكوين المعلمين. أدى هذا الى انتداب معلّمين وأساتذة دون مؤهلات كافية أو آفاق لمزيد من التدريب أو الرسكلة.

71 Nations Unies Haut-Commissariat des Droits de l'Homme, 14 Mai 2020, Visite en Tunisie - Rapport de la Rapporteuse spéciale sur le droit à l'éducation, paragraphe 73

72 فريدة شهيد، 17 ماي 2023 ، A/HRC/53/27: ضمان الحق في التعليم: أوجه التقدم والتحديات الحرجة - تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، الفقرة 20

73 الهادي بوحوش والمنجي العكروت، أفريل 2015،»تاريخ موجز للتكوين الأساسيّ للمدرّسين في البلاد التونسيّة من عهد الحماية إلى اليوم الجزء الثاني : الفترة الثانية (1971 - 1989) و الفترة الثالثة(1990 - 1998)»

74 الهادي بوحوش والمنجي العكروت، أفريل 2015،»تاريخ موجز للتكوين الأساسيّ للمدرّسين في البلاد التونسيّة من عهد الحماية إلى اليوم الجزء الثالث : الفترة الرّابعة 1999/ 2010: القطيعة بين الشّعارات وبين الواقع وإجهاض المشاريع الكبرى»

معيار الجودة (Quality)

تنظر اليونسف إلى التعليم بوصفه نظامًا متكاملًا مُتَضمَّن داخل سياق سياسي، ثقافي، واقتصادي. معيار الجودة في التعليم بحسب المنظمة يعتمد على عدة عوامل. وهي تتضمن:

«التلميذ نفسه وصحته البدنية والنفسية، البيئة الصحية الآمنة والحماية، وأن تكون البيئة حساسة للنوع الاجتماعي وتوفر الموارد والمرافق الكافية. ثانيا، المحتوى الذي ينعكس في المناهج والمواد ذات الصلة لاكتساب المهارات الأساسية، وخاصة في مجالات محو الأمية والحساب ومهارات الحياة، والمعرفة في مجالات مثل النوع الاجتماعي والصحة والتغذية والوقاية من الأمراض المعدية. ثالثا، العمليات التي يستخدم من خلالها المعلمون المدربون مناهج التدريس التي تركز على الطفل في الفصول الدراسية والمدارس التي تتم إدارتها بشكل جيد والتقييم الماهر لتسهيل التعلم والحد من التفاوتات. والنتائج التي تشمل المعرفة والمهارات والمواقف، وترتبط بالأهداف الوطنية للتعليم والمشاركة الإيجابية في المجتمع»[75].

على المستوى الوطني، يحدد الأمر عدد 2437 لسنة 2004 مؤرخ في 19 أكتوبر 2004 المتعلّق بتنظيم الحياة المدرسية، الحياة المدرسيّة وشروط جودتها. حيث إنّ الحياة المدرسيّة هي كلّ ما يعيشه التلميذ في مختلف الفضاءات المدرسيّة (الساحة والنوادي، المكتبة والمطعم ودورات المياه، وقاعات الدرس والفضاءات المتاخمة...)، وعلى امتداد الزمن المدرسي وزمن الراحة والتنشيط. وتتمثّل «فيما يتعاطاه التلميذ من أنشطة تربوية وثقافية وترفيهية ورياضيّة وما يُسدى لهم من خدمات اجتماعية وصحية في انسجام مع رسالة التربية ووظائف المدرسة»[76].

التقييمات لجودة التعليم في تونس تبيّن تحصيلًا علميًا ضعيفًا يتراجع مع مرور السنين ويتفاوت حسب مكان الإقامة والمستوى التعليمي للأمّ والوضع الاقتصادي

كانت مشاركة تونس في التقييمات الدولية (لا سيما برنامج التقييم الدولي للتلاميذ PISA[77]) فرصة لمقارنة مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ التونسيين مع البلدان الأخرى. ومنذ عام 2015[78]، لم تشارك تونس في التقييمات الدولية.

احتلت البلاد التونسية المرتبة 65 عالميا في تصنيف مؤشر جودة التعليم من أصل 70 دولة حسب إحصائيات 2016. وقد أظهرت تجربة مشاركة تونس في PISA أنّ النتائج التي حصل عليها التلاميذ التونسيون مقلقة ولا تشهد تحسنا. ويتواصل التدهور لمستويات التعليم في تونس منذ 2013. وتُظهر النتائج التي تم الحصول عليها ضعف التحصيل العلمي للتلاميذ التونسيين في سن 15 عامًا (قريبًا من سن انتهاء التعليم الإجباري)، والذين يتأخرون بمعدل 3 سنوات تقريبًا عن متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

رسم توضيحي 32 : مقارنة مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ التونسيين حسب PISA 2015

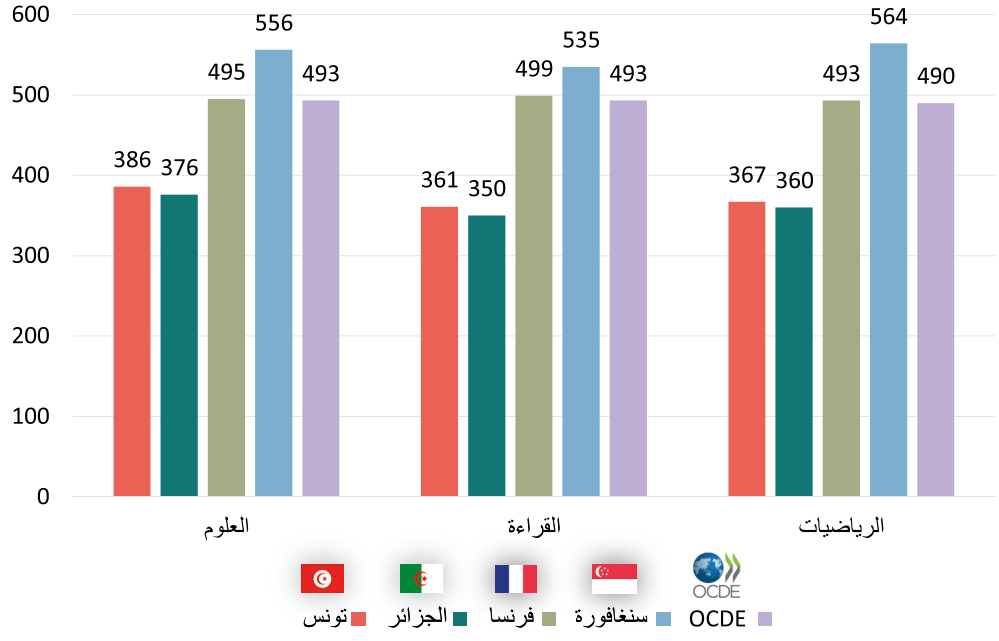

المصدر: PISA 2015, OCDE

75 United Nations Childrens Fund, June 2000, Defining Quality in Education, Working paper.

76 الفصل الأول من أمر عدد 2437 لسنة 2004 مؤرخ في 19 أكتوبر 2004 يتعلق بتنظيم الحياة المدرسية

77 برنامج التقييم الدولي للتلاميذ التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)

78 OCDE (2016), Résultats du PISA 2015 (Volume I) : L'excellence et l'équité dans l'éducation, PISA, Éditions OCDE, Paris

تتباين هذه الوضعية مع الالتزامات الوطنية للدولة. إذ ينصّ الفصل 22 من القانون التوجيهي للتربية والتعليم عدد [79] لسنة 2002 على أنّ « المرحلة الإعدادية تهدف الى تمكين المتعلم من امتلاك كفايات التواصل في اللغة الوطنية وفي لغتين أجنبيتين ومن المعارف والمهارات المستوجبة في مجالات الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا والفنون والعلوم الاجتماعية، وذلك لمواصلة الدراسة في المرحلة الموالية او الالتحاق بمسلك التكوين المهني أو الاندماج في المجتمع».

79 يونيسف، 2023، «المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات حول وضع الام والطفل في تونس» ، تونس

كما يبيّن المسح الوطني العنقودي متعدّد المؤشرات (تونس 2023) حول وضع الأم والطفل في تونس أنّ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و14 سنة، والذين يمتلكون مهارات أساسية في القراءة، قد شهدت انخفاضا من 66% سنة 2018 الى 64 % سنة 2023. نلاحظ تباينا كبيرا لهذه النسبة حسب مكان الإقامة (مناطق حضرية 71% ومناطق ريفية 51%) والمستوى التعليمي للأم (لديهن مستوى تعليمي جامعي 75 % وغير المتعلمات 43 %) والجنس، وتكاد أن تنخفض إلى النصف تقريبًا وفقًا للوضع الاقتصادي للأسرة، فتمثّل هذه النسبة 80 % لأطفال الأسر الأكثر ثراء وسوى 46,8 % لأطفال الأسر الأكثر فقرا. في حين 32% من الأطفال فقط يتقنون المهارات الأساسية في الحساب ولا تتجاوز 16% لأطفال الأمهات غير المتعلمات.

كما يؤكد التقرير أنّ «الأطفال الذين لا يستطيعون قراءة أو فهم نص بسيط سيكونون أكثر عرضة للرسوب ولعدم تطوير المهارات الأساسية الضرورية لنجاحهم».

جودة التعليم غير متساوية بين الجهات

يظهر تفاوت ملحوظ في الالتحاق بالمدارس الإعدادية النموذجية. ويعود هذا التفاوت إلى أسباب بيداغوجية وظروف الدراسة المتباينة.

يمكن الاستدلال على قلة جودة التعليم المقدم للتلاميذ في القصرين من خلال نسب نجاح التلاميذ في امتحان البكالوريا مقارنة بنسب النجاح في هذا الامتحان للتلاميذ في الولايات الأخرى. إذ أنّ نسبة النجاح في هذا الامتحان للتلاميذ من ولاية القصرين هي الأقل ولا تتجاوز 16 % مقارنة بالمعدل العام البالغ 30 % بحسب معطيات وزارة التربية للسنوات بين 2019 - 2022[80].

Daghari,S, Ben Rabah, I, IT- CEQ, Avril 2022 Etat des lieux et disparités du système éducatif tunisien, n°71 80

تُعَدُّ جودة التعليم غير متساوية بين الجهات ويعود ذلك الى عدة عوامل سنذكر بعضها.

نقص في إطارات التدريس والاعتماد أساسا على المدرسين النواب

تعتمد الجهات الداخلية بالأساس على المدرّسين النوّاب، إذ يفتقر بعضهم الى المؤهلات المطلوبة للتدريس، بالإضافة إلى كونهم لا يتمتعون بدورات التكوين والتأطير البيداغوجي الكافية[81]. منذ انطلاق انتداب الأساتذة الوقتيين أو النواب في عام 2017، شهد هذا العدد تطورا ملحوظا، إذ تجاوز عددهم 5000 أستاذ بحلول عام 2021.

81 وائل ونيفي، 14 سبتمبر 2023 » قراءة في الأرقام : ماذا بقي من مدرسة الجمهوريّة في تونس؟»، الكتيبة

ومع ذلك، تأخر انطلاق السنة الدراسية نتيجة نقص إطار التدريس، ممّا انعكس سلبا على استكمال البرامج الدراسية وجودة التحصيل العلمي[82].

Ministère de l'éducation, Unicef, Mission d'appui au ministère de l'éducation pour l'approfondissement de l'analyse sectorielle et l'élaboration de plan stratégique, P73, novembre 2022 82

كما نذكر حالة دمج التلاميذ من أكثر من مرحة تعليمية في نفس الفصل نتيجة لقلة عدد الأساتذة (سياسات التقشف التي سنتطرق في الأجزاء اللاحقة والتي دفعت باتجاه تقليص الانتدابات في سلك التعليم) والتي من شأنها تعقيد التدريس ولا تسمح للتلاميذ بالارتقاء وفقًا لمستوياتهم التعليمية وتخلق العديد من الفجوات.

من ناحية أخرى، تتجلى اللامساواة في توزيع الموارد البشرية في التفاوت الكبير في عدد التلاميذ المخصص لكل معلّم بين المدارس الإعدادية العادية والنموذجية. على سبيل المثال، في ولاية القصرين، يبلغ متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في المدارس النموذجية 7.3 تلميذ، بينما يصل هذا العدد إلى 14.8 تلميذ في المدارس العادية. يعكس هذا التفاوت اختلافًا في جودة التعليم المقدّم للتلاميذ حسب تصنيفه الدراسي ويخلق فوارق بين التلاميذ، ممّا يستدعي ضرورة معالجة هذه المشكلة لضمان تكافؤ الفرص التعليمية.

رسم توضيحي 33 : توزيع عدد التلاميذ لكل معلم بين المدارس الإعدادية العادية والنموذجية حسب الولاية 2022

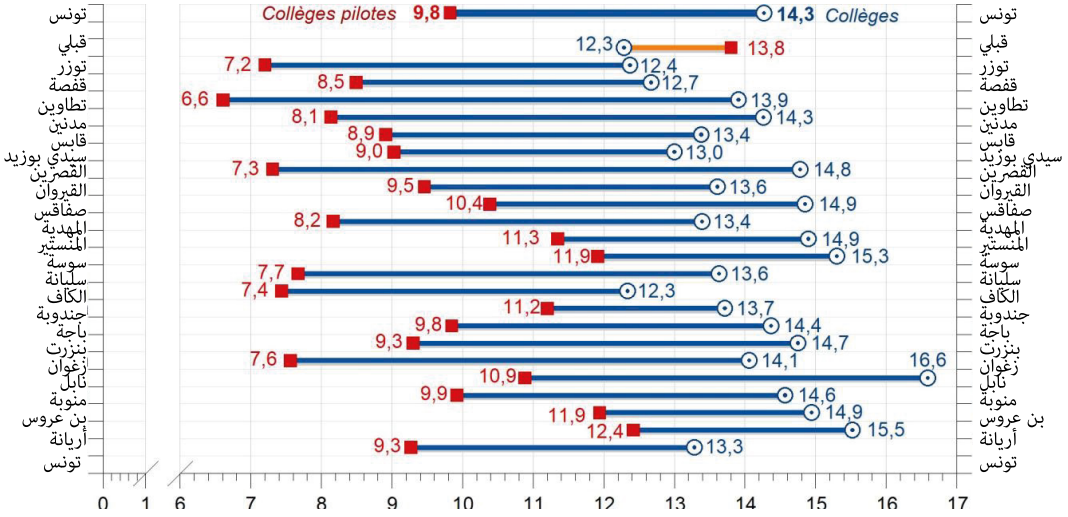

المصدر: وزارة التربية

فبناءً على التحليل السابق، يحصل أبناء هذه المناطق على جودة ووقت تعليم أقل من غيرهم من أبناء المناطق والولايات الأخرى.

مناهج دراسية وأساليب التدريس التي عفا عليها الزمن ولم يتم تحديثها

قد نعرّج هنا على موضوع هام بالنسبة لجودة التعليم، وهو ارتباط التعليم بالأهداف الوطنية للتعليم والمشاركة الايجابية في المجتمع التي يشير لها تعريف اليونسف. حيث أشار النقابيون إلى مسألة تقادم برامج التعليم، والتي جرى تحديثها آخر مرة في العام 2002 في القانون التوجيهي للتربية والتعليم. ينص هذا القانون على التعليم المجاني والالزامي للجميع حتى سنّ السادسة عشر ويفرض عقوبات على من ينقطع أحد أبنائه عن الدراسة خلال ذلك العمر. كما أكد القانون على تدريس التكنولوجيا بهدف تمكين المتعلمين من فهم التطورات التكنولوجية المحيطة بهم، وإدراك أهمية استعمال التقنيات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. عدا عن أهمية استخدام التقنيات الحديثة في العملية التربوية ذاتها. يؤكد كذلك على ضرورة الربط بين التعليم ومهارات سوق العمل، عدا عن المهارات الفنية والابداعية. على الرغم من أنّ أهداف هذا القانون تتجانس بشكل كبير مع مقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030[83]، إلا أنّ النتائج على أرض الواقع تشير إلى فجوة كبيرة في التزام الحكومة بهذا الإطار القانوني الذي وضعته كموجّه للعملية التربوية حسب ما أشار لها البحث المكتبي أو النقابيون خلال ورشات العمل. وهذا ما يجعل التعليم بعيدًا عن تلبية أولويات الحكومة واحتياجات سوق العمل والتنمية بشكل عام.

عدا عن ذلك، يقلّص عدم مواءمة أهداف وبرامج التعليم مع احتياجات سوق العمل من فرص العمل التي من المتوقع أن يحظى بها الطلبة بعد تخرجهم نتيجة غياب المهارات اللازمة للوظائف المعروضة. يزداد الوضع تعقيدا عند الحديث عن المناطق الداخلية التي ترتفع فيها نسب البطالة بشكل كبير مقارنة بمناطق أخرى في تونس نتيجة غياب المشاريع الاستثمارية الانتاجية التي تحتاج إلى اليد العاملة.

الأطفال لا يشعرون بالاحترام والدعم المعنوي داخل بيئتهم المدرسية

حسب دراسة استطلاعية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول «الانقطاع المدرسي الارادي الظاهرة والأسباب»، والذي شمل عينة من ولايات القصرين، القيروان والمنستير، يعود 71 % من تسرب التلاميذ من المدرسة لأسباب مدرسية بحتة، و12.3 % لأسباب مادية، و8.14 % لأسباب عائلية، و5.25 % لأسباب صحية، و3 % لأسباب أخرى مثل الزواج، خاصة بالنسبة للفتيات[84]. تتمثّل هذه الأسباب المدرسية في توصيف العلاقة بين التلميذ والبيئة المدرسية، حيث تم ملاحظة تدهور هذه العلاقة من خلال تعبير الأطفال عن شعورهم بعدم الرضا والإحباط. فقد صرح 80 % منهم أنهم تعرضوا على الأقل لحادثة واحدة من العنف الجسدي أو المعنوي على يد المعلمين والإداريين.

83 ينص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 والمتعلق بالتعليم الجيد في مقاصده على التعليم الابتدائي والثانوي المجاني وذو الجودة للجميع، والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ الفرص، كذلك أن يدعم التعليم مهارات التلاميذ ويسلحهم بالمهارات والمعارف اللازمة لسوق العمل وشغل وظائف لائقة

84 جسين منير، سبتمبر 2014، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، «الانقطاع المدرسي الارادي الظاهرة والأسباب»، ص24

كما أن 90 % من الأطفال الذين انقطعوا عن المدرسة رسبوا فيها. وهذا يؤدي إلى فقدان الثقة بالنفس، وصعوبات في الاندماج مع زملاء الدراسة الجدد، والاضطرار إلى تحمل الأحكام المسبقة والملاحظات (الأسرة والأصدقاء، إلخ). يتم تقديم القليل من الدعم النفسي، إن وجد، لهؤلاء الأطفال، ممّا قد يؤدي إلى خطر إعادة السنة الدراسية، وبالتالي الانقطاع المدرسي.

علاوة على ذلك، لا تقتصر أسباب التفاوت في التحصيل العلمي على الظروف التعليمية فحسب، بل تشمل أيضا الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتلاميذ. فالفقر والبطالة وانتشار الأمية وضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى تواضع توفر الخدمات الأساسية، تسهم بشكل كبير في ضعف النتائج الدراسية في بعض الجهات. وتتعزز حالة اللامساواة في الحصول على الحق في التعليم من خلال سياسات الدولة تجاه التنمية والاستثمار، والتي أهملت لسنوات المناطق الداخلية والأوساط الريفية منها بالذات. حتى تربعت هذه المناطق على رأس قائمة الفقر والتهميش والأمية ولا تزال تستمر حالة توارثها نتيجة غياب مقومات الحصول على الحق في التعليم.

عند مقارنة واقع التعليم في ولاية القصرين مع تعريف منظمة اليونسف للتعليم الجيد نجد فجوة كبيرة تعتري واقع التعليم في القصرين فيما يخصّ تحقيق جودة التعليم، والتي تعد حقا لكل طفل بغض النظر عن مكان تواجده. حيث يظهر التحليل السابق للانتهاكات الأربعة الأساسية، التي حُدّدت منذ البداية من قبل النقابيين، تباينًا واضحًا بين مفهوم التعليم الجيد وبين ما يحصل عليه أطفال ولاية القصرين والمناطق الريفية.

كذلك، تأتي أهمية مؤشر جودة التعليم من مكانة التعليم في تحقيق الصعود الاجتماعي للأفراد. يُعدّ ذلك مسألة خطيرة، إذ يُعتبر الانتقاص من حق مجموعة من الأفراد من التعليم نوعًا من اللامساواة التي تضعهم في موقع أدنى فيما يتعلق بسوق العمل. من شأن آثار هذا التمييز طويلة المدى أن تستمر لأجيال ولا تقتصر على الشخص والعائلة فقط، بل تنعكس على المجتمع ككل وعلى قدرته على تحقيق التقدم.

ت. تقييم جهود السياسات

في ظل سياسات الخوصصة والتقشف شهدنا غياب العدالة الاجتماعية والبيئية واستقالة الدولة عن أداء واجبها في المناطق الريفية والمهمشة. أدى ذلك إلى أن غدَا الفضاء المدرسي يشكّل خطرًا على حياة الأطفال، وإلى تحول دور المدارس من بيئة للتعلم والتربية واكتساب المعرفة والمهارات إلى بيئات غير قادرة على القيام بدورها بصفة كاملة واحترام المعايير الدولية. يُعتبر التعليم حقًا أساسيًا، ويجب أن تكون المدرسة هي اللبنة الأساسية في إعداد جيل متكامل وسليم. ومع ذلك، لم تُطبق الالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية بالشكل الذي يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ممّا يحرم الأطفال من بيئة تعليمية آمنة تراعي حقوقهم وتتجنب الانتهاكات.

3. تأثير التمويل وتوزيع الموارد على حق التعليم

ضمن دراسة الانتهاكات التي يتعرض لها الحق في التعليم في القصرين، لا بد من التعريج بداية على الالتزامات الحكومية التي تخص مسؤولية الحكومة في توفير التمويل لتحقيق الأهداف أو الالتزامات المتعلقة بالتعليم. في مرحلة ثانية، سنسلط الضوء على الموارد الحكومية المخصصة لهذا القطاع وبشكل أساسي ميزانية وزارة التربية كقائدة لهذا القطاع. من الضروري هنا تتبع سيرورة تطور ميزانية وزارة التربية مقارنة مع ميزانيات باقي الوزارات تاريخيا ومدى انعكاس أولوية التعليم في موازنة الوزارة. كذلك، لا بد من التعريج على توزيع ميزانية وزارة التربية نفسها ما بين نفقات التأجير والاستثمار ووفقا للمراحل المختلفة، للمساهمة في تحليل أعمق للعوامل التي تسببت في انتهاك الحق في التعليم من ناحية الموارد.

ننتقل بعدها لدراسة المصادر الداخلية لموارد الموازنة الحكومية، ومنها حصة الضريبة من الموارد الحكومية، وهل تتناسب هذه الحصة مع حجم المشاركة المجتمعية في إعداد قانون المالية وتحديد أولويات الإنفاق ومدى شفافية عملية الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم.

أ. الالتزامات الحكومية المتعلقة بتمويل الحق في التعليم

بحسب الأمم المتحدة، يتطلبّ تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمتعلق بالتعليم المنصف للجميع، تمويلًا عموميًا أكبر مخصصًا للتعليم. توصي الأمم المتحدة بفعالية وإنصاف أكبر في استخدام الموارد المحدودة وضمان المساءلة في استخدام الموارد المخصصة للتعليم. كما تؤكد على ضرورة زيادة الميزانيات العامة المخصصة للتعليم من خلال تعزيز القدرات الضريبية. تقضي المعايير الدولية بضرورة تخصيص نسبة تتراوح بين 15 % - 20 % [85] من مجموع النفقات العامة، ونسبة تتراوح بين 4 % - 6 % من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل التعليم العمومي. كما توصي بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بحيث تكون مستجيبة لاحتياجات الفئات الأشد احتياجا.

85 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)،«تحديد الالتزامات: المعايير الوطنية للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة لتحويل التعليم، ص10، 2022

ب. تطور ميزانية التربية

تراجع تدريجي لأولوية قطاع التعليم ضمن السياسات العمومية وهيمنة النفقات الجارية على حساب نفقات الاستثمار

اعتمادا على أن الموازنة العامة هي انعكاسات لسياسة الحكومة وتنفيذ لها، يلاحظ تراجع الدولة التونسية عن دورها في دعم قطاع التعليم. فبين عاميْ 2010 و2024، شهدت نسبة الميزانية العامة للتربية من ميزانية الدولة انخفاضًا ملحوظًا، إذ تراجعت من 15,9 % إلى 10,2 % [86]. ولا تزال حصة ميزانية التربية آخذة بالتراجع، وهو ما يتزامن مع تراجع ملحوظ في الولوج إلى الحق في التعليم العمومي، المجاني، وذي الجودة للجميع.

86 وزارة التربية، تقارير التربية في أرقام من 2010 الى 2023

رسم توضيحي 34 : نسبة ميزانية وزارة التربية من ميزانية الدولة من 2010 الى 2024

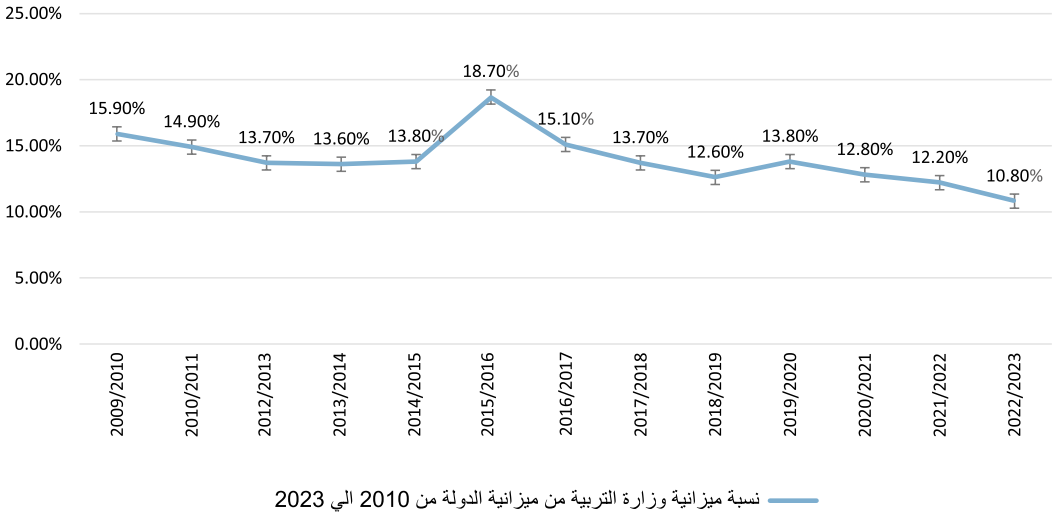

المصدر: وزارة التربية

شـهدت نفقـات التربيـة تطـورًا ملحوظًـا خـلال السـنوات الأخـيرة، إلا أنّ نسـبتها مـن مجمـوع نفقـات الدولـة تراجعـت إلى 13.5 % في عـام 2024، و13.2 % بحسـب قانـون الماليـة لعـام 2024. تُعتـبر هـذه النسـبة ضعيفـة مقارنـة بالقيـم المرجعيـة التـي حددتهـا منظمـة اليونسـكو (بـين 15 % إلى 20 % مـن الإنفـاق العـام). فبعـد أن كانـت تونـس تحظـى بنسـبة إنفـاق تزيـد عـن ربـع موازنتهـا، وكانـت بذلـك في مراتـب متقدمـة عالميًـا بالنسـبة لمـؤشر اليونسـكو، بـل وأفضـل مـن التوصيـات العالميـة، إلا أنهـا اليـوم لا تلتـزم بالحـد الأدنى لنسـبة الإنفـاق وتقـلّ عنهـا. يعكـس هـذا تراجعـا تدريجيـا لأولويـة قطـاع التعليـم ضمـن السياسـات العموميـة.

رسم توضيحي 35 : تطور نفقات التربية من مجموع النفقات

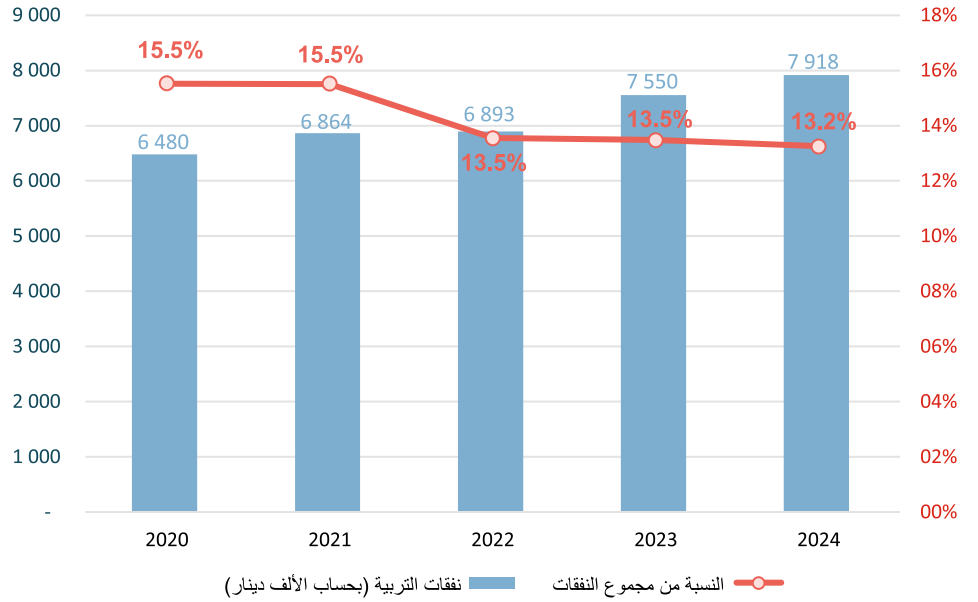

المصدر: وزارة المالية

كذلـك لا يـزال الإنفـاق الحكومـي عـلى القطاعـات الاجتماعيـة الاخـرى منخفضـا. فـإلى جانـب الحصـة المنخفضـة لمهمّـة التربيـة، تشـكل مهمـة الصحـة 5 % فقـط مـن مجمـوع النفقـات الحكوميـة لسـنة 2024، وحتـى نفقـات الدعـم التـي تشـكل 14.6 % مـن ميزانيـة الدولـة تُعتـبر ضئيلـة أمـام ثقـل خدمـة الديـن الناتجـة عـن التعويـل المسـتمر عـلى التدايـن، والتـي تُمثـل 31.7 % مـن الميزانيـة، و79.8 % مـن الناتـج المحـلي الخـام لعـام 2024[87]. تـدلّ هـذه النسـب عـلى التخـلي عـن أولويـة الخدمـات الأساسـية في الإنفـاق الحكومـي والتراجـع المسـتمر في الوصـول إلى هـذه الخدمـات وضـمان توفرهـا وجودتهـا.

87 فضيلـة سـحر، 31/01/2024 ، موجـز الميزانيـة عـدد3»، قانـون الماليـة 2024: بين الخطـاب السـياسي وواقـع السياسـات»، المرصـد التـونسي للاقتصـاد

مـن خـلال النظـر في توزيـع نفقـات مهمـة التربيـة يتبـيّن أنّ الغالبيـة العظمـى مـن ميزانيـة التربيـة تتوجـه لنفقـات التأجـير بنسـبة 85 %، بينـما لا تتجـاوز نفقـات الاسـتثمار 8 % مـن ميزانيـة الـوزارة للعـام 2024. كذلـك، تشـير البيانـات إلى أن متوسـط ميزانيـة الاسـتثمار في قطـاع التربيـة مـن سـنة 2016 إلى سـنة 2023 لم يتجـاوز 5.5% مـن مجمـوع نفقـات الاسـتثمار العمومـي. وهـو مـا يـدلّ عـلى هيمنـة النفقـات الجاريـة عـلى حسـاب نفقـات الاسـتثمار ويحـدّ مـن قـدرة القطـاع عـلى التطـور وتحسـين أوضاعـه.

رسم توضيحي 36: توزيع نفقات مهمة التربية بقانون المالية 2024

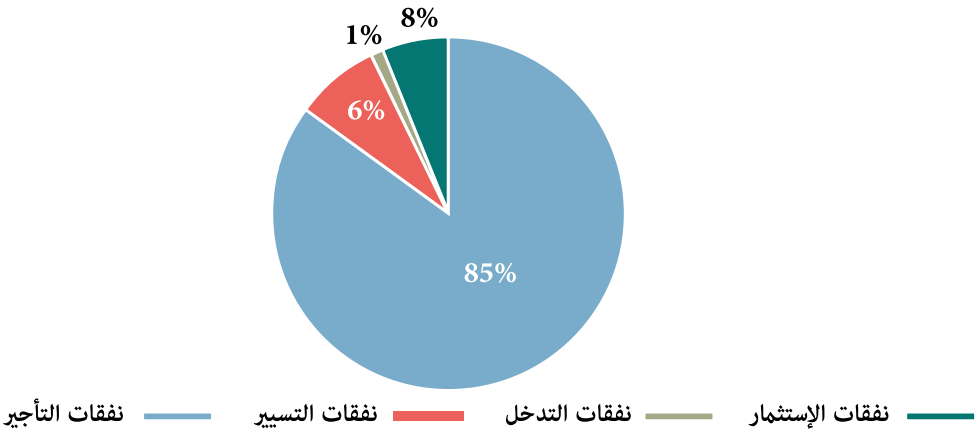

المصدر: قانون المالية 2024

إذا دقّقنا النظر إلى نفقات الاستثمار للتربية، فقد نتبين أن أكثر من نصف نفقات الاستثمار، تصل إلى 58 %، موجهة لبرنامج القيادة والمساندة ما يعني أن غالبية هذه الميزانية تصرف في الوزارة والمندوبيات الجهوية وليس على المؤسسات التربوية نفسها. ويهدف هذا البرنامج الى تطوير الحوكمة والموارد البشرية عبر التكوين وضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية. في المقابل، تحظى المرحلة الابتدائية بحصة ضعيفة من نفقات الاستثمار، إذ لا تتجاوز 17 % من مجموع ميزانية الاستثمار وتهدف بالأساس الى تعميم السنة التحضيرية وضمان جودتها، تجويد مكتسبات الأطفال وتطوير الحياة المدرسية (الأكلة المدرسية، النقل المدرسي الريفي والنوادي الثقافية). كما يسعى برنامج الاستثمار هذا الى تحسين جودة التعليم وتوفير الفرص لاستكمال المرحلة واكتساب المهارات. أمّا بالنسبة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي، تسعى الدولة لاعتماد ميزانية الاستثمار في تحسين مكتسبات الاطفال، الحدّ من الانقطاع المدرسي ومقاومة العنف المدرسي[88].

88 وزارة المالية، أكتوبر 2023، ميزانية الدولية لسنة2024، مهمة التربية ، صفحة 17

نلاحظ شيئا ما من محاولة الدولة تحسين الوضعية التعليمية ومعالجة المشاكل الهيكلية كالانقطاع المدرسي، ولكنها لا تسخّر موارد استثمار كافية، بل توجهها نحو مساندة للإدارة المركزية لأهداف لا تعالج الاختلالات في التعليم التي سبق تقديمها.

رسم توضيحي 37 : توزيع ميزانية الاستثمار للتربية حسب البرامج

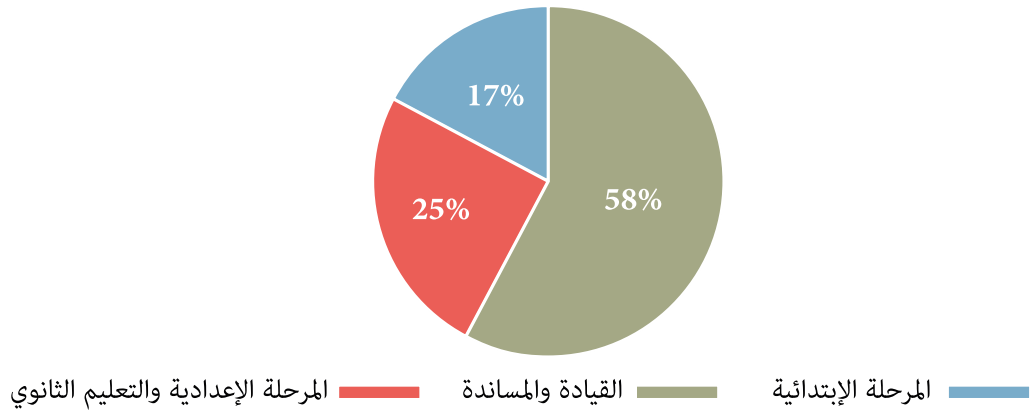

المصدر: قانون المالية 2024

89 وزارة المالية، الملحق عدد 11 حول التوزيع الجهوي للاستثمار لقانون المالية، لسنوت 2016 الي 2022

على الصعيد الجهوي، فقد تراجعت نفقات الاستثمار في قطاع التربية في القصرين (من سنة 2016 إلى سنة 2022) من 13754 ألف دينار الي 5745 ألف دينار سنة 2022. وهو ما يؤكد التراجع الكبير في الاستثمار في البنية التحتية التربوية خلال السنوات الأخيرة[89].

رسم توضيحي 38: تطور نفقات التنمية لمهمة التربية بولاية القصرين (بحساب الألف دينار)

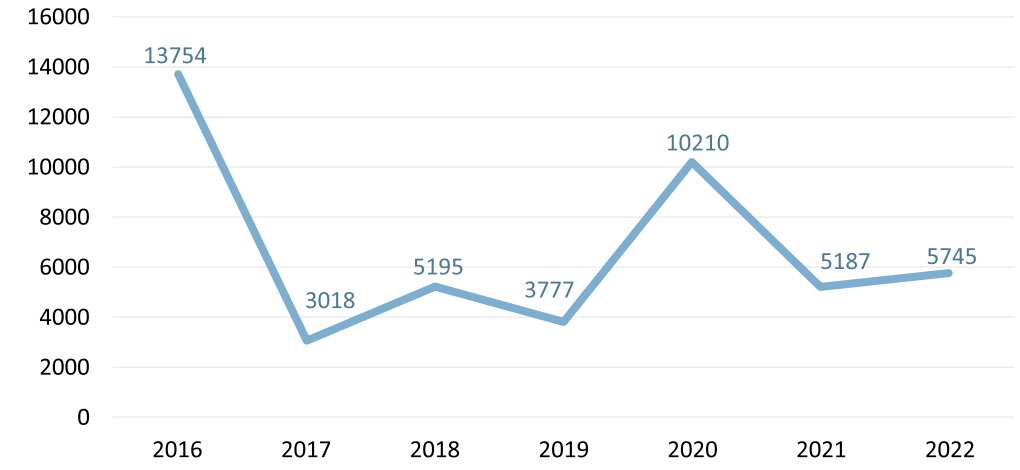

المصدر: وزارة المالية

يُبرز توزيع نفقات الاستثمار المقدرة لسنة 2024 للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي، حسب المندوبيات الجهوية للتربية، ان 56 % من النفقات رصدت للإدارة المركزية والباقي بالتفاوت على مختلف المندوبيات أين تُحرز مندوبية القصرين نسبة 2.4% (المقدرة ب 3804 الف دينار) وهو اعلى نصيب من هذه النفقات بالمقارنة مع المندوبيات الأخرى. اما للمرحلة الابتدائية، تحتل القصرين المرتبة الرابعة، مقارنة ببقية المندوبيات الجهوية، لجهة نفقات الاستثمار المقدرة ب161800 ألف دينار. تبقى هذه الجهود غير كافية نظرا لكون الاعتمادات الضئيلة المخصّصة للاستثمار غير قادرة على معالجة جذرية للوضعية الصعبة للمدارس وللتلاميذ وللمعلمين، وذلك بالأخص بالنسبة للقصرين المُحتاجة إلى بذل جهد أكبر لتجاوز الفجوة والنقائص نتاج سنوات من التناسي والتهميش على كل الأصعدة.

رسم توضيحي 39 : نفقات الاستثمار حسب المندوبيات الجهوية للتربية للمرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي المقدّرة ل2024 بحساب الدينار

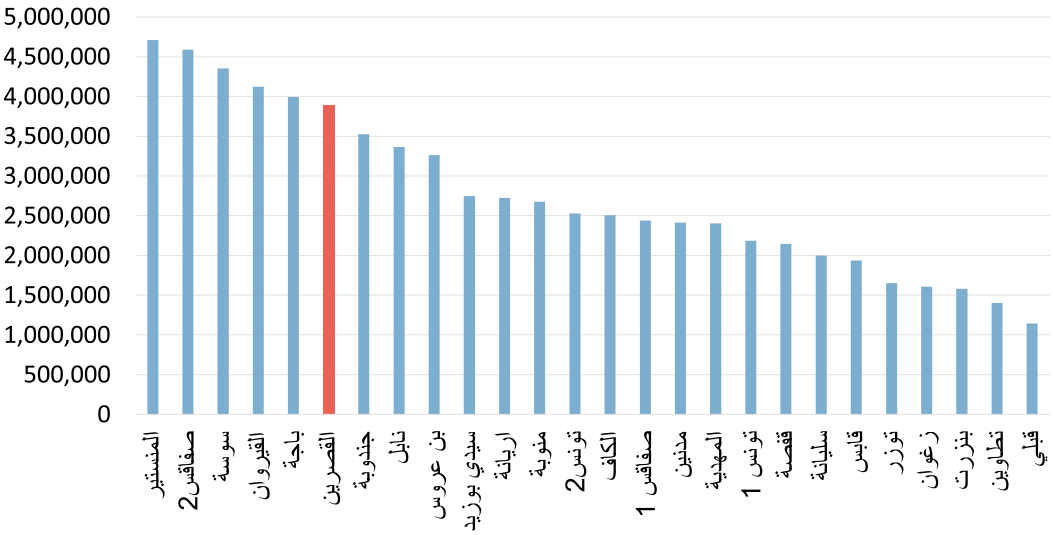

المصدر: قانون المالية 2024

يحظى الإنفاق على المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بالنصيب الأكبر في ظل تبعية مالية وإدارية للمدرسة الابتدائية

يتم توزيع ميزانية التربية بشكل غير متوازن حسب البرامج، حيث خُصص الجزء الأكبر من الإنفاق، سنة 2024، للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بنسبة 51 %، بينما لا تتجاوز النسبة المخصصة للمرحلة الابتدائية 35 %. من الجدير بالذكر أن مؤسسات المرحلة الإعدادية والثانوية تتمتع بفرصة تجميع موارد ذاتية لتمويل جزء من نفقاتها، على عكس المدارس الابتدائية التي تفتقر لهذه الإمكانية حيث تُمنع من ذلك وفقا لقانون عام 2002[90] الذي يمنع الاستقلالية المالية والإدارية للمدرسة الابتدائية.

في شهادات النقابيين التي تم تقديمها خلال ورشة العمل الثانية، تم تسليط الضوء على تفاوت كبير في ميزانيات المدارس، حيث أظهرت المقارنة بين ميزانية المدرسة الابتدائية والإعدادية تفاوتًا ملحوظًا. ففي حين أن ميزانية المدرسة الابتدائية لا تتجاوز 240 دينارًا سنويًا، تصل ميزانية المدرسة الإعدادية إلى 31 ألف دينار حسب تعبير النقابيين. وتثير هذه الفجوة في الميزانيات تساؤلات حول معايير توزيع الموارد المالية، خاصة وأن أعداد التلاميذ في المدارس الابتدائية أكبر بكثير مقارنة بالإعدادية، ممّا يضاعف الحاجة إلى مزيد من الدعم والموارد لهذه المدارس.

90 حسب الفصل 35 من قانون عدد 9 مؤرخ في 11 فيفري 2008 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي «المدارس الإعدادية بمختلف أصنافها والمعاهد بمختلف أصنافها ومؤسسات التربية والتكوين عن بعد مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وميزانيتها ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة».

رسم توضيحي 40: توزيع ميزانية التربية حسب البرامج

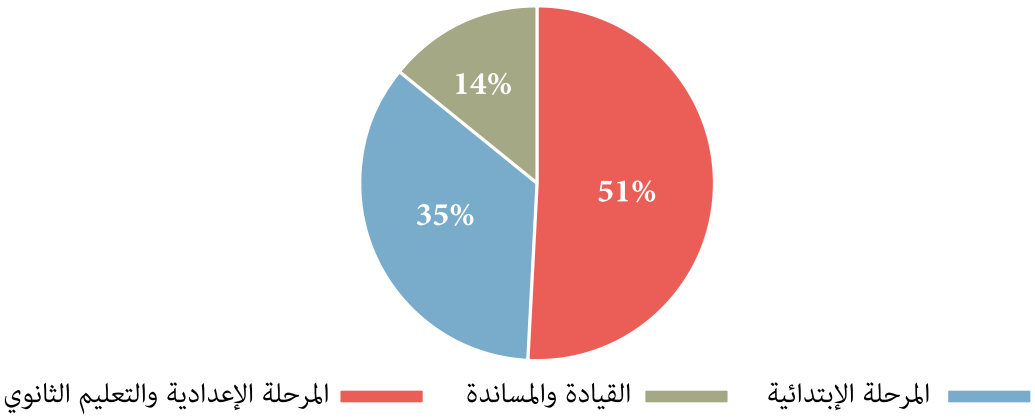

المصدر: قانون المالية 2024

إذا نظرنا الى توزيع ميزانية المرحلة الابتدائية، تُبرز الأرقام في الرسم البياني أسفله بشكل واضح اختلالا في توزيع النفقات في المرحلة الابتدائية، حيث تتجاوز نفقات التأجير 94 % من ميزانية المرحلة، في حين لا تتجاوز نفقات الاستثمار 4 % منها.

ووفقًا للنقابة الأساسية للتعليم الأساسي[91]، تعاني المدارس الابتدائية من نقص في الميزانية، حيث تعتمد على منح تعهد سنوية تتراوح بين 70 و250 دينار، وتُحدّد المنح حسب عدد قاعات التدريس (23 دينار لكل قاعة). كما أكد النقابيون أن قيمة منحة التسيير السنوية غير كافية بتاتًا لتغطية احتياجات المدارس لجهة الصيانة، توفير المستلزمات التعليمية، أو دعم الأنشطة المدرسية.

91 من خلال ورشة عمل تمّ اجراؤها مع أعضاء الفرع الجامعي للتعليم الأساسي في القصرين في 30 جوان 2024

رسم توضيحي 41 : توزيع ميزانية المرحلة الابتدائية

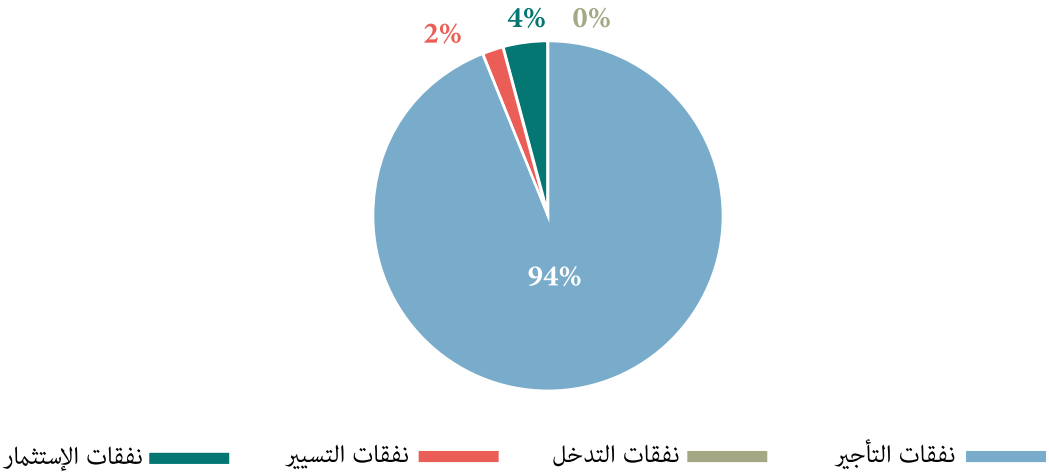

المصدر: قانون المالية 2024

ت. تحديات التمويل وأهمية الشفافية

تواجه ميزانية التربية تحديات عديدة، من بينها العجز في الموازنة العامة للدولة، الذي ينعكس في تخفيض حصة التربية من الإنفاق العام، وضعف الإنفاق الاجتماعي للدولة[92].

لتمويل نفقات الخدمات العامة ومنها التعليم، تلجأ الدولة إلى مواردها الذاتية في مرحلة أولى، والتي تتشكل غالبيتها من الموارد الجبائية، إضافة إلى الموارد غير الجبائية والهبات. بحسب قانون المالية للعام 2024 يتوقع ارتفاع مداخيل الميزانية بنسبة 11 % التي تعود بالأساس إلى ارتفاع الموارد الجبائية والتي كان من المتوقع أن تشكل 90 % من مجموع الموارد. أي أن 90 % من موارد الحكومة مصدرها الموارد الجبائية، 13 % منها فقط متأتي من الضريبة على الشركات والباقي يتم تجميعه أساسا من الضريبة على الدخل ومن الأداء على القيمة المضافة. ممّا يعني ضرورة تعزيز الشفافية والتشاركية في اقرار ميزانية التعليم وأليات ومجالات الإنفاق وتخصيص الموازنات وفق أولويات المواطنين وبما يكفل العدالة والمساواة.

92 فضيلة سحر، 31/01/2024 ، موجز الميزانية عدد3،» قانون المالية 2024: بين الخطاب السياسي وواقع السياسات» ،المرصد التونسي للاقتصاد

لا بـد أن تضـع وزارة التربيـة رؤيـة واضحـة لتطويـر قطـاع التربيـة والتعليـم يشـارك في صياغتهـا مختلـف الأطـراف الفاعـلين في هـذا القطـاع، بمـن فيهـم النقابـات والمعلّمـون، للتأكّـد مـن أنهـا تعكـس احتياجـات القطـاع بصـورة دقيقـة وشـمولية ترتقـي لتطلعـات وآمـال التونسـيين وتحفـظ حـق أبنائهـم في التعليـم، وعلى أن ترتبـط بميزانيـات فعليـة كفيلـة بتحويلهـا إلى مشـاريع واقعيـة.

ث.تقييم الموارد

شـهد إنفـاق الدولـة على المؤسسـات التعليميـة تراجعـا ملحوظـا، وتـم تخفيـض حصـة الميزانيـة المخصصـة لقطـاع التعليـم، لتبقـى ضعيفـة وغير قـادرة على مجابهـة تحديـات القطـاع.

عـلى الرغـم مـن التطـور الملحـوظ في نفقـات التعليـم خـلال السـنوات الأخـيرة، إلا أن نسـبة هـذه النفقـات مـن مجمـوع إنفـاق الدولـة تراجعـت إلى 13.5 % في سـنة 2023، ومـن المتوقـع أن تصـل إلى 13.2 % في سـنة 2024. تُعتـبر هـذه النسـبة ضعيفـة بالمقارنـة مـع القيَـم المرجعيـة التـي حدّدتهـا منظمـة اليونسـكو (تقـدّر بــ15 % إلى 20 % مـن الإنفـاق العـام).

يكشـف الملحـق عـدد 11 لقانـون الماليـة أنّ متوسـط ميزانيـة الاسـتثمار في قطـاع التعليـم بـين 2016 و2023 لا يتجـاوز 5.5 % مـن مجمـوع نفقـات الاسـتثمار العمومـي في نفـس الفـترة، مـمّا ينعكـس في نقـص تطويـر وصيانة البنيـة التحتيـة التعليميـة. وتُوجـه الغالبيـة العظمـى مـن الميزانيـة، التـي تصـل إلى 85 %، نحـو نفقـات التأجـير.

عـلى الرغـم مـن أن الإنفـاق عـلى التعليـم شـهد ارتفاعـا طفيفـا بنسـبة 1.92 % بـين 2011 و2018، إلا أن عـدد التلاميـذ زاد بنسـبة 13.24 % خـلال نفـس الفـترة، مـمّا يـبرز الفجـوة المتزايـدة بـين المـوارد المتاحـة والاحتياجـات. عـلاوة عـلى ذلـك، انخفضـت حصـة الميزانيـة العامـة للتعليـم مـن الميزانيـة العامـة للدولـة مـن 15.9 % في 2010 إلى 10.2 % في 2024، مـمّا يعكـس تراجعـا مقلقـا في الالتـزام الحكومـي بتمويـل هـذا القطـاع الإسـتراتيجي.

بـين عامـي 2021 و2024، تطـور الإنفـاق الحقيقـي - أي باعتبـار التضخّـم - عـلى مهمـة التربيـة، سـلبيا بمعـدل 2.3- %، مـمّا يشـير إلى ضرورة إعـادة النظـر في سياسـات تخصيـص المـوارد لتأخـذ بعـين الاعتبـار التحديـات الاقتصاديـة الأخـرى كالتضخـم، مـن أجـل ضـمان تحقيـق جـودة التعليـم والارتقـاء بمسـتوى خدماتـه.

4. تقييم آثار العوامل الاقتصادية وسياسات صندوق النقد الدولي على حق التعليم

لإجراء تحليل شامل ودقيق قمنا برصد عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على كُلٍ من أصحاب الحقوق والمسؤولين المكلفين بحمايتها والسهر على تحقيقها. وبذلك نتمكن من معرفة الأسباب الأخرى التي عرقلت نجاح الجهود المبذولة (إن وجدت) لحل المشاكل والنقائص التي يشهدها الحق في التعليم. في هذا السياق سنحاول أوّلا البحث عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قد تكون ساهمت في تدهور الحق في التعليم والمساس به، ثمّ سنتحول إلى النظر في الضغوط على الدولة التي قد تكون أثّرت في قدرتها على اتخاذ الخطوات المناسبة لإعمال الحق في التعليم والتمتع به. إثر هذا التحليل سنتمكن من استخلاص النتائج بشأن المخرجات وجهود السياسات والموارد، على ضوء المعطيات الإضافية.

أ. القصرين تتصدر نسب الأمية وتشهد تردّي مؤشر التنمية الجهوية

تصدرت القصرين أعلى معدلات الفقر في تونس بنسبة 33.6 % حسب المعهد الوطني للإحصاء عام 2020. حسب دراسة أجراها المعهد مع البنك العالمي[93]، تم إثبات علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الفقر ونسب الالتحاق بالمرحلة التحضيرية ومعدلات انقطاع الأطفال عن الدراسة. حيث نجد أنّ منطقة الوسط الغربي هي أفقر المناطق، وهي المنطقة التي تسجّل أدنى معدلات الالتحاق بالمرحلة التحضيرية وأعلى معدلات الانقطاع المدرسي في المرحلة الابتدائية (خريطة وبيام أسفله).

93 المعهد الوطني للإحصاء، 13 سبتمبر 2020 ، خريطة الفقر بالبلاد التونسية

رسم توضيحي 42 : نسب الفقر حسب الولايات 2020 و معدل الانقطاع عن الدراسة في المدارس الابتدائية (2015) و معدلات الالتحاق بالمرحلة التحضيرية حسب المعتمدية (2015)

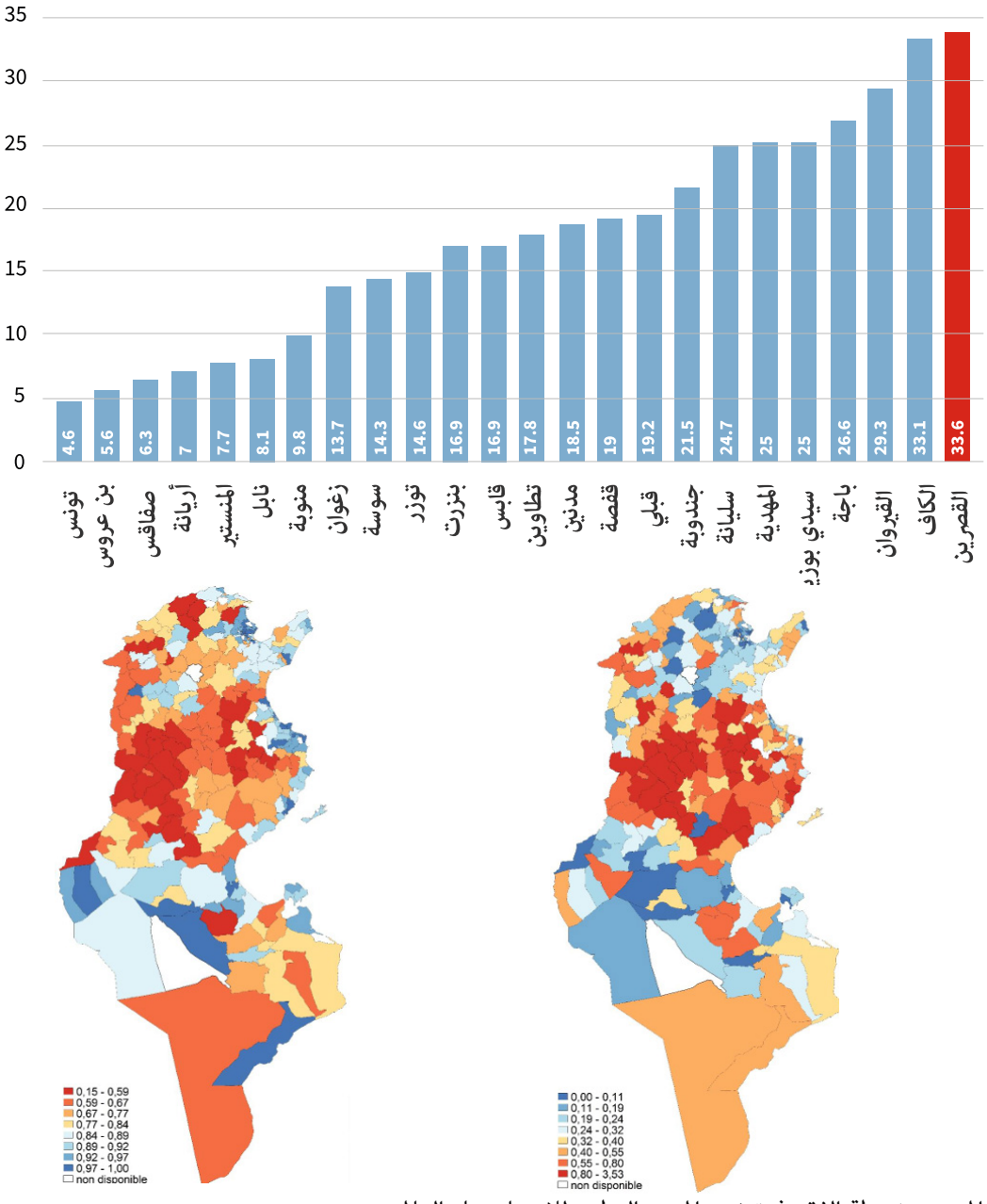

المصدر: خريطة الفقر في تونس، المعهد الوطني للإحصاء، بنك العالمي

أكثر من 50٪ من سكان سبيطلة وتالة وجدليان يعيشون في حالة فقر، وتعاني أفقر المعتمديات من تدني مستوى التعليم وضعف البنية التحتية الأساسية ومشكلة الانقطاع المدرسي. كما تعاني معتمدية حاسي الفريد، وهي أفقر معتمدية في تونس، من ارتفاع نسبة الانقطاع المدرسي.

كما يُعتبر تراجع معدلات التنمية في تونس، خاصة في الجهات الداخلية وبالأخص بجهة القصرين التي تحتل المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2021 بـ 0.359 نقطة والمرتبة 24 [94] على مجموع 24 ولاية، من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تفاقم معاناة المدرسة العمومية من ناحية البُنية التحتية.

94 قانون المالية لسنة 2024، التقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمارات

ب. ضغوطات مسلّطة على الدولة التونسية من قبل صندوق النقد الدولي

بعد ابرام الحكومة التونسية اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي في جوان 2013، والذي هو عبارة عن تمويلات قصيرة الأجل، دخلت الحكومة التونسية في برنامج تمويل مشروط ثانٍ مع الصندوق سنة 2016 تحت برنامج تسهيل الصندوق الممدّد، والذي بدأ صرفه في20 ماي 2016 بعد استجابة الحكومة التونسية للإجراءات المسبقة التي يفرضها الصندوق من تمرير لقوانين وتشريعات كان من أبرزها القانون الذي كرّس استقلالية البنك المركزي. وتبلغ قيمة هذا القرض 2.9 مليار دولار، مقابل اعتماد «برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية»[95].

95 Chandoul J., 20/04/2017, Tunisie et FMI : Injustices transitionnelles, Observatoire Tunisien de l'Economie, Policy brief n°3.

تدهور قيمة الدينار التونسي مقارنة بالدولار واليورو

في إطار تنفيذ الإجراءات المسبقة لبرنامج تسهيل الصندوق المُمَدَّد، اضطر البنك المركزي التونسي الى التخلي عن سياسة سعر الصرف الخاضعة للرقابة وعن سيطرته على سعر صرف الدينار لصالح قوى السوق، وذلك لتحرير تدفقات رؤوس الأموال، وبشكل خاص التدفقات قصيرة الأجل لرأس المال الخارجي. كما انخفضت قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار بمجرّد المصادقة على قانون استقلالية البنك المركزي في أفريل 2016. وطيلة عمليات المراجعة المُنفَّذة في إطار القرض، الى حدود سنة 2018، واصل صندوق النقد الدولي فرض مشروطيته على تونس بتخفيض قيمة الدينار التونسي مرّة تلو الأخرى، ممّا ترتّب عنه أثار كبيرة[96].

96 بن روين ش.، لواتي ا .، «صندوق النقد الدولي: تبعات تخفيض قيمة الدينار التونسي 2020»، المرصد التونسي للاقتصاد، مذكرة توجيهية رقم 11

يرصد البنك المركزي التونسي التغير في معدل صرف العملات السنوي مقارنة مع الدينار التونسي، وتظهر هذه المعطيات تراجعًا كبيرًا في قيمة الدينار التونسي مقارنة بالدولار واليورو في السنوات العشر الأخيرة كما يوضح الرسم البياني أدناه. حيث ارتفعت قيمة الدولار مقابل الدينار التونسي من 1.7 دينار لكل 1 دولار في العام 2014 إلى 3.11 دينار لكل 1 دولار في العام 2024. ممّا يعني تراجع الدينار مقابل الدولار بنسبة 45 -%. كذلك الحال بالنسبة لليورو، حيث انخفضت قيمة الدينار التونسي، حيث كان اليورو في العام 2014 يُصرف مقابل 2.25 دينار تونسي وغدا يُصرف مقابل 3.48 دينار. ممّا يعني أن الدينار تراجع مقابل اليورو بنسبة 35- %.

كثير من السلع المستوردة سترتفع أسعارها مقارنة بالدينار التونسي بسبب تراجع قيمة العملة المحلية، وهذا ينطبق على عديد السلع التي تعتمد تونس على استيرادها من الخارج ولا تخضع للدعم ممّا يتسبّب في التضخم وانخفاض المقدرة الشرائية. ويمكن لتقييم بسيط لأجور المعلمين في العام 2014، مقارنتها بقيمتها بعملات مثل اليورو والدولار، أن يبيّن التغير في أجر المعلم على افتراض أنّ متوسط أجر المعلّم في العام 2014 بلغ 900 دينار تونسي، ممّا يعني 530 دولار أمريكي، و400 يورو. في حين أنّه في 2024 يقابل أجر المعلّم ذاته 290 دولار و260 يورو. أي أنّ أجر المعلّم اليوم يجب أن يكون بحدود 1650 دينار تونسي ليعوّض فقط التراجع في قيمة العملة. وهذا مجرّد مثال توضيحي ولا يعكس الأرقام الحقيقية.

رسم توضيحي 43: أسعار صرف اليورو والدولار مقابل الدينار التونسي

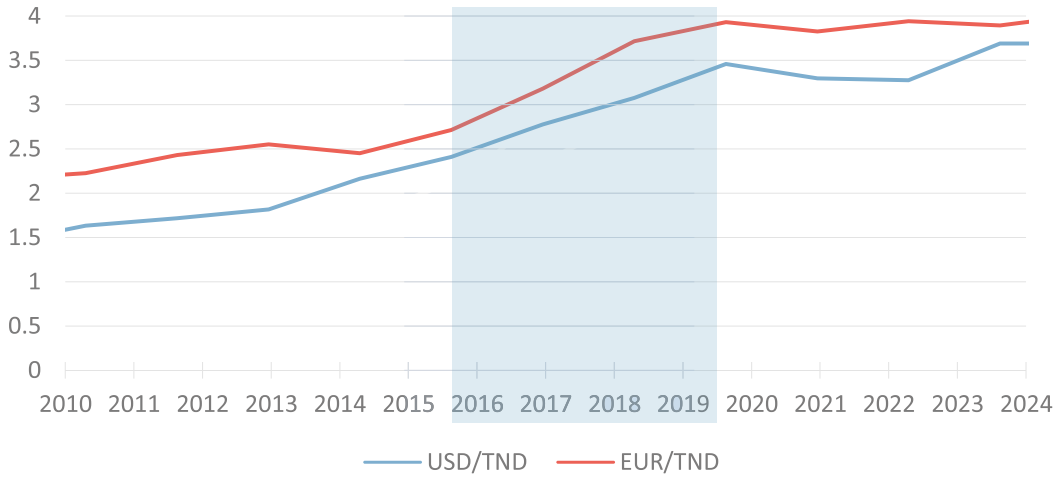

المصدر: البنك المركزي التونسي

أثّر تخفيض قيمة الدينار أيضا على معدّل التضخم منذ أفريل 2016. إذ ارتفعت نسبة التضخم في تونس بشكل رئيسي مع تحرير الدينار في أفريل 2016، ثم تسارعت وتيرتها، خاصة بعد انخفاض قيمة الدينار في مارس 2017. كان مؤشر الارتباط بين التضخم وسعر صرف الدينار/اليورو بين جانفي 2013 ومارس 2016 منخفضا (0,25)، لكنه أصبح مرتفعًا للغاية بين أفريل 2016 وماي 2018 (0,91-). وهكذا فان تحرير الدينار وانخفاض قيمته هما السبب وراء التضخم الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار السلع المستوردة. سجّل التضخم أعلى نسبة له بعد أن اشترط صندوق النقد الدولي على البنك المركزي التونسي تركيز جهوده على مكافحة التضخم، خاصة بعد أن سجّل أعلى مستوى له على الاطلاق في سنة 2018 بنسبة 7,3 % [97].

97 بن روين ش.، (2018) ، التضخم وأسعار الفائدة: فشل صندوق النقد الدولي. تحليل البيانات رقم 18، المرصد التونسي للاقتصاد.

تراجع الأجر الحقيقي للمعلم في ظل تضخم الأسعار وتراجع قيمة الدينار التونسي ممّا تسبب في تدهور القدرة الشرائية للمعلم وتراجع الرفاه الاجتماعي لهذه الفئة الاجتماعية الهامة

تواجه أجور المعلمين عوامل اقتصادية تُضعف من قيمة الأجر الذي يتقاضونه. تتمثل هذه العوامل بانخفاض قيمة الدينار التونسي مقارنة بالعملات الأجنبية، كما تتآكل الأجور مقابل التضخم الذي يشهده الاقتصاد التونسي والذي غدا سمة أساسية له في السنوات الأخيرة، ما تسبّب بارتفاع كبير في أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية ممّا يعني تراجع المستوى المعيشي للمعلم. تجتمع هذه العوامل مع غياب تعويض كافٍ للعاملين في قطاع التعليم عن التراجع في قيمة الأجر الحقيقي الذي يتقاضونه. نتتبع هنا مسار التغيّر في هذه العوامل على مدى 10 - 15 سنة الأخيرة وفق ما يتوفر من معطيات.

سياسات التقشف وتراجع الخدمات العامة تسببت في تراجع الوضعية المالية للمدرسة وللمعلم

اعتمدت الدولة التونسية بحكوماتها المتعاقبة ما بعد ثورة 2011 اجراءات تقشفية تنفيذا لمشروطية صندوق النقد الدولي، من خلال تقليص الإنفاق الاجتماعي وتقليص نفقات الوزارات ذات الخدمات الاجتماعية[98]، وذلك بهدف تحقيق التوازن المالي في الميزانية. حيث لا تزال خدمة الدين مصدر استنزاف للميزانية. إذ شهدت، وفقا لقانون المالية لسنة 2024، زيادة بنسبة 18.7 %، ممّا سيجعلها في مستويات عالية وغير مسبوقة لتُشكل 31.7 % من حجم الميزانية العامة للدولة، 41.3 % من حجم النفقات، و14.08 % من إجمالي الناتج المحلي[99]. تنافس خدمة الدين الإنفاق على الخدمات العامة، وتتسبب في زيادة العجز ممّا يخلق حالة ازدياد للتداين، والتي ستستمر في استنزاف الميزانية وتؤثر على توفر الخدمات العامة وجودتها، في ظلّ غياب حلول ذاتية وجذرية.

98 فتحية بن سليمان ،22 فيفري 2022، موجز الميزانية 2022: هل يحافظ قانون المالية على الدور الاجتماعي للدولة؟، المرصد التونسي للاقتصاد

99 سحر فضيلة، (18 فيفري 2024)، قانون المالية 2024: بين الخطاب السياسي وواقع السياسات، المرصد التونسي للاقتصاد

على مرّ السنوات، أثّر هذا التقليص شبه الثابت في الانفاق على هذه القطاعات الهامة والحيوية في ظلّ ارتفاع الطلب المنوط بالزيادة بأعداد السكان والحاجة إلى مزيد من الاستثمار والتطوير. انعكس كل ذلك في ضعف وتراجع جودة الخدمات العمومية، منها الصحة والتعليم والنقل، وتراجع دعم السلع الأساسية، بما فيها الوقود والكهرباء، والذي تم استبداله بالإعانات الموجَّهة وغيرها من برامج الدعم المخصصة

لفئات معينة تحت املاءات الصندوق. يتطلب التراجع في توفر وجودة الخدمات العامة زيادة من الأسر لإنفاقها على الصحة والنقل وارتفاع تكلفة فواتير الكهرباء والوقود. في ظلّ المستوى المتدني لأجر المعلم، والذي أشرنا له سابقا، تزيد خصخصة الخدمات العامة من الثقل على كاهل المعلم بمزيد من النفقات التي سيضطر لتحملها الآن بعد أن كان يحصل عليها سابقا بشكل مجاني أو بأسعار في المتناول وجودة مقبولة لا تضطره للتوجه للقطاع الخاص والتكفّل بتكاليف اضافية. على سبيل المثال يقارب الإنفاق الذاتي للأفراد على الصحة حوالي 37 % مقابل 59 % إنفاق حكومي، في حين سجلت الدول الأوروبية نسب إنفاق حكومي مرتفعة على الصحة تصل إلى 79 % [100].

ووفقًا لليونيسف، يُعدّ انخفاض الأجور عاملًا رئيسيًا وراء تغيّب المعلمين عن العمل والتدريس، اللجوء الى حلول كالدروس الخصوصية، واستنزاف الأدمغة من المعلمين الأكفاء من مهنة التدريس أو توجههم الى المدارس الخاصة.

وكشفت دراسة لليونيسف [101] ، قارنت أجور المعلمين في التعليم الابتدائي في أكثر من عشرين بلدا، أنّ العديد منها كانت بالفعل قريبة من خط الفقر في عام 2009، في حين قد طالب صندوق النقد الدولي هذه الدول بوضع حدّ أقصى أو خفض كتلة أجور القطاع العام في الفترة 2009 - 2011.

تشير أمل الرضواني، الكاتبة العامة المساعدة للجامعة العامة للتعليم الأساسي التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، إلى أنّ «شهرية المعلم متدنية جدا، وإلى جانب تدني الأجر لا يجد المعلم صحة عمومية للتداوي، ولا يجد نقل لائق يحفظ له كرامته ويمكنه من الوصول إلى مكان عمله، كذلك لا يجد سكن اجتماعي، ولا يمكنه الحصول على هندام لائق وهو من متطلبات العمل وجميعها متطلبات أساسية لا يمكن للمعلم تلبيتها بالأجر الشهري المحدود الذي يتقاضاه». كما تشير إلى أن هذا التهميش الذي يُمارس في حق المعلم بدأ مع بداية سياسات الخصخصة والتراجع في الإنفاق على التعليم والقطاعات الاجتماعية الأخرى.

باتت آثار الضغط المُمَارَس من قبل صندوق النقد الدولي على الحكومات التونسية، كاشتراطات لتجديد القروض والمتمثلة بوقف الانتدابات والضغط على كتلة الأجور، واضحة على حياة التونسيين بشكل عام، ونخص منهم بالذكر والدراسة هنا المعلّمين.

تخفيض الموارد البشريّة لوظيفة التعليم شرط من شروط صندوق النقد الدولي

شهد عدد الموظفين بوزارة التعليم، ومنهم المعلمون في التعليم الأساسي، تراجعًا على المستوى الوطني، بما في ذلك ولاية القصرين، بين عامي 2016 و2019. وقد تزامن هذا الانخفاض مع اتفاقية تونس مع صندوق النقد الدولي ومطالبتها بـ»اصلاح الوظيفة العمومية والتحكم في كتلة الأجور». ومع ذلك، لوحظ ارتفاع واستقرار عدد المعلمين حتى حدود عام 2023، ممّا يمكن تفسيره جزئيًا بالانتدابات الجديدة للمعلمين النواب.

تزامن تخفيض عدد المعلمين مع قرض صندوق النقد الدولي، والذي يعود لعدة أسباب مرتبطة بالالتزامات المالية للدولة لسداد الديون الخارجية. إذ تشترط الجهات المانحة عادةً تقليص كتلة الأجور في القطاع العام كجزء من برامج الإصلاح. وقد شملت هذه السياسات رفع سنّ التقاعد، وتقليص عدد الموظفين عبر التسريح والتجميد، ممّا أثر بشكل مباشر على عدد المعلمين في المدارس. أدت هذه الإجراءات إلى تجميد الانتدابات الجديدة، ممّا ساهم في زيادة الاكتظاظ في الفصول الدراسية. فقد كان للحدّ من عدد المعلمين تأثير سلبي على جودة التعليم، حيث أصبح المعلمون يتحملون أعباءً إضافية، عدا عن أن زيادة عدد التلاميذ في الفصل تعني تقليص حصة كل تلميذ من وقت الدرس وتردّي مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ.

Ibid 100

Rowden R., June 2011," 101 Impacts of IMF Policies on National Education Budgets and Teachers : Exploring Possible Alternatives and Strategies for Advocacy " , Education International Research Institute

رسم توضيحي 44: نسبة تطور عدد المعلمين في التعليم الابتدائي العمومي

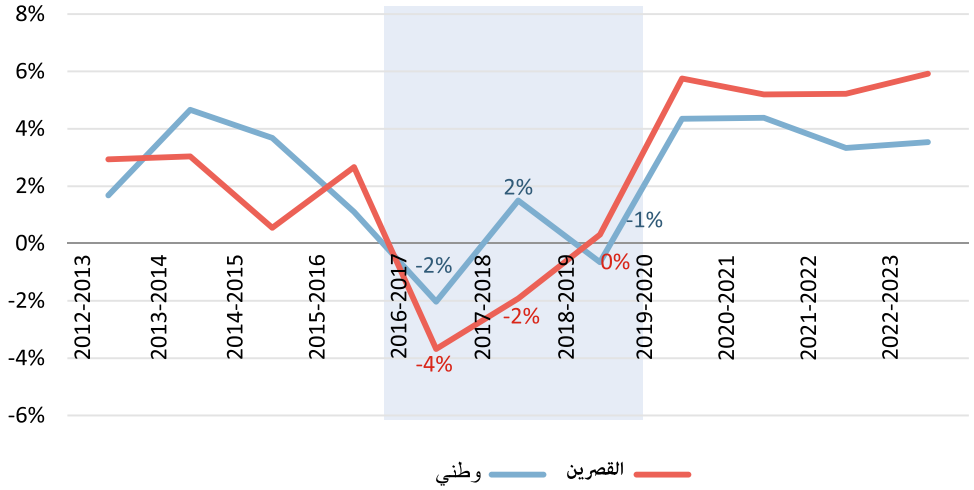

المصدر: وزارة التربية

يُعتبر هذا التراجع في عدد المعلمين، كنتيجة حتمية للسياسات التقشفية التي تتماشى مع شروط الجهات المانحة، أحد أسباب تراجع ولا عدالة النظام التعليمي في تونس وأحد المسبّبات الأساسية لانتهاك الحق في التعليم.

ت. دور الخوصصة وبرامج الإصلاح الهيكلي في تراجع الحق في التعليم

الخوصصة وبرامج الإصلاح الهيكلي في تونس تساهم في ازدهار التعليم الخاص على حساب التعليم العمومي

لجأت تونس الي صندوق النقد الدولي في مرحلتين رئيسيتين، في مرحلة أولى أفضت الى وضع برنامج الإصلاح الهيكلي من 1986 الى 1992، ثمّ في مرحلة ثانية امتدت من 2013 الى 2020 حيث دخلت تونس في ثلاث برامج قروض. وقد تزامنت هاتان المرحلتان مع تمويل البنك الدولي لمجموعة من البرامج الهادفة لوضع أسس اعادة الهيكلة التشريعية والتنظيمية والاقتصاديّة، ممّا أدى الى اتخاذ مجموعة من تدابير التقشف لتحقيق التوازنات المالية، وذلك على حساب رفاه التونسيين[102]. كما تهدف هذه التدابير بالأساس الى تخفيض تكاليف الأجور والغاء الدعم وخوصصة المنشآت العموميّة واعطاء الأولوية للاستثمارات الاجنبية، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقليص دور الدولة التنظيمي والاجتماعي والحدّ من الانفاق الاجتماعي، وكذلك الحفاظ على مرونة سعر الصرف[103].

أدّت هذه السياسات إلى تراجع كبير في الاستثمار في البنية التحتية، ممّا أثّر سلبا على جودة الخدمات العامة، وخاصة التعليم. يوضح الشكل أدناه النموّ المطرّد في عدد المدارس الخاصة في المرحلة الابتدائية خلال العقد الماضي، وهو ما يمكن اعتباره نتاجًا لضعف منظومة التعليم العمومي والحاجة إلى ملئ الفراغ في هذا القطاع الأساسي. تشير الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن وزارة التربية إلى أن عدد المدارس الابتدائية الخاصة بلغ 684 مدرسة حتى عام 2023، موزَّعة على مختلف مناطق البلاد، بما في ذلك المدن الداخلية مثل القيروان وسيدي بوزيد والقصرين. وقد شهدنا نموًا هائلًا بين عامي 2013 و2018، وهي الفترة التي تتوافق مع القروض التي تعاقدت عليها تونس مع صندوق النقد الدولي، حيث بلغ معدل الزيادة 36 % (وقد بلغت نسبة تطور المدارس الابتدائية الخاصة في 2015/ 2016 عتبة 70 %). وقد تباطأ هذا النمو منذ عام 2019، ليسجّل معدل 4 %. في المقابل، شهدت المدارس العمومية تدهورا ملحوظا نتيجة الإهمال في المنشآت وتجهيزاتها، ممّا جعلها غير قادرة على استيعاب الزيادة المطّردة في عدد التلاميذ.

102 أليريزاف، تأثير المؤسسات المالية الدولية على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. الهامش الدائم: المؤسسات المالية الدولية والإصرار على التبعية الاقتصادية لتونس. فريدريش ايبرت شتيفتونغ.

IMF COUNTRY REPORT, 103 02 Février 2021, STAFF REPORT FOR THE 2021 ARTICLE IV CONSULTATION

رسم توضيحي 45: تطور عدد المدارس الابتدائية الخاصة بين 2009 و2024

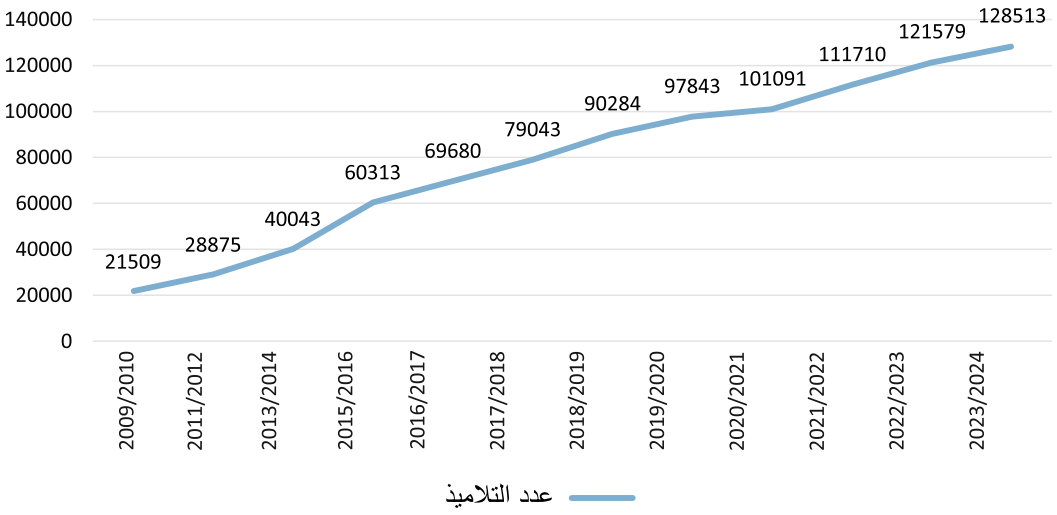

المصدر: وزارة التربية، الاحصاء التربوي السنوي

عملت الدولة منذ حقبة بن علي، وبالأخص خلال فترة اكتتاب القروض، على دعم وتشجيع الاستثمار الخاص في التعليم. تجسّد ذلك في عدد من التشريعات التي وضعتها الدولة عبر مجلة الاستثمار والأمر عدد 486 [104] المؤرخ في 22 فيفري 2008 الذي يحدّد شروط انشاء مؤسسات تعليمية خاصة، والذي يمنح في فصله الخامس امتيازات للمستثمرين في التعليم الخاص تتمثل في منحة استثمار أقصاها 25 % من كلفة المشروع، تكفّل الدولة بـ 25 % من الأجور للمدرسين التونسيين لمدة لا تفوق 10 سنوات، تكفّل الدولة بمساهمة الأعراف، وضع أراضي على ذمة المستثمرين.

104 الأمر عدد 486 لسنة 2008 المؤرخ في 22 فيفري 2008 والمتعلّق بضبط شروط الترخيص في احداث مؤسسات تربوية خاصة وبتنظيمها وتسييرها.

في ظل هذه الظروف، شهدت المدارس العمومية تدهورا ملحوظا، حيث أُهملت المنشآت وتجهيزاتها، ممّا جعلها غير قادرة على استيعاب الزيادة في عدد التلاميذ. وفي المقابل، ارتفع بشكل ملحوظ عدد المدارس الابتدائية الخاصة، ممّا يعكس فجوة متزايدة بين التعليم العام والخاص وميل متزايد تجاه خوصصة القطاعات العمومية من خلال إضعافها.

رسم توضيحي 46: تطور عدد التلاميذ بالمدارس الخاصة بين 2009 و2024

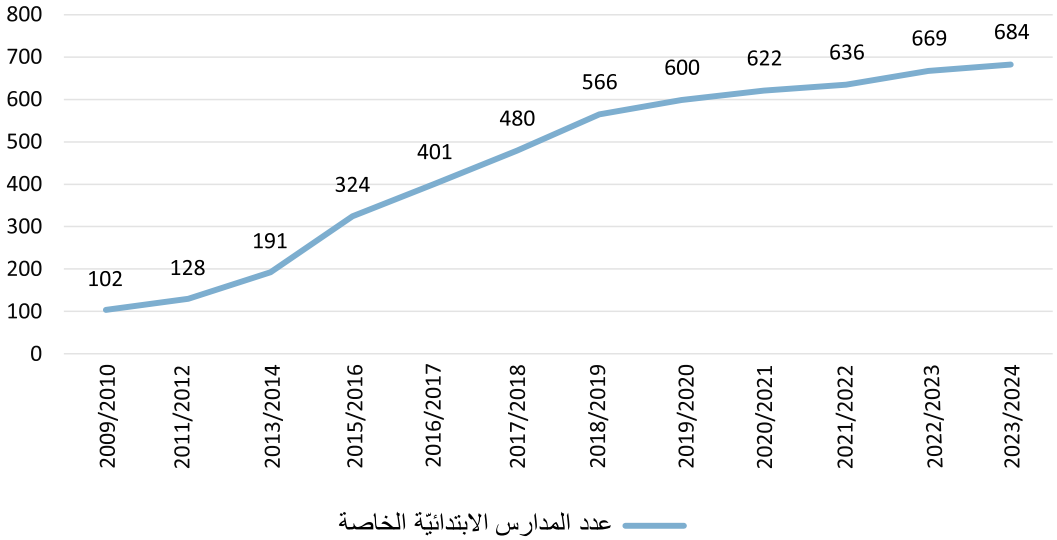

المصدر: وزارة التربية

وبشكل متوازٍ، تطور عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية الخاصّة من 21,509 تلاميذ في السنة الدراسية 2009/ 2010 إلى 128,513 تلميذًا في السنة الدراسية 2023/2024، ممّا يشير إلى تضاعف العدد ستّ مرّات. هذا الارتفاع الملحوظ مقترن بتراجع جودة التعليم العمومي، والذي تزامن مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام 2016. يتوافد إلى هذه المدارس الابتدائية الخاصة أكثر من 100 ألف تلميذ من إجمالي أكثر من 1.3 مليون تلميذ مسجّلين في المرحلة والابتدائية، وهو ما يمثّل حوالي 8 % من إجمالي

التلاميـذ المسـجّلين في المرحلـة الابتدائيـة. تعكـس هـذه الفجـوة المتزايـدة بين التعليـم العـام والخـاص انقسـاما واضحـا في المشـهد التعليمـي، حيـث يوفـر النظـام العمومـي خدمـات متواضعـة لفائـدة النسـبة الأكبر مـن المتعلـمين مـن الطبقـات الفـقيرة والمتوسـطة، بيـنما يتمتـع النظـام الخـاص بمسـتويات رفيعـة مـن الخدمـات لصالـح أقليـة محظوظـة.

تواجـه تونـس تحديـات كـبيرة في نظـام التعليـم نتيجـة السياسـات الاقتصاديـة المفروضـة مـن قبـل اتفاقيـات صنـدوق النقـد الـدولي، والتـي تتطلـب تنفيـذ سياسـات تقشـف صارمـة تـؤدي إلى تدهـور الخدمـات العموميـة، بمـا في ذلـك التعليـم. يتـجلى هـذا التدهـور في وضعيـة المـدارس العموميّـة التـي تعـاني مـن نقـصٍ حـادٍ في البنيـة التحتيـة والمـوارد الأساسـية، ممّا يجعـل البيئـة الدراسـية غير ملائمـة. مـع تزايـد خصخصـة التعليـم، تصبـح الفئـات الهشّـة غير قـادرة على الوصـول إلى التعليـم الجيـد، بيـنما يسـتفيد الأغنيـاء مـن خدمـات تعليميـة أفضـل. يسـاهم انخفـاض نسـبة المعلـمين إلى التلاميـذ في زيـادة عـدد التلاميـذ في الفصـول، ممّا يقلّـل مـن فعاليـة التعليـم ويـؤدي إلى ارتفـاع حـالات الانقطـاع المـدرسي، حيـث يضطـر العديـد مـن التلاميـذ، خاصـة مـن الأسر الفـقيرة، إلى تـرك الدراسـة بسـبب البعـد عـن المدرسـة أو بسـبب عـدم قدرتهـم على تحمّـل تكاليـف التعليم. كما أن الأوضـاع الصحيـة في المـدارس تتدهـور، حيـث تفتقـر العديـد مـن المؤسسـات إلى المرافـق الصحيـة الأساسـية والميـاه الصالحـة لـلشرب، مـا يعـرّض صحـة التلاميـذ للخطـر. في ظـلّ انخفـاض المـوارد البشريـة، تتراجـع جـودة التدريـس، ويزيـد تجميـد التوظيـف مـن الضغـوط على المعلّـمين الحالـيين، ممّا يـؤدي إلى تفاقـم الأعبـاء النفسـية وعـدم الاسـتقرار الوظيفـي.

V. التوصيات والسياسات المقترحة

في ختام هذه الدراسة، يؤكد المرصد التونسي للاقتصاد أن التشخيص الذي تقوم به هذه الدراسة هو تأكيد لحالة التراجع الحاصل في قدرة الأطفال في القصرين على النفاذ إلى الحق في التعليم بدون تمييز والتي كانت محور العديد من الاحتجاجات النقابية.

كما تقدم تفسيراً للأسباب الاقتصادية والهيكلية التي تدفع شريحة كبيرة من الأطفال إلى الانقطاع عن الدراسة أو اللجوء إلى التعليم الخاص الذي ينقض حقهم في النفاذ إلى مجانية التعليم التي يكفلها الدستور والمواثيق الدولية.

يحمل على الدولة اليوم إكساب الدستور التونسي مضمونه وتفعيل التعهدات المُلزمة التي امضت عليها مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الالتزامات الدولية في إطار عضويتها في منظمة الأمم المتحدة. إلى جانب السعي تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وبالأخص الهدف رقم 4 الذي يربط تحقيق جودة التعليم بتحقيق العديد من الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، إذ يُمكّن الناس من الخروج من دائرة الفقر، إضافة إلى الحدّ من عدم المساواة وتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

على اعتبار الالتزامات المذكورة في الفقرة السابقة، وبناء على المبادئ الأساسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلخص الالتزامات المحددة للدول والذي تفصله منهجية أوبرا المعتمدة في عملنا هذا، يحمل على الدولة:

أولاً:

الالتزام بتحقيق النتائج وهو أن تضمن الدولة :

1. التوفير الآني للحد الأدنى من النفاذ إلى التعليم للأطفال في سن التمدرس
2. عدم التراجع في مكتسبات هذا الحق
3. عدم التمييز على أساس الجنس أو المستوى الاجتماعي أو الجهة

ثانيا:

الالتزام بالتنفيذ ويعني ذلك اتخاذ الخطوات السياساتية اللازمة قانونيًا وقضائيًا وماليًا وإداريًا ورمزياً لضمان تحقق النفاذ إلى الحق في التعليم وذلك من خلال:

4. اتخاذ خطوات فعلية، وإن كانت متدرجة، نحو تفعيل الحق في التعليم للجميع
5. استخدام أقصى الموارد المتاحة لتمويل السياسات

بناءً على التشخيص وتحليل الانتهاكات المقدمة وعلى اعتبار إطار التعهدات المذكورة أعلاه، نتقدّم في ما يلي بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها تعزيز الحق في التعليم في ولاية القصرين بصفة خاصة، وفي بقية الجهات بصفة أشمل:

1. ضرورة مراجعة الأهداف الإستراتيجية والمؤشرات ومعايير القياس بما يضمن تفعيل الأولويات الوطنية

أ. مراجعة أهداف البرامج الوزارية على ضوء نقاط الضعف والمحاور الإستراتيجية لمهمة التربية متلائمة مع واقع المدرسة اليوم ومع مستوى التحديات التي تجابهها

بالرجوع إلى التقرير المرافق لميزانية مهمة التربية لسنة 2024 1، يمكن أن نتبين أنه على الرغم من التشخيص الجدي لنقاط ضعف المنظومة التربوية وإرساء المحاور الإستراتيجية لمهمات التربية لتلافيها، إلا أن الأهداف الإستراتيجية للبرامج في تعارض مع التشخيص ولا تضع نقاط الضعف ضمن الأولويات. على سبيل الذكر لا الحصر، نرى أن تدهور البنية التحتية من بين نقاط الضعف التي يأتي عليها التقرير، وينزل ضمن المحور الثاني من المحاور الإستراتيجية للمهمة. إلا أنه لا يوجد أي هدف إستراتيجي على مستوى برامج الوزارة يعمل على تطوير البنية التحتية ويسمح بترجمة المحار الإستراتيجي إلى برنامج عمل ملموس.

نرى أيضاً أن الأهداف الإستراتيجية للبرامج الوزارية لا تأخذ بعين الاعتبار المطالب الأساسية لأصحاب الحق والعاملين في المهنة على الرغم من تواتر حركات الاحتجاج والمطالب المدعومة بالأرقام. إلى جانب ذلك، عدم نشر ميزانية 2025 لا يسمح بمعرفة أولويات مهمة التربية للسنة الجارية.

لهذه الأسباب، يوصي المرصد بما يلي:

- يجب مراجعة الاتساق بين نقاط الضعف والمحاور الإستراتيجية من جهة، والأهداف الإستراتيجية للبرامج من جهة أخرى لتكريس توجه يستجب لنقاط الضعف ويعمل على تلافيها.
- يجب أن تضع الدولة في أعلى سلم الأولويات الإستراتيجية تحسين وصيانة البنية التحتية للمدارس وتوفير الموارد البشرية بالعدد والتكوين الكافيين خاصةً في المناطق المهمشة والنائية مع تعزيز مكانة وحقوق المربين.
- النشر الفوري لميزانية وأولويات المهمة للسنة الجارية والالتزام بنشر هذه المعطيات في الأجل القانونية حسب القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019.

ب. مراجعة اتساق مؤشرات قياس نجاح العملية التربوية مع نقاط ضعف المنظومة التربوية والمحاور الإستراتيجية لمهمة التربية

بالرجوع للمؤشرات المدرجة في التقديم العام المصاحب لميزانية مهمة التربية لسنة 2024 2، فإننا نلاحظ المؤشرات المعتمدة لا تسمح بقياس الأهداف المعلنة.

نلاحظ أيضاً، أنه رغم أن الوزارة تنتج العديد من البيانات، وتنشر البعض منها للعموم، إلا أنه لا يتم تحليل هذه البيانات بعمق واستخدامها في الإستراتيجيات الوزارية بما يحسن الولوج للحق في التعليم. في هذا السياق يوصي المرصد بما يلي:

- إعادة صياغة مؤشرات قياس الأداء بما يسمح بقياس حقيقي وفعلي لأهداف البرامج، بحيث لا تقتصر المؤشرات على قياس نتائج عملية التدريس فقط -نسبة التلاميذ المتحصلين على 10 فما فوق مثالا-، بل أن تكون أيضا قادرة على قياس مدى توفير الدولة للظروف الملائمة لسير العملية التربوية.
- يمكن اعتماد معايير النفاذ إلى الحق في التعليم كمرجع في وضع مؤشرات الأداء ومن بينها معيار التوفر بالنسبة للبنية التحتية الآمنة والملائمة والموارد البشرية بالعدد والتكوين الكافيين إلى جانب الوصول المادي (النقل والطرقات وكفاية الأقسام) والمالي للخدمة التربوية أو مدى ملاءمة البرامج.
- تعزيز ذلك بمؤشرات لقياس عدم التمييز بين الأطفال على أساس الجنس أو المستوى الاجتماعي أو الجهة وعدم التراجع في مكتسبات هذا الحق.
- تعميق تحليل البيانات واستخدامها في صياغة الأولويات الوزارية للمهمة.
- نشر نتائج المؤشرات التي توصلت إليها مصالح الوزارة سنوياً واتاحتها للمهتمين للاطلاع عليها.

2. توصيات لتوفير الحد الأدنى المطلوب للتمتع بالحق في التعليم وضمان عدم التراجع وعدم ا لتمييز

أ. في توفير التعليم وضمان جودته

توفير إطار مدرسي آمن وملائم

- توفير بيئة مدرسية محميّة تتسم بالأمان، بالأخص في المناطق الجبلية بولاية القصرين.
- إعطاء الأولوية للاستثمار العمومي في تحسين البنية التحتية الصحية في المدارس الابتدائية للتلاميذ والأساتذة، من خلال بناء وتوفير مرافق صحية ملائمة ومراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي، وبصيغ دامجة لذوي الاحتياجات الخاصة وتوفيرها في كل مدارس الولاية وفي المناطق الداخلية والريفية بالأخص. عدا عن تزويدها بالماء الصالح للشرب بصفة متواصلة ودون انقطاع للحفاظ على النظافة،وتوفير المغاسل بجانب المجموعات الصحية، خاصة في المناطق الريفية مثل حاسي لفريد، العيون، وجدليان من ولاية القصرين. حيث تفتقر هذه المناطق إلى تلك الخدمات الأساسية، ممّا يعرّض التلاميذ لمخاطر الأمراض المعدية ويؤثر سلبًا على صحتهم وسلامتهم.
- توسيع نطاق وعدد المدراس المرتبطة بشبكات المياه من «الصوناد» إلى جميع المدارس الابتدائية لتوفير المياه الصالح للشرب والتأكد من خلوه من أي جراثيم أو ميكروبات يمكن أن تتسبب بأمراض وسوء تغذية للتلاميذ.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود حاجة ملحة لزيادة عدد بيوت التمريض في المدارس في ولاية القصرين. كما وجدت ضرورة لمتابعة الحالة الصحية للتلاميذ في المدارس من خلال تنظيم وزارة الصحة حملات لإجراء فحوصات طبية في المدارس وتقديم العلاجات المطلوبة واللقاحات للأمراض الأكثر انتشارا .
- توسيع وزيادة عدد المدارس المرتبطة بشبكة الصرف الصحي وتوفير الطرق المراعية للصحة والسلامة الجسدية والبيئية في التخلص من مياه الصرف الصحي من المدراس.

توفير إطار تربوي محفوظ الحقوق بالعدد والتكوين الكافيين

- تخصيص الموارد البشرية المؤهلة بالأعداد الكافية لتغطية احتياجات المدارس في القصرين ومعتمدياتها المختلفة، بحيث لا ينتقص حق التلاميذ في وقت التمدرس بحسب مكان سكنهم، وأن يكون التعليم متوفرا للجميع على نفس القدر من الجودة بين مختلف الولايات.
- تعزيز برامج تدريب المعلمين في مجاليْ التربية وعلم نفس الطفل، بهدف تحسين فهمهم لاحتياجات التلاميذ النفسية والمعرفية، ممّا يساهم في تقديم تعليم أكثر تخصيصًا وملاءمة لكل طفل. هذا قد يستوجب حوارا وتقييمًا للتكوين الأساسي للمدرّسين في البلاد التونسيّة وإحكام الانتداب في القطاع العموميّ (مدارس ترشيح المعلمين والمعلمات، المدرسة العليا لتكوين المعلّمين، مناظرة الكفاءة لأستاذيّة التعليم الثانويّ التي توقّف العملُ بها، مناظرات انتداب المدرسين...) وتعزيز البرامج التكوينية لطلبة الإجازة الوطنية في التربية والتعليم.
- الإسراع في إعادة تقييم أجور المعلمين بما يليق بالمكانة الاجتماعية للمعلّم وينعكس في تحسين وضعه المادّي لضمان الحق في التعليم وجودته وتقليص الفجوة الكبيرة بين أجور العاملين والموظفين في قطاع التعليم مقارنة وبقية الأجور في القطاعات والوزارات الأخرى.
- من الضروري تقليص الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية، إذ تؤثّر الفصول المكتظة سلبًا على جودة التعليم، وتحدُّ من قدرة المعلّم على تقديم تعليم يلبّي احتياجات كل تلميذ على حِدة. وذلك عبر سدّ النقص الهيكلي في عدد المعلّمين من خلال الإنتدابات.

ب. في الوصول للتعليم

تكريس مجانية التعليم من خلال تقليص التكاليف الإضافية المثقلة لكاهل المواطن

- يجب التصدي لمحاولات خصخصة التعليم، حيث زادت سلعنة التعليم من تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وقوضت فكرة «المصعد الاجتماعي»، الذي يتيح للجميع فرصًا متساوية للنجاح والتطور الاجتماعي.

توفير النقل المدرسي الآمن

- توفير وسائل نقل عمومية آمنة ولائقة لضمان وصول التلاميذ إلى مدارسهم بأمان.
- اعتمادا على معيار إتاحة الوصول ونظرًا لبُعد المدارس عن مكان السكن في ولاية القصرين وغياب وسائل نقل عمومية بصورة كافية، لا بدّ من اتباع «التمييز الايجابي» لصالح المناطق الريفية بالأساس عبر منحها حصة أكبر من وسائل النقل المدرسي التي ستساهم في تقليص عبء تكلفة التعليم على الأسر محدودة الدخل والفقيرة.
- إلغاء نظام الفِرَق الذي يخرق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين التلاميذ إذ يقلّل هذا النظام من الوقت المخصّص للتعلّم وينتهك حقوق التلاميذ في النفاذ إلى تعليم ذي جودة وتحصيل معرفي متكافئ وتعويضه إما بدعم الموارد البشرية في المدارس المعنية أو بتخصيص نقل مدرسي كافي لتلاميذ تلك المدارس تسهيل نفاذهم لنفس الظروف التعليمية التي يتمتع بها الأطفال في بقية الجهات.

دعم الفئات الهشة

دعم الأليات التي تجعل من المدارس دامجة فعليا على مستوى البرامج والبنية التحتية لحاملي الإعاقة وتأهيل المدرسين بما يساعدهم على التعامل بمهنية في حالة تواجد أطفال ذوي صعوبة في التعلم في اقسامهم.

تحسين إدارة وتوزيع الوجبات المدرسية، بحيث تُعطى الأولوية لتوفير وجبات صحية وكافية لجميع التلاميذ، مع تعزيز دور الديوان الوطني للخدمات المدرسيّة والرقابة على اضطلاعه بكامل مهامه في علاقة بتمويل الإعاشة وإدارتها، بعيدًا عن تحميل مديري المؤسسات التربوية عبء هذه المهمة.

تنفيذا للالتزامات المتعلقة بمجانية التعليم، لا بدّ من مراجعة قيمة المنح المدرسية الممنوحة للعائلات المعوزة وتوفير كافة السُبل الكفيلة بوصول التلميذ إلى مقعد الدراسة بأقل تكلفة ممكنة، ومنها توفير النقل العمومي، الكراس المدعم، والوجبة المدرسية الصحية.

ت. في القبول والملاءمة

- العمل على تحديث الأساليب التعليمية بالتعاون بين المعلمين، المسؤولين، والإطار التربوي، لضمان توفير بيئة تعليمية حديثة وفعّالة تراعي احتياجات التلاميذ في مختلف المجالات.
- يجب إعادة النظر في نظام التقييم واستبداله بممارسات تركّز على تحسين الفهم بدلا من الامتحانات التقليدية، والتخلي عن فكرة أنّ الامتحان هو المعيار الوحيد للنجاح أو دليل على الذكاء.
- يجب أن يكون المحتوى التعليمي غير تمييزي يدعم قيم المساواة وملائم ثقافيا لبيئة المتعلم.
- يجب تكييف البرامج التعليمية وبرامج تكوين المعلمين والرسكلة لتكون متناغمة مع التطور ومواكبة للعصر.
- يجب الأخذ في الاعتبار الاختلافات في إيقاع تعلّم التلاميذ على اختلاف قدراتهم داخل الفصل الدراسي الواحد خاصةً التلاميذ الحاملين لإعاقة أو ذوي صعوبات التعلم وتكوين المعلمين بما يمكنهم من تكييف طرق التدريس لتتلاءم مع مختلف الإيقاعات.
- تفعيل اليات مثل التمويل التشاركي لتنظيم استقبال المساهمات المالية للمواطنين والخواص في ميزانيات تحسين المدارس.
- إرساء مسار واضح ومشجع وشفاف لتنظيم عمليات التبرع العيني من المواطنين والمحيط المدرسي.
- تفعيل آلية شفافة وناجعة من أجل تسهيل انخراط الجمعيات المحلية والوطنية والمنظمات في صيانة المدارس مما يدعم مجهود الدولة المالية والبشري

3. توصيات تعزز قدرة الدولة على تخصيص أقصى الموارد المتاحة لتمويل التعليم العمومي

في تعزيز تمويل ميزانية مهمة التربية لضمان نفاذ التلاميذ للحق في التعليم دون تمييز

- على الحكومة العمل على إعادة الاعتبار لأهمية ومركزية التعليم العمومي في أولوياتها على مستوى المخطط الخماسي للتنمية وعلى مستوى قوانين المالية من خلال ما تخصصه من موارد مالية لمهمة التربية بناء على إستراتيجية وطنية تشاركية لإصلاح التعليم.
- تخصيص موارد أكبر للاستثمار العمومي في نفقات مهمة التربية خصوصا في الولايات الاكثر تهميشاً مثل القصرين، من أجل زيادة عدد المشاريع التطويرية المخصصة لهذا القطاع بعد دراسة الاحتياجات وتحديد الأولويات.

تكريس مبدأ عدم التراجع

- عدم السماح بتقليص ميزانية مهمة التربية في قوانين المالية مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التضخم المالي.

الإلتزام بالنسب المرجعية لتمويل التعليم

- رفع مخصصات مهمة التربية لتصل إلى مستوى بين 15 و20%- من النفقات العمومية في قوانين المالية حسب القيمة المرجعية التي حددتها اليونسكو لتمويل التعليم.

تكريس مبدأ التمييز الايجابي بين الجهات في التمويل

- إعادة النظر في توزيع الاستثمارات العمومية، بما يضمن العدالة بين المناطق والتمييز الإيجابي بالنسبة للمناطق الأكثر تهميشاً ويلبّي الاحتياجات المختلفة للسكان في الولايات جميعها ودون استثناء. من شأن ذلك أن يضمن الحق في التنمية المتكافئة، والتي بدورها تنعكس في البنية التحتية (خاصة المدارس) وتُعزّز الحق في التعليم للأطفال في المناطق المهمّشة.

تعزيز ميزانية المدارس واستقلاليتها الإدارية والمالية

تخصيص ميزانية للمدارس الابتدائيّة

- إعادة تقييم قيمة المنح التي تسندها الدولة للمدارس الابتدائية للتجهيز والتسيير، والتي لم تعد تتماشى مع الاحتياجات المتزايدة المرتبطة بارتفاع عدد التلاميذ كل عام والتهالك في المباني والبنية التحتية مع مرور الزمن. إضافة إلى مواءمتها مع مستوى الاسعار ونسب التضخم للتأكد من أنها تكفي لسد الاحتياجات السنوية للمدارس سواء التشغيلية أو التطويرية واللازمة للحفاظ على البنية التحتية.
- سحب الفصل 35 من قانون عدد 9 مؤرخ في 11 فيفري 2008، المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي، حتى تتمتّع المدراس الابتدائية بالاستقلالية المالية والادارية بما يتيح لها فرص أفضل للتمويل وللتصرف في الموارد والاستجابة بطريقة أنجع لحاجيات التلاميذ والمربين.

اتباع اليات أخرى لتعزيز الميزانيات المخصصة للتعليم

- تخصيص موارد إضافية لقطاع التربية عبر إحداث طابع جبائي خاص تصرف عائداته حصريا لدعم منح التجهيز والتسيير التي تسندها الدولة للمدارس الإبتدائية لتحسين الصيانة والظروف التعليمية في المدارس الإبتدائية.

في تعزيز قدرة الدولة على حشد الموارد

تعزيز الإيرادات الضريبية واستخدامها كوسيلة لإعادة توزيع الثروة ومحاربة اللامساواة

- تعزيز تصاعدية الضريبة على الدخل خاصة على الأفراد الذين تتجاوز مداخيلهم السبعين ألف دينار سنويا، عبر اضافة شرائح ضريبية اضافية تُطبق عليها نسب أكثر تصاعدية يمكن أن تصل الى 68% لمن تجاوز دخلهم السنوي ال 500 ألف دينار.

- إرساء ضريبة على الثروات الكبرى ودعم تصاعدية الضريبة على الثروة العقارية وسحب ذلك على المداخيل المتأتية من رأس المال مثل العوائد المتأتية من توزيع مرابيح الشركات.
- تعزيز قدرة إدارة الجباية على إستخلاص الضريبة ومكافحة التهرب والغش الجبائي والتدفقات المالية غير المشروعة.
- مراجعة الإمتيازات الجبائية وترشيدها وربطها بتحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية القابلة للمتابعة والقياس.

تعزيز الشفافية حول اليات التمويل الموجودة

- إحداث منصة للصندوق الوطني للإصلاح التربوي المحدث بمقتضى قانون المالية 2024، تمنح الشفافية حول الموارد المجمعة فيه والمشاريع التي يمولها.
- إدراج الصندوق الوطني للإصلاح التربوي في التقرير الملحق بقانون المالية لسنة 2026 حول الصناديق والحسابات الخاصة ونشره للعموم في الآجال القانونية التي ينص عليها القانون الأساسي للميزانية.

تعزيز المراقبة على شروط القروض متعددة الأطراف

- المحافظة وتعزيز هامش الدولة في سن خياراتها المالية بعيدة عن الإملاءات المصاحبة للقروض متعددة الأطراف وذلك من خلال فرض مسار مصادقة قبلية على إلتزامات القروض من طرف البرلمان:

تلتزم الحكومة خاصةً في القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية العالمية على تنفذ جملة من الشروط التي غالباً ما تتعلق بإتباع سياسات تقشفية مثل تقليص الإنفاق على المرافق الأساسية، وتجميد الانتدابات في القطاعات الحيوية، وتقليص دور الدولة وتدخلها في القطاعات الإجتماعية. من الضروري أن تكون للبرلمان صلاحية المراقبة القبلية لمجموعات الإلتزامات التي تمضي عليها الحكومة من أجل الحصول على القروض والتي ستؤثر لاحقا على خيارات الحكومة في قوانين المالية.

إعادة النظر في دور البنك المركزي

- إعادة النظر في قانون البنك المركزي لاسترجاع دوره في تحريك عجلات التنمية لتمويل الترميم العاجل للبنية التحتية للمؤسسات التي أصبحت تمثل خطراً على التلاميذ واستعادة قدرته على المحافظة على قيمة الدينار للحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطنين، بما فيهم الموظفين والمعلمين في قطاع التربية.

4. توصيات لتحسين الحوكمة والشفافية والنفاذ المعلومة

تحسين جودة المعلومة الإحصائية

- تحسين جودة الإحصائيات المتعلقة بالتعليم وتدقيقها وتوفيرها على محامل قابلة لإعادة الإستعمال من طرف الطلبة والباحثين وعموم المواطنين المهتمين بالشأن العام حرصا على تكريس مبدأ الشفافية وتحسين وسائل مراقبة وتقييم ومساءلة نجاعة السياسات العمومية.
- إعادة تقييم منهجيات الإحصاء المخصصة لتعداد التلاميذ في الفصول ونسب الاكتظاظ، بما يوضح ويراعي اختلاف عدد المتعلمين وأنظمة التدريس بين المناطق الحضرية والريفية. وذلك بتخصيص قسم للإحصائيات المتعلقة بمستوى ونسب الاكتظاظ في الأقسام ذات الفرق. إن الاحصاءات الحالية تتحدث عن أعداد منخفضة للتلاميذ في الاقسام في بعض المناطق الريفية في القصرين. من المهم التوضيح أن ذلك غير دقيق لأنه يخفي وجود أقسام تدرس بنظام الفرق في نفس القاعة أي تجمع قسمين/فريقين من مستويين مختلفين في قاعة درس واحدة وتحت إشراف مدرس واحد وتوزع وقت الحصة المدرسية بين عدة مستويات دراسية وهو ما لا يظهر في الإحصائيات. من هنا ضرورة افراد هذه الحالات بقسم إحصائي مخصوص حتى لتكون الأرقام مرآة تعكس حقيقة الواقع.

تعزيز الشفافية والنفاذ إلى المعلومة على مستوى المؤسسات

- مكننا البحث المكتبي في مختلف التقارير المرجعية لهذه الدراسة خاصةً البحوث المنجزة من المؤسسات الدولية أن نرى أن العديد من البيانات التي تنتجها الوزارة غير متاحة للعموم ولكن نجد أثرها في تقارير المؤسسات العالمية. ندعو إذاً الوزارة إلى:
- نشر كل البيانات المنتجة على مستوى الوزارة وأجهزة الدولة لفائدة المواطنين والباحثين وصناع القرار.
- توفير المعطيات اللازمة للباحثين حول أجور المعلمين العاملين في وزارة التربية بمعزل عن أجور الموظفين حتى يتسنى إجراء تقدير دقيق وشفاف للقيمة الحقيقية لأجر المعلم والفجوة مع الأجور في القطاعات الأخرى.
- تحسين تفاعل الإدارات مع مطالب النفاذ إلى المعلومة حيث لم يتم الاستجابة للعديد من المطالب حول معلومات من المفروض أن تكون متاحة للعموم خاصة وأن الإستجابة لمطالب النفاذ المعلومة هو أحد مؤشرات قيس الأداء تحت هدف تطوير حوكمة المهمة لبرنامج القيادة والمساندة المدرج في التقديم العام لميزانية 2024.

VI. المراجع

1. وزارة الصحة التونسية. تقييم حالة النظافة والبيئة في المدارس الابتدائية في تونس. نوفمبر 2015
2. وزارة التربية التونسية، النشرية السنويّة الاحصائيّة، الاحصاء المدرسي للسنة الدراسيّة 2023/2024
3. وزارة التربية التونسية، النشرية السنويّة الاحصائيّة،الاحصاء المدرسي للسنوات الدراسيّة من 2010 الي 2024
4. وزارة التربية التونسية، المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2016-2020، 2016.
5. وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السّن، التقرير الوطني حول وضع الطفولة بتونس لسنتي 2020-2021
6. المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكني، 2014
7. المعهد الوطني للاحصاء، خصائص أعوان الوظيفة العموميّة وأجورهم لسنوات 2012-2016، 2018.
8. وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2024
9. بن روين شفيق، لواتي، ا، صندوق النقد الدولي: تبعات تخفيض قيمة الدينار التونسي 2020. المرصد التونسي للاقتصاد، مذكرة توجيهية رقم 11
10. المرصد التونسي للاقتصاد.2022. موجز الميزانية 2022: هل يحافظ قانون المالية على الدور الاجتماعي للدولة؟
11. المرصد التونسي للاقتصاد.2024. قانون المالية 2024: بين الخطاب السياسي وواقع السياسات
12. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جسين، منير، «الانقطاع المدرسي الارادي الظاهرة والأسباب»، سبتمبر 2024.
13. الدولة التونسية، نوفمبر 2022، الأمم المتحدة : تقرير وطني مقدم عملا بقراري مجلس حقوق الانسان 5/1 و16/21، فقرة 240، 241،242
14. UNICEF (2010) "Prioritizing Expenditures for a Recovery for All: A Rapid Review of Public Expenditures in 126 Developing Countries," United Nations Children's Fund, New York.
15. Unicef, CRES, «Profil et déterminant de la pauvreté en Tunisie en 2022», Mai 2024.
16. UNICEF, Analyse de la situation des enfants en Tunisie.2020.
17. Ministère de l'éducation, Unicef, Mission d'appui au ministère de l'éducation pour l'approfondissement de l'analyse sectorielle et l'élaboration de plan stratégique, novembre 2022.
18. Rowden R., June 2011, Impacts of IMF Policies on National Education Budgets and Teachers: Exploring Possible Alternatives and Strategies for Advocacy, Education International Research Institute.
19. Saidi B., 22 juillet 2021, "L'état de l'éducation en Tunisie, les enjeux et les réformes nécessaires", Houloul.
20. INS, « Enquête Emploi et Salaires auprès des Entreprises en 2022 Résultats », Edition 2024.
21. INS, « Enquête nationale sur les dépenses, la consommation et le niveau de vie des ménages 2021 : Distribution des causes d'abandon scolaire en pourcentage par grandes régions (%) en 2021 ».

.« INS, Banque Mondiale, Septembre 2020, « Carte de la pauvreté en Tunisie .22

*ITCEQ, Daghari,S, Ben Rabah, Avril 2022, « L'Etat des lieux et disparités du système éducatif tunisien, n°71 .23

Chandoul, (J), 20 Avril 2017, « Tunisie et FMI : Injustices transitionnelles », Observatoire Tunisien de l'Economie, Policy .24
.brief n°3

Shaheed F., 27 juin 2023, Garantir le droit à l'éducation : progrès et difficultés majeures, Rapport de la Rapporteuse spéciale .25
sur le droit à l'éducation, Conseil des droits de l'homme Cinquante-troisième session, Nations Unies

Nations Unies Haut-Commissariat des Droits de l'Homme, 14 Mai 2020, « Visite en Tunisie - Rapport de la Rapporteuse .26
spéciale sur le droit à l'éducation », paragraphe 73

VII. الملاحق

الملحق 1: تأطير المشكلة باستخدام OPERA :

النواتج — ما هي المشكلة من وجهة نظر أصحاب الحقوق؟

جهود السياسة — كيف أثّر سلوك الحكومة على المشكلة؟

الموارد — كيف أثّر استخدام الموارد على المشكلة؟

التقييم — ضمن السياق العام، هل تتحمّل الحكومة مسؤولية المشكلة؟

الملحق 2: تخطيط المشكلة باستخدام OPERA:

النواتج	كيف تغيّر الوضع مع مرور الزمن؟	هل هناك اختلافات بين المجموعات؟	كيف يتم حرمان الأشخاص من رفاههم؟
جهود السياسة	إلى أيّ مدى كانت عملية صنع السياسات تشاركية؟	كيف تُرجمت القوانين والسياسات النظرية إلى سلع وخدمات فعلية؟	ما هي القوانين والسياسات التي سنّتها الحكومة؟
الموارد	إلى أيّ مدى كانت عملية تحديد الميزانية تشاركية؟	ما هي الموارد التي تم جمعها أو كان بالإمكان جمعها وكيف؟	ما هي الموارد التي تم تخصيصها وكيف أُنفِقَت؟
التقييم	هل تفي الدولة بتعهداتها والتزاماتها تجاه حقوق الإنسان؟	ما هي العوامل التي تقيّد قدرة الدول على التصرّف؟	ما هي العوامل الأخرى التي تؤثّر على حقوق الأشخاص؟

الملحق 3: ربط المعايير بطرق القياس:

النواتج	دراسة التغييرات مع مرور الوقت التحقق التدريجي	مقارنة الاختلافات بين المجموعات عدم التمييز	قياس مستويات الرفاه الحد الأدنى من الموجبات الرئيسية
جهود السياسة	تحليل عملية صنع السياسات المشاركة والشفافية والمحاسبة	تقييم كيفية تنفيذ السياسات معايير التوفّر والوصول والقبول والجودة	مراجعة القوانين والسياسات اتخاذ خطوات
الموارد	تحليل إجراءات تحديد الميزانية المشاركة، الشفافية والمحاسبة	تحليل كيفية حشد الموارد توفّر الموارد	تحليل كيفية تخصيص الموارد وإنفاقها الحد الأقصى للموارد
التقييم	تحديد مدى امتثال الدول تلبية الالتزامات واحترامها	فهم قيود الدولة الاحترام والحماية وواجب التعاون	تحديد عوامل أخرى عدم قابلية التجزئة والترابط

مجريات ورشة العمل الأولى لتشخيص وضعية الحق في التعليم وجرد مسبباتها الهيكلية بالتعاون مع الفرع الجامعي للتعليم الأساسي

29 جوان 2024 بمقر الاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين

الملحق 4: تمرين شجرة المشاكل:

تمّ اختيار من ضمن المشاكل التي طرحت في التمرين السابق، 04 مشاكل رئيسيّة من ضمن التي تداولها أكثر من مرّة بين الحضور، وعلى أساسها قام المشاركون بتحديد مسبباتها وهم :

1. التسرّب الدراسي
2. البنية التحتيّة
3. الاكتظاظ داخل الفصول
4. الوضع المادي للمربي

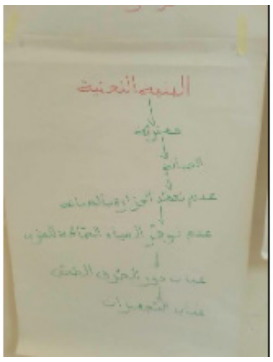
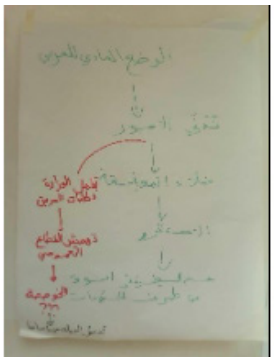
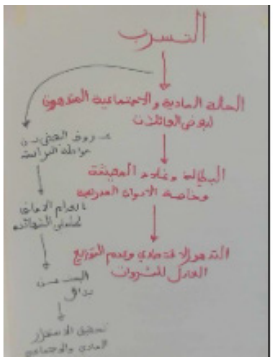
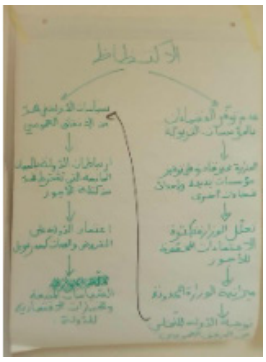

الملحق 5: تخطيط المشكلة باستخدام OPERA:

قبل البدء في تنفيذ تمرين OPERA، تم تقديم المنهجية وشرح جميع المكونات المختلفة للتمرين بشمولية، بهدف تسهيل التعامل معه وتوفير الظروف الملائمة لاستخراج أقصى قدر من المعلومات بخصوص النتائج، وجهود السياسات، والموارد، والتقييم.

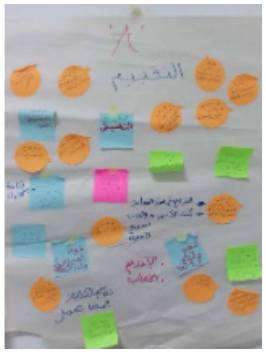

التقييم	• اشتراط البنوك المانحة في تحديد برنامج التربية في تونس • تأثير صندوق النقد على التمويل العمومي والبنية التحتية • توجه الدولة للتخلي عن المرفق العمومي • تأثير قطاعات أخرى على قطاع التعليم (النقل، التجهيز، الصحة) • تدني الأجور (اضطرار المعلمين للساعات الاضافية، ضرب مجانية التعليم، المساواة، المردودية) • ارتباطات الدولة بالجهات المانحة التي تشترط الحد من كتلة الأجور (الترفيع في سن التقاعد، كتلة الأجور، التسريح، التجميد • الاعلام • الخطاب/ سرديات تضرب المعلمين • تهميش القطاع العمومي • الدفع الي التعليم الخاص • نظام الكفايات /أسقط بالتمويل • تأليب الرأي العام حول الأجور • تأثير صندوق النقد على تجميد الانتدابات وبالتالي الاكتظاظ في الفصول
الموارد	• تقشف • لا تشاركية في تحديد الميزانية • العقاب في حال الاجتهاد • عدم توفر الموارد • عدم توفر السيولة اللازمة والاعتمادات في وزارة التربية • عدم توفر الامكانيات • الاحداثات من طرف البنوك التنمية لا من الميزانية مثل البنك الأوروبي ، الكويتي ، السعودي) • تغيير محتوى القروض مما يؤدي • عدم توفر سوق شغل لاحتواء الخرجين عدم رصد الوزارة لاعتمادات لبناء قاعات أو مدارس • تدقيق الجهات المانحة حول مشاريع التنمية • ميزانية الدولة ضعيفة غير قادرة على تمويل الاستثمار في المدارس • تخصيص نسبة لا تتعدي 5% من ميزانية وزارة التربية في الموارد والاعتماد على الجهات المانحة • احالة الاعتمادات الي ولايات أخرى • عدم رصد الوزارة لاعتمادات لبناء القاعات أو المدارس، بل من الجهات المانحة • المدرسة ليس لها ميزانية • اعتمادات من 70 الي 250 دينار للمدرسة الحكومة غير قادرة على توفير مؤسسات جديدة واحداث فضاءات أخرى • انعدام التشاركية في تحديد الميزانية • عدم ترشيد الموارد

جهود السياسات	• التجاهل • المجتمع المدني قام بمساعدات تعطله البيروقراطية • منح ضرفية للأولياء • ليس هنالك تمييز ايجابي • السنوات الخمس الأخيرة مصادمات • تعطيل عن الحوار نحو 3 سنوات • التدخل في حالات نادرة وتجاهل اغلب الحالات التي لها صلة بالموارد • القوانين التوجيهية 84-57 • فصل 35 : ثانوي ميزانية مخصصة، التعليم الاساسي : اعتمادات محدودة بعدد الفصول • اعتماد نفس السياسات وعدم السعي الي ايجاد حلول واعتماد نفس المنوال • الرهان على المقاربة الأمنية لمعالجة أزمة التعليم عبر تصريفها للاستحقاق العمل النقابي • 2019 كانت هنالك تشاركية في رسم معالم السنة الدراسية
النتائج	• تحويل المسؤولية على المربي من الدولة • تدني الأجور • في نفس الحي التمييز على اعتبار الايديولوجيا / الحالة المادية • المدرسة لم تطور نفسها • البنية التحتية مهترئة • التمييز بين القطاعات • الحالة العامة للمعلمين • الانقطاع المدرسي • الاكتظاظ في الفصول وابقاء نظام الفرق • لا مساواة في الزمن المدرسي • شرخ بين أصحاب الحق والمدرس (العقاب والعزل) • ضرب الحق في الاضراب • لا توجد عدالة في الأجور • فضاء غير ملائم /متكيف مع التغييرات المناخيّة • تحجيم الحق في الاحتجاج كوسيلة للحق

الملحق 4: تمرين شجرة المشاكل:

دليل المقابلة

الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بتونس

أجرى المقابلة: ....

التاريخ:.....

يهدف مشروع المدرسة السياسية إلى دعم المجتمعات المحلية والحركات الاجتماعية في المناطق المهمشة في تونس في مطالبهم أو في أعمالهم البحثية والمناصرة من خلال تقديم الخبرات الاقتصادية المتعلقة بانتهاكات الحقوق الأساسية لدعم مطالبهم بالعدالة الاجتماعية. هدفنا، في هذا الإطار، هو خلق مساحة لتبادل الخبرات والمعلومات بهدف توضيح الأسباب الهيكلية الكامنة وراء انتهاكات الحقوق الأساسية، ودعم خلق تشاركي للمعرفة المبنية على معطيات دقيقة لدفع التغيير على المستوى المحلي والجهوي.

نهدف من خلال هذه المقابلة إلى استكشاف العوامل التي تؤثر على الوضع المادي للمعلمين وتحليل المطالب النقابية المتعلقة بهذا الموضوع. المعلومات التي سنجمعها ستساعدنا في فهم أفضل للوضع الحالي ودعمه بتوصيات مبنية على بيانات دقيقة.

1. ما هي أهم المطالبات التي تطالب بها الحركة النقابية فيما يخص الوضع المادي للمعلم من ناحية الأجر الأساسي أو الامتيازات الأخرى؟
2. فيما تتمثّل المنح والامتيازات التي تطالبون بتحصيلها للمعلمين حاليا بالأخص ان هنالك تحرك احتجاجي يوم 11 سبتمبر؟
3. كيف تتجاوب الوزارة مع مطالبكم؟
4. هل يمكن مدنا بأبرز الاتفاقيات التي ابرمت أو محاضر الاجتماعات التي تمت فيها الموافقة على ترفيع في الأجور أو صرف منح معينة؟
5. ما هي أهم العوامل التي أثرت بنظركم على الوضع المادي للمعلم؟
6. متى بدأ الوضع المادي للمعلم يشهد تراجعا مقارنة مع أقرانه من موظفي القطاع العام؟ هل يرتبط برأيكم بسياسات حكومية مثل تقليص الانفاق العام على القطاعات الاجتماعية؟
7. هل كان هنالك محطات شهدت توترات في الحوارات مع الوزارة أشد من غيرها؟ أي سنوات؟ ما أهم المطالبات حينها؟
8. خلال العشر سنوات الأخيرة، ما أهم الاتفاقيات المبرمة التي تنص على الترفيع في الأجور؟ ما هي أسباب تعطيل صرف المنح التي تم اقرارها؟ إذا أمكن تحديد ما هي المنح المؤجلة وقيمتها؟
9. ما هي حجج الوزارة لعدم الاستجابة لمطالبكم؟
10. ما هو معدل أجور المعلمين الأساسي خلال العشر سنوات الأخيرة؟
11. كم مرة تمّ فيها زيادة أجور المعلمين خلال العشر سنوات الأخيرة؟
12. ما هو معدّل الأجر الصافي حسب الرتب والترقيات في التعليم الأساسي؟
13. هل للأصناف في ترتيب المعلمين انعكاسات على الأجور وعلى عدد ساعات التدريس؟ هل ترونها عادلة؟
14. كيف انعكست سياسات المؤسسات المالية الدولية على أجور المعلمين وعملية التوظيف حسب رأيكم؟
15. هل لهذه السياسات تأثير على قطاع التعليم ككل؟

contact@economie-tunisie.org
www.economie-tunisie.org
21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia
www.facebook.com/ObsTunEco
(+216) 36 329 939